

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	تجزیه
مؤلف	
موضوع	
شماره اختصاصی	۴۱۷
شماره ثبت کتاب	۲۱۸۰۱
بهره‌برداران	

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

کتابخانه

۴۱۷
۲۱۸۰۱

۲۹۶

قال النبي صلى الله عليه وسلم
من مات في قلبه العلم
قبل حصول رقصه
او قبل ان يلقاه في قبره
نكح ما لم يلقه في الدنيا
من العلم بالعلمين
وعنده الخوفين متعلقين بحدوث
الدولة اي كونه الثبني بحالة بلزوم من العلم بالعلمين
غير المتعلقين
عقلية وذهنية بلغية
طبيعية وذهنية
مطابق للنظمي
كولان كائنات على قابل العلم وشفقة الكتاب
كولان كائنات على الجوهري على ان تطبق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

صاحب وصاله وصاله الكتاب
تكملة قديمه وقيم لا يمحى
ملاحة في الدنيا في خيمه وشفقة الكتاب

خلاصة كتابه وصاله
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

هذا الحافظ بغيره
ولا يشك في كونه
اعمال الامور التي
وجود في نفس الامر

عشر من علم الامور
عشر من علم الامور

لله در السلام
بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب وصاله وصاله الكتاب
تكملة قديمه وقيم لا يمحى
ملاحة في الدنيا في خيمه وشفقة الكتاب

خلاصة كتابه وصاله
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	مجموعه
مؤلف	
موضوع	
شماره اختصاصی	۲۱۸۰۱
شماره ثبت کتاب	۲۱۸۰۱
تبرکات عالی	

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 تهران
 شماره ثبت کتاب: ۲۱۸۰۱
 شماره اختصاصی: ۲۱۸۰۱

کتابخانه

۴۱۷
 ۲۱۸۰۱

۲۶۶

هذا المختار ينفع
 ولا ينقص
 ولا يزداد

اعلان الرجوع
 بعد من اجل وجوده

العلماء كونه
 لا يزل من العلم بالعلمين
 ولا يزداد

العلماء كونه
 لا يزل من العلم بالعلمين
 ولا يزداد

العلماء كونه
 لا يزل من العلم بالعلمين
 ولا يزداد

العلماء كونه
 لا يزل من العلم بالعلمين
 ولا يزداد

العلماء كونه
 لا يزل من العلم بالعلمين
 ولا يزداد

العلماء كونه
 لا يزل من العلم بالعلمين
 ولا يزداد

العلماء كونه
 لا يزل من العلم بالعلمين
 ولا يزداد

العلماء كونه
 لا يزل من العلم بالعلمين
 ولا يزداد

سئل الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ الامام العلامة افضل المشايخين قدس سره
الراسخين في الدين الابهرى طبيب الله فراه وجعل الجنة
مشواة عذبة على توفيقه وتسليمه هدية طريفة
على محمد وعترته اجمعين اما بعد فهذه رسالة في النطق
اورونا فيها ما احتجنا به من ان يبدأ في شي من العلوم
مستعينا بالله انه مفيض الخير والجلود قال ابي اغوجي
اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة و
على حركته بالظن ان كان له جزء على لازمة في الزمن
بالزمن كالانسان فان لم يدل على تمام الحيوان الناطق بالظن
وعلى احدهما بالنظر وعلى قائل العلم وضعة الكتابة بالانزاع
نم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يربط بالآخر منه دلالة على
الحي كائن انسان واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك كقولك
رحي

٨١
٥٠
١٩
٩٠
٤٠
٥٠

وفي الجارية والفر داما كلى وهو الذي لا يمنع نفس نفوره
مفهومه عن وقوع الشراكة كالانسان واما جن في هو
الذي يمنع نفس نفوره مفهومه عن ذلك كبد والكلبي
اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جريانه كالجوان
بالنسبة الى الانسان والفرس واما عرضي وهو الذي
يخلقه كالمطابق بالنسبة للانسان والذات اما مقول
في جواب ما هو يجب الشراكة فقط كالجوان بالنسبة
الى الانسان والفرس وهو الجنس وحيوانه كلى مقول
على كثيرين من الخلق في جواب ما هو واما مقول
في جواب ما هو في الشراكة كونه الحصوصية معاكلا
بالنسبة الى زيد وعمر وهو النوع وحيوانه كلى مقول
على كثيرين من الخلق بالعدد والحققة في جواب ما هو ذاتيا
واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي

الفرق بين الكل والكلبي انه الكل لا يطلق على الواحد كانه
كان عبارة عن الكل والفرق بين الكل والكلبي انه الكل لا يطلق على الواحد كانه
كان عبارة عن الكل والفرق بين الكل والكلبي انه الكل لا يطلق على الواحد كانه

الفرق

ما هو ذاتيا
ما هو ذاتيا

شيء هو في ذاته وهو الذي يميز الشيء عما يشتركه في الجنس
 كأنطلق بالنسبة إلى الإنسان وهو الفصل ^{أو يترك} وليس سبحانه
 كما يقال على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته ^{أو يترك}
 العرضي فاما ان يمنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض
 اللازم ^{أو يترك} فلا يمنع وهو العرض المفارق وكل واحد منهما اما
 ان يخفى حقيقة واحدة وهو الخاصة كما يحاك بالقوى
 والفعل بالنسبة إلى الإنسان وترسم بانها كلية تقال
 على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما ان
 يعم حقائق فوق واحدة وهو العرض العامة كالتنفس
 بالقوى والفعل للإنسان وغير من الحيوانات فيرسم
 بانه كما يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا
 القول الشارح ^{أو يترك} الخ قول ^{أو يترك} قال على ما هيئة الشيء وهو الذي
 يترك من جنس الشيء وفصله ^{أو يترك} القريب ^{أو يترك} كالجوالة الناطق
 بالنسبة ^{أو يترك}

بالنسبة إلى الإنسان وهو الخلد الثام والخذ الناقص وهو
 الذي يترك من جنس البعيد وفصل القريب كالجسم الناطق
 بالنسبة إلى الإنسان والرسم الثام وهو الذي يترك من جنس الشيء
 القريب وخاصة الزايم كالجوالة الضاحك في تعريف الإنسان
 والرسم الناقص وهو الذي يترك من العرض ^{أو يترك} كجملتها ^{أو يترك}
 واحدة كقولنا في تعريف الإنسان انه ماض على قدميه عرض لا فقا
 بالشيء مستقيم القائمة ^{أو يترك} ضحاك ^{أو يترك} بالطبع ^{أو يترك} القضايا القضية قول
 يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه وهي اما كلية
 كقولنا اذ يد كات واما الشرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود واما شرطية منفصلة كقولنا العدد
 اتمان يكون زوجا فردا والجزء الاول من العملية يسمى موضوعا
 والثاني يسمى ^{أو يترك} والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني
 يسمى نالبا والقضية اما موجبة كقولنا اذ يد كات واما سالبة

أي الموجبة والسالبة

كقولنا زيد ليس بكاتب وكل واحد منهما إما محسوس

كأذينا وإما كهيئة مسورة كقولنا كل إنسان كاتب ولا شيء

ويزيد ليس بكاتب من أنشأ بكاتب وإما جزئية مسورة كقولنا بعض الناس

كاتب وبعض الناس ليس بكاتب وإما أن يكون كذلك ويسمى

مهمة كقولنا الإنسان كاتب ولا إنسان ليس بكاتب والمهمة إما

لزامية كقولنا إن كانت الشمس طالعة فإنها موجودة وإما

اتفاقية كقولنا إن كان الإنسان ناطقا فالإنسان ناطق والمنفصلة

إما حصرية كقولنا العدد لما زوج أو فرد ولما ربيعة الجمع والخلو

مما وإما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشيء إما شجر أو حجر وإما

مانعة الخلو فقط كقولنا زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يفرق

وقد يكون المنفصلات ذات جزأين كقولنا العدد إما زوج وإما

أومساو والتناقض هو اختلاف الغنيين بالاجاب والسب

في نفس الامر

كقولنا

أي الموجبة والسالبة

كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب ولا يتحقق ذلك إلا بعد انقائها

في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء

والكل والشرط ونقيض الموجبة الكلية إنما هي السالبة الجزئية

كقولنا كل إنسان حيوان وبعض الإنسان ليس بحيوان ونقيض

السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الناس

حيوان وبعض الإنسان حيوان والمحسورات لا يتحقق

التناقض بينهما إلا بعد اختلافها في الكلية والجزئية لأن

الكليتين قد تكذبان كقولنا كل إنسان كاتب ولا شيء من

الإنسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الناس

كاتب وبعض الناس ليس بكاتب العكس هو أن يغير الموضوع

محمول والمحمول موضوعا مع بقاء السلب واليجاب بحال والتعدي

والتكذيب بحال والموجبة الكلية لا تنعكس كلية إذ يصدق

في قولنا كل إنسان حيوان ولا يصدق كل حيوان إنسان بل تنعكس جزئية

أي لا يكون

شيء موضوعا

لأما مسورة

سميت حقيقة لأن

المتشابهين جزئيا

في حقها

بمعنى أن الحقيقة

معنى الحقيقة

في اللغة

أحكام قضائية أربعة ثلثة منها مجردة

عن الشرائط وهي التي لا تتغير

وعلى التوالي وعلى التيقن وواحدة منها

تخص بالشرائط وهو تلازم الشرائط

منه

أي الموجبة والسالبة

أي الموجبة والسالبة

أي الموجبة والسالبة

أي الموجبة والسالبة

أي الموجبة والسالبة

أي الموجبة والسالبة

أي الموجبة والسالبة

أي الموجبة والسالبة

أي الموجبة والسالبة

لأننا إذا قلنا كل انسان حيوان يصدق بعض الحيوان انسانا فإننا نجد
 شيئا موصوفاً بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انساناً والموصوفة
 الجزئية ايضاً تنعكس ^{بعضها} بهذه الحجة والتسالية الكلية تنعكس كلية
 وذلك ^{بأن} يبين نفسه فانه اذا صدق كاشي من الانسان فيصدق
 كاشي من الحيوان والتسالية الجزئية لا تنعكس لها الزوجة كما لا يصدق
 بعض الحيوان ليس بالانسان ولا يصدق عليه القياس فهو قول ^{مستفاد}
 مؤلف من اقوال من قبله ^{في} لزم عنها الزيادة قولاً اخر وهو اما انما المقبول واللازم
 كقول كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ^{وهذا الذي يراه البعض من ان مؤلفاً هو الذي لا يتولد من غير مؤلف} واما استثنائي قولنا
 ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس موجود
 فالشمس بطالعة والمركبين مقدمتي القياس فصاعداً حتى حدا
 اوسط وموضوع المطلوب يستحق حداً اصغر ونحوه يستحق حداً اكبر
 والمقدمة التي فيها الاضرب يستحق الصغرى والفي فيها الاكبر يستحق الكبرى
 وهذه التساليف من الصغرى والكبرى يستحق كلاهما ولاشكال لاربعة

اي الحاصل ان كل كاشي
 انما في بيانية من غير وجود الوجود

لاحد

كل مؤلف محدث وكل مؤلف محدث
 كل مؤلف محدث وكل مؤلف محدث

كل مؤلف محدث وكل مؤلف محدث
 كل مؤلف محدث وكل مؤلف محدث

كل مؤلف محدث وكل مؤلف محدث
 كل مؤلف محدث وكل مؤلف محدث

كل مؤلف محدث وكل مؤلف محدث
 كل مؤلف محدث وكل مؤلف محدث

لان الحد الاوسط ان كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى فهو
 الشكل الاول وان كانت بالعمس فهو الثاني وان كان موضوعاً فيها
 فهو الشكل الثالث وان كان محمولاً فيها فهو الشكل الثاني فلهذا
 هي الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق طبع مستقيم وعقل سليم
 لا يحتاج الى رد ^{الاشكال} الثاني الى الاول واما ينبغي الثاني عند
 اختلاف مقدمتين بالنسب ولا يجاب والاشكال الاول هو الذي
 جعل معياراً للمعلوم فتدركه ههنا ليحتمل دسوساً ويستخرج منه
 المطلوب بشرط ^{اي ان الشكل الاول حسب الكيفية} ايجاز الصغرى وكلمة الكبرى وموضوع النتيجة
 اربعة ^{اي ان الشكل الاول حسب الكيفية} كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث وكل جسم
 محدث ^{اي ان الشكل الاول حسب الكيفية} والثاني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف مقدم فلا
 شيء من الجسم مقدم ^{اي ان الشكل الاول حسب الكيفية} والثالث كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف
 حادث ^{اي ان الشكل الاول حسب الكيفية} فبعض الجسم حادث والرابع كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا ينبغي
 من المؤلف مقدم ^{اي ان الشكل الاول حسب الكيفية} فبعض الجسم مقدم والقياس الاخر في خمسة

الاشكال الاول سيج مطالب الاربعة الكلية الجزئية الكلية الجزئية
 والثاني سيج مطالب الاربعة الكلية الجزئية الكلية الجزئية
 والثالث سيج مطالب الاربعة الكلية الجزئية الكلية الجزئية
 والرابع سيج مطالب الاربعة الكلية الجزئية الكلية الجزئية

فان قلت ما الفرق بين الذات والشيء قلت ان الذات
 لا ذات يطلق على الجسم وغيره والشيء يطلق على
 الجسم فقط
 فانه قلت ما الفرق بين المطلق والعام قلت ان العام
 يدل على افراد على سبيل الجمع والمطلق يدل على افراد
 على سبيل البدل

افنا واما مركب من حلتين واما مركب من متعلقين كقولنا ان كان
 الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجود فالارض
 متعلقة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض متعلقة واما من متعلقين
 كقولنا كل عدد فهو اما زوج او فرد وكل زوج فهو اما زوج او زوج
 او زوج الفرد كل عدد فهو اما فرد او زوج او زوج او زوج الفرد
 واما من حلتين ومتعلقة كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوانا
 وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما من حلتين
 ومتعلقة كقولنا كل عددا فهو زوج او فرد وكل زوج فهو متعلق
 بمساويين واما من متعلقة ومتعلقة كقولنا كلما كان هذا انسانا
 فهو حيوانا وكل حيوان فهو ايضا كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو
 اما ابيض ولود واما القياس كقولنا انما الانسان موضوع في
 ان كان متعلقة موجبة لزومية فاستثنى عن المقدمة ينتج عن
 كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوانا كقولنا انسانا فيكون حيوانا

العدد اما زوج او فرد
 لا ينقسم بمساويين
 وكل شيء شانه كذا فهو
 زوج العدد زوج
 العدد اما زوج او فرد
 لا ينقسم بمساويين
 وكل شيء شانه كذا فهو فرد
 العدد فرد

فاستناد
 في علم الناس من كذا

فاستناد نقض الثاني ينتج نقض المقدمة كقولنا ان كان هذا الشيء
 انسانا فهو حيوانا كقولنا ليس حيوانا فلا يكون انسانا وان كان متعلقة حقيقة
 فاستناد عن احد الجزئين ينتج نقض الآخر كقولنا ان كان انسانا يكون هذا
 العدد زوج او فرد ~~فان كان هذا انسانا يكون هذا~~ البرهان وهو قياسي
 من مقدمات يقينية لا تحتاج اليقينيات استنادا احد جزئها او كليهما
 كقولنا الواحد نصف الاثنين وكل اعظم من الجزء ومساو هاتين كقولنا
 الشمس مشرقة وان در حرقة وجزبان كقولنا ثوب السقويان سهل
 الصغراء وخديجات كقولنا انور القمر مستفاد من الشمس ومتواترات
 وهي القضايا التي يحكم العقل لها لان نقلها قوة بسجل العقل
 فواظهم على الكذب ومصدق حصوله اليقين كقولنا اتحاد عي الكثرة
 واظهر لجمعة على ريع وقضايا قيا سائرهما معها كقولنا الاربعه زوج
 بسبب وسطا غير الزهني وهو لا يتناقض ومساويين كقولنا فيان
 جنس مؤلف من مقدمات مشهورة والحكمة فيان مؤلف من مقدمات
 العدد وحسب وكما في رغب اليه فالعدل رغب اليه

كقولنا زوج فهو ليس فردا لكنه زوج فهو ليس زوج
 كقولنا زوج فهو زوج كقولنا ليس فردا فهو ليس زوج
 كقولنا زوج فهو زوج كقولنا ليس فردا فهو ليس زوج
 كقولنا زوج فهو زوج كقولنا ليس فردا فهو ليس زوج

العدد وحسب وكما في رغب اليه فالعدل رغب اليه
 في علم الناس من كذا

بيان الاشكال

الاشكال الاول فشرط انما له **ا** بحسب الكيف ايجاب الصغرى وحسب الكم
كلمة الكبرى فترتبة النتيجة اربعة اضر الاول ثم كقولنا كل انسان ناطق
وكل ناطق حيوان ينتج كل انسان حيوان **الضرب الثاني** مسس
كقولنا كل انسان ناطق ولا شئ من الناطق يخرج ينتج لا شئ من الانسان يخرج
الضرب الثالث جميع كقولنا بعض الانسان ناطق وكل ناطق حيوان ينتج بعض الانسان
الضرب الرابع جميع كقولنا بعض الانسان ناطق ولا شئ من الناطق يخرج ينتج بعض الانسان
ليس يخرج **الاشكال الثاني** فشرط انتاجه بحسب الكيف اختلاف المقدمات بالايجاب
والسلب وكلمة الكبرى فترتبة انتاجه اربعة اضر الاول مسس كقولنا كل انسان
ناطق ولا شئ من يخرج ناطق ينتج لا شئ من الانسان يخرج **الضرب الثالث** مسس
كقولنا من الانسان تجاوز فكل ناطق حمار ينتج لا شئ من الانسان ناطق **الضرب الثالث**
مسس كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شئ من يخرج حيوان ينتج بعض الانسان
يسمى **الضرب الرابع** ز من بعض الانسان ليس حمار وكل ناطق حمار ينتج
بعض الانسان ليس **الاشكال الثالث** فشرط انتاجه بحسب الكيف
اي ابر الصغرى وحسب الكم كلمة احدى المقدمات انتاجه ستة اضر الاول
جميع كقولنا كل انسان حيوان

هذا هو الاشكال الثاني من كتاب المنطق
والاخر هو الاشكال الثالث

هذا هو الاشكال الرابع من كتاب المنطق
والاخر هو الاشكال الخامس

هذا هو الاشكال السادس من كتاب المنطق
والاخر هو الاشكال السابع

مقبولة من شخص متعقذ او مقلدة والتعقذ من مؤلف
من مقدمات تنشط منها الفرض وتفيض والمغالطة ينشأ
من مؤلف من مقدمات كشيئة او شيئة مشروطة
او مقدمات وهمية كاذبة والقدوة هو البرهان
الذي لا يحتاج الى دليل ولا يتوقف على دليل ولا يتوقف على دليل ولا يتوقف على دليل
هذا هو الاشكال الثامن من كتاب المنطق
والاخر هو الاشكال التاسع

الملك الكوهاب
سنة ١٢٥٥ هـ
يعون الله الملك الكوهاب
في الحجة
٢٩
اقرا لهذا
١٠٠
١٠٠
١٠٠
١٠٠

١٠
١٠
١٠
١٠
١٠
١٠
١٠
١٠
١٠
١٠

المتصورات الكميات الخمس ومقاصدها القول الشارح
 ومبادئ المقصد بقا القضايا واحكامها ومقاصدها
 القياس ثم القياس من اقسام خمسة يستوفى الصناعات
 الخمس ووجه الضبط انه ان تتركب من البقيات يسمى
 برهاناً ومن الظنيات مخاطبة ومن المسلمات جدلاً
 ومن الخيالات شعر ومن التشبيهة باليقينيات او بالظنيات
 مخالطة فالمخالطة اما مستغطة او مستغربة فالقناعة
 الخمس مع الاقسام الاربعة ابواب المنطق وهي
 تسعة وبعض المتأخرين عد مباحث الالفاظ
 جزء منها فصارت عشرة ولما اراد المصنف ان ياتي الى
 كل من هذه الابواب تسهيلاً على من يريد الشروع
 في العلوم من الطلاب رتبها بالابواب على وفق ما اشترى
 اليه فصار تقديم مباحث ايساغوجي واجبا عليه
 فقال بعد ذكر الخطبة **ايساغوجي** اي هذا باب
 ايساغوجي اي الكلمات الخمس ولما كان المنقسم اليها
 هو الذات والعرضي الذين هما قسمان من الكميات الخمس
 من المفرد القسم من اللفظ وجب التعرض فيه لمباحث

اللفظ

اللفظ وتقديمها على غيرها ولما كان فهم المعنى من اللفظ باعياً
 دلالة عليه وجب التصديق اولاً لذكر تعريف الدلالة وتقسيمها
 ومنه يعلم ان المصنف لم يجد مباحث الالفاظ باياً من الفن
 بل ذكرها في باب ايساغوجي مقدمة لمباحثه فنقول الدلالة
 هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بالظن بشئ آخر
 او من الظن به الظن بشئ آخر فالشئ الاول يسمى دليلاً
 برهانياً ان لم يتخلل الظن والا فليلاً اقناعياً وامارة
 والشئ الثاني يسمى مدلولاً او تقسيمياً ان الدال ان كان لفظاً
 فالدلالة لفظية والا فغير لفظية فوضعية ان توسط الوضع
 فيها كالخطوط والعقود والنسب والاشارة والا
 فعقلية كدلالة العالم على الصانع واللفظية ان كانت
 بتوسط الوضع فوضعية والا فان كانت بسبب اقناع
 طبيعة الالفاظ المتلفظ به عند عروض المعنى كدلالة
 اح على الاستعمال فطبيعية والا فعقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار
 على الالفاظ والمقصود بالنظر المتعلق بالدلالة اللفظية
 الوضعية على ما لا يخفى وهي كون اللفظ بحيث متى
 اطلق يفهم منه المعنى للعلم بالوضع وهي المنقسة

في مباحث
 ايساغوجي

سؤال مقدم جواب اذا كان ذكر تعريف الدلالة ونقصها مقدمة لمباحث الالفاظ

الى المطابقة والتضمن والالتزام كما قال **الاشهد ان لا**
بالوضع لا غير لفظ من الدال ولا لفظ الدال بالوضع
 او العقل **يدل على تمام ما وضع به بالمطابقة**
 لموافقة اياته **وعلى جزء** اي على جزء ما وضع له
بالتضمن لدلالة على ما في ضمن الموضوع له **ان لا**
 اي لما وضع له **جزء** كما سيبي من ان لم يكن له جزء
 كما في البسائط مثل الواجب بها والنقطة فلا يتقوى
 التضمن ويتمتع يعلم ان المطابقة لا يستلزم التضمن
 بخلاف العكس وكذا الالتزام لا يستلزم التضمن
 لان الملتزم ربما كان من البسائط ويستلزم المطابقة
 واما استلزامها بالالتزام فالانما قام به وليس
 يتحقق **على ما لا بد** اي الموضوع له **في الله** اي
 لزوما ذهني **بالاشتراك** لانه لا يدل على خارج والا
 لكان كل شئ دالا على كل شئ ولا على بعض شئ غير
 مضبوط لعدم الفهم بل يدل على خارج لازم له فالدلالة
 لالتشكك **كالدلالة** **فان يدل** **على تمام الموضوع**
انما طبق بالمطابقة **وعلى جزء** اي على جزء

ما لا بد من ان يكون الموضوع له
 في الله اي في الذات

فقط

فقط وانما طبق فقط **بالاشتراك** **وأي** **فان يدل**
بالاشتراك وفي هذا المقام سور ثلث الاولات حدود
 الدلالات الثلث ينتقض كل منها بالآخرين وقبلها اذا
 فرضنا ان الشمس موضوع للحرم والقوة والمجوع فان الدلالة
 على القوة مثلا يمكن ان يكون مطابقة وتمتعا والتمتعا فلا
 بد من قيد بتوسط الوضع في كل منها كما فعلوا اخترازا
 على الانتقاض وجوابه من وجهين احدهما ان الامور التي
 تختلف باختلاف الاعتبارات يراد في تعريفها قيد المشتب
 ذكرنا ولم يذكر فلما اكتفى اكلهم بارادتها من غير الذكر في
 تعريف الكلمات بحيث يمكن ان يكون اتشئ الواحد جنسا
 ونوعا وفصلا وخاصة وعرضا كما كالمون فانه جنس
 للاسود ونوع للكيف وفصل للكثيف وخاصة للجسم
 وعرضا لمحيوان اكتفى للمشتب ههنا ايضا وثانيها ان
 ترتب الحكم على المشتق يدل على علية لما جند **فقررت**
 كل من الدلالات الثلاث على الدال بالوضع يدل على ان
 تسمية الدلالة بمطابقة وتمتعا والتمتعا انما هي
 بسبب كون تلك الدلالة دالة على الوضع لتام الجزم

او لزوم والخاص ان نقيده لادلة التزام بالزوم المذهبي
 لا حاجة اليه لان الخوض من شروط الزوم نصيب الانتفال
 وضبط الدلالة وهو اخص لان باي لزوم كان والاعم يمكن
 الزوم لزوما وجوابه اننا لا نسلم حصولها بالزوم الخارجي
 فان الزوم المذهبي كونه بحيث يلزم من تصور المستحق تصور
 فنحقق الانتفال والزوم الخارجي كونه بحيث يلزم من تحقق
 المستحق في الخارج تحقيقه فيه ولا يلزم من ذلك انتقال الزوم
 متبانيا كيف ولو كان الزوم الخارجي شرطا لما تحقق الا
 التزام بدون ولا يسر كذلك فان العي يدين على البصر يكون البصر
 لازماله في الذهن مع المعاندة بغيرها في الخارج والثالث
 ان قابيل العلم وصنعة الكتابة لا يصح مثلا ان يكون الانتفال
 لما لا يلزم من تصور الانسان تصورهما فالاولى التمثيل
 بوجوب الاثنين وجوابه ان الزوم المذهبي بين الانسان
 والبقا بنية المذكورة الزوم البين بالمعنى الاعم والتعريف
 المذكور للزوم البين بالمعنى الماخضل باشتراط
 الاخص يوجب اشتراط الاعم لعدم تحقق الاخص
 بدون الاعم فيكون المعنى الاعم ايضا شرطا والتمثيل

انما لا ندعم البرهان
 ان يكون بصيرا وعدم البصر

لا لاحص

لا لاحص وبهذا القدر يصح التمثيل وانما كتابة للمعنى الاعم
 لكون الالتزام مقبولا او عدم كفايته فيجب اخره خلاف بين
 الامام والجمهور كما عرفت في المطولات **في القائل ان المعنى** وبسيط
 واما مؤلف ومركب لانه اما ان يراد بجزء منه الدلالة على الجزء
 للمعنى او يراد بالاول المفرد **وهو ان المعنى** **بالجزء منه**
لانه على جزء المعنى اعم من ان لا يكون له جزء كمرارة الاستفهام
 او كان له جزء لا لمعناه كالنقطة او كان لمعناه ايضا ولا يدل
 على جزء المعنى **لان** فان الالف منه مثلا لا يدل على الحيوان
 او دل على جزء المعنى ايضا لكن لا على جزء معناه كعبء الله علما
 ان ليس شيء من العبودية والالوهية بجزء الشخص العلم او
 دل على جزء معناه لكن لا يكون دلالة مرادة كالحيوان الباقية
 علما ان ليس شيء من معنى الحيوان والناطق للانسان
 الجزء **فخصم العلم** مراد عند العلم لا بمراد الالذات المتعقبات
 مع قطع النظر عن حقيقة الذات الا يرى ان العلم لو كان
 غير الحيوان لم يتغير حال العقلية فالمفرد خصة اقسام
وانما **وهو الذي** **في** **الذي** **يكون** **الذي** **يكون** **الذي** **يكون**
 الجنة مستحق فيه **في** **الذي** **يكون** **الذي** **يكون** **الذي** **يكون**

اذ العلم

منه على ان يكون حقا

على الذات ذات صدر منه الرمي وبالجملة على الاجسام
المعينة فان قلت مفهوم المركب وجودي يجب تقديم تعريف
على مفهوم المفرد فلم عكس قلت لان المقصد بتوضيح اللفظ
الى التقسيم والتعريف ضمنى والتقسيم باعتبار الذات لا
باعتبار المفهوم وذا المفرد سابق على ذات المركب
واعلم ان المفرد والمركب واقسامها الالهية اقسام للمفهوم
اقلا وبالذات واللفظ ثانيا وبالعرض تسمية للذات
باسم المبدلون غير ان المصنف اعتبر التقسيم المجازية تقريبا
الى فهم المبتدئين واللفظ المفرد **الشيء وهو الذي لا يمنع**
نفسه من تصور ذاته وفيه **الشك في كماله** اي لا
يمنع مفهومه من جفاته متصور في الذهن شركه كثيرين بين
فيه وان منع من حيث البرهان الدال على وحدته كالواجب
شك او من حيث النظر الى وجوده الخارجي وهذا المنع يوجب
انما بان لا يكون له وجود خارجي حتى يقال يجوز الشك فيه
كالاشي وشريك المبادي وانما بان يكون له وجود خارجي
غير مشترك كالشئ في قوله نفس تصور اعتبارا عن
ان يخرج امثال ما ذكره كالحس الحليات عن تعريف الحق فلا يكون

جامعا

جامعا وتدخل في تعريف الجزئي فلا يكون انما الذي لا اكتشاف بالنفس
او التصور لا يحصل هذه العايدة على ما لا ينبغي للخصف وانما
ذكر المفهوم فسبق على ان مورد الشك اللفظ فلا يلزم ان يكون
للمفهوم مفهوم **وانما جزئي وهو الذي يمنع نفسه من تصور**
نفسه وفيه **الشك في كماله** اي لا يمنع مفهومه من جفاته متصور في الذهن
شركه كثيرين بين فيه وان منع من حيث البرهان الدال على وحدته كالواجب
شك او من حيث النظر الى وجوده الخارجي وهذا المنع يوجب
انما بان لا يكون له وجود خارجي حتى يقال يجوز الشك فيه
كالاشي وشريك المبادي وانما بان يكون له وجود خارجي
غير مشترك كالشئ في قوله نفس تصور اعتبارا عن
ان يخرج امثال ما ذكره كالحس الحليات عن تعريف الحق فلا يكون

منه على ان يكون حقا

منه على ان يكون حقا

بالتسليم الى الانسان والقول ان اريد بهما ما هيتهما
النوعية فجزئان ايضا فيان وان اريد بهما ماهية
افرادهما اعني الحس فجزئان حقيقيان واعلم

ان الذات يطلق بالاشتراك على معنيين ما يكون داخلا وما لا
 يكون خارجا فالشئ على الاول ليس بذات لانه تمام حقيقة
 الجزئيات وعلى الثاني ذاتي فظاهر بتعريف المعنى بشئ
 بالاقل ويمكن حصر على الثاني بالتأويل بان يراد بالذات
 غير الخارج فان حصل على الظاهر يكون المراد بالذات
 حين ما شئ في التقسيم المعنى الثاني وهذا اعاده مظهر
 ولم يكف بالمضمر وان امكن حمل المضمر على الاستخدام لكن
 التعاليق في المضمر ارادة المعنى الاول واما تحديد اعاده
 الشئ معرفة فاصل يعدل كثير المقارن وان حصل على
 التأويل المذكور فالذات في شئ في التقسيم جار على
 اصل اعاده الشئ معرفة **والظاهر من هذا وهو ان**
بما لا يدخل في حقيقة جزئية باحدة
 للمعنيين بان لا يكون جزءا او بان يكون خارجا كالضد
 بالنسبة الى الانسان فانه خارج لان القاعدة ان نوعا
 ما اذا كان له خواص مترتبة كانتا طوقا والمتعجب
 والضحك فاقدمها باعتبارها ذاتا لان الذات اقدم
 فان قلت حقيقة النوع عين الشئ فكيف يكون
 الذات

ذاتنا

ذاتنا قلت جواب المشهور ان اطلاق الذات عليه اصطلاحي
 لا لغوي فلا يقتضي الفارقة بين المنسوب والمنسوب اليه
 واقول الذات كما يطلق على الحقيقة فربما يراد بالذات
 ههنا المعنى الثاني فيمكن نفس الحقيقة الى ما صدق عليه
 الحقيقة كما يمكن نسبة جزئياتها اليه **والثاني** قد سبق بيان ما هو
 المراد منه وهو اهتمام ثلثه لانه اما مقول في جواب
 ما هو او في جواب ان شئ هو وهو الفصل والمقول
 في جواب ما هو اما بحسب الشك فقط وهو الجنس
 او بحسب الشك والخصومة معا وهو النوع ولذا قال
اقام مقول في جواب ما هو حقيقة في نفسه كالحياة
بالنسبة الى الانسان في الغرض فان الحيوان جواب لقولنا
 ما الانسان والفرس لا نقولنا ما الانسان لان الحكمة السام باهو فقط
 انما يشتمل على تمام الحقيقة وليس الحيوان تمام الماهية الا
 لسان المختصة بل تمام حقيقة الشك مع الفرس ولا يقد
 من قولنا فقط والالم يصح قوله **وهو** اي الذي ذلك
 للمقول **لأن النوع ايضا مقول بحسب الشك في الجملة**
 فكان المراد ذلك وان لم يذكر **بما لا يدخل في حقيقة**

27

الكثيرين بالمتحفظين بالحقيقة أما ههنا فلم يكن الأمر كذلك

بالحقيقة بقوله دون الحقيقة صح الاحتراز عنها لان الحيوان
 مثولا يصح ان يقع جوابا الا اذا اشتمل السؤال على مختلفين
 بالحقيقة ايضا وان اشتمل معها على المتعقبن بالحقيقة
 ايضا على ان يورد دية مبدية من النوع ايضا فان حقيقة الجواب
 بالجنس ناطرة الى اشتمال السؤال على الحقيقةين المختلفتين
 والى جعل المتعقبن في حكم الواحدة **ونافيا بقول في**
جواب ما هو بل هو مقول في جواب اي شيء هو في
ذاته فان السؤال باي شيء هو اما هو عن المميز العرفي
 وان اطلق فعن المميز المطلق وليذا قال **وهو الذي يميز**
تمايزا في الجنس لا تعلق بالنسبة الى الانسان تنبيه
 على ان كل ماهية لها فصل فلها جنس الله وهو المذكور
 في الشفاء واما المتأخرون فاختلفوا في المذكور في الاشارة
 وهو ان الفصل اعم من ان يميز عن المشاركات الجنسية
 او المشاركات الوجودية وهذه الخلاف مبني على امتناع
 تركيب الماهية من امرين متساوين عند المتقدمين
 وجوازها عند المتأخرين وكان للمتقدم اختيار مذهب
 المتقدمين ولم يذكر في حذم اكتفاء بما قبله او اشار
 الى تعريف الفصل

فان قد يؤول في ذاته فمن الله
 الاخر وان قد يؤول في عرض
 فمن الله

في الموضوع

في الموضوعين الى مذهبين **وهو الفصل القريب** ان يميز
 عن المشاركات في الجنس القريب الذي يقع جوابا عن الماهية
 وجميع مشاركات ذلك الجنس كالتأطع والحيوان والبعيد
 ان يميز عن المشاركات في الجنس البعيد الذي لا يقع جوابا
 عن الماهية وجميع مشاركات ذلك الجنس كالحساس
 والناهي **وبهم بانه كل مقول في جواب اي شيء هو**
 يخرج الجنس به والنوع والعرض العام لعدم مقولية
 في الجواب اصلا **في ذاته** يخرج الخاصة **واقفا**
 فقسام خاصة وعرض عام لا يميز ان يختص بحقيقة واحدة
 فهو الخاصة وان اشتمل الحقايق فعرض عام وباعتبار
 هذا التخصيص صداد الكلية كما وان اندرج فيه قسم اخر
 على ما قال **فاما ان يميز انفكاك عن الماهية** مساو او امتنع
 انفكاك عن الماهية من حيث هي كالفردية للثلاثة او عن
 الماهية للوجود كالتمواد للجنس **وهو العرض الاخر**
 فالاول لازم الماهية والثاني لازم الوجود **اوله**
يتمتع انفكاك عن الماهية **وهذا العرض المفارق** للمكانة
 المفارقة سواء وقعت بالفصل سريرا كحكمة النحل
 بموضوعها

فان

او يعلينا كالشباب ولم ينجح اصلا كالغفر الذي لم يزل يمتلئ غناؤه
وكل واحد منهما اي من اللازم والمفارق **انما لا يتصور** **عينية**
واحدة وهو **الخاصة** فاللازم الخاصة **لا تتصور** **بالقوة**
 والمفارق الخاصة كالضاحك باللفظ **لا يتصور** **بالقوة**
ويقال **يقال** **على ما تحت حقيقة واحدة** **فمنها** يخرج
 غير النوع والفصل القريب وخرجا بقوله **في** **ان** **عنه** **بما**
مثال **يقع** كل من اللازم والمفارق **مقابل** **فوق** **واحدة**
 وهو العارض العام **كالمفرد** **بالقوة** **مثال** **اللازم** **للغير**
العام **والفصل** **مثال** **المفارق** **للعرض** **العام** **وقوله** **لا**
وغيره **من** **الوجوه** **انما** **يتعلق** **بهما** **وبيان** **لعمومها** **وكم**
بانه **في** **يقال** **على ما تحت** **مقابل** **فمنها** **يخرج** **بغير** **البشر**
 والفصل وخرجا بقوله **في** **لا** **عنه** **بما** **مثال** **اللازم** **للغير**
 مقاصد التصورات وهو باب **القول** **الخاص** **وبراي**
 المعرفة ويسبق قوله **لان** **القول** **هو** **الركب** **والمعرفة** **مركب**
 كذا عند قوم وعابا عند آخرين والصحيح هو الاول
 لان المعرفة من اقسام النظر الذي هو ترتيب امور
 فان كون النظر ترتيبا مور مبني على عدم صحة التعريف

التعريف بالمفرد هو كان ذلك مبني على هذا الركن الدور
 ولهذا عرف بعضه النظر بتجصيل امر او ترتيب امور بل
 لان المعرفة لابد فيه من تصور شيئين شيئي فيكون
 مركبا وهذا معنى قولهم لابد فيه من ترتيب عقليته
 لا انتقال ولهذا قالوا معنى التاطق لشيء لا المتعلق
 ومعنى الضاحك شيئا لا الضحك وانما استعمل شارحا
 لشرح الماهية اما بكنهها وهو الحد او بوجه يميزها عما
 عندها وهو الرسم فالمعرفة ما يكون تصوره بسببها
 لاكتساب الشيء اما بكنهها او بوجه يميزه عما عداه فقوله
 تصور يخرج المقصد ليقاوت قوله لا بكتساب يخرج للزوج
 بالنسبة الى لوازمه البتة وقوله انما او ليس من الحد
 والرسم والتعريف محدود بالحد وعلامته كون الانفعال
 يمنع الحلق كالمروى عن شمس المائنة الاصغراني رحمه الله
 فيكون لا يجوز لتعريف المعرفة لانه لو كان للمعرفة معرف
 لزم التسلسل لا الجواب بان معرفة المعرفة عينه كوجود
 الوجود لان العينية فينوب عن بيانها بان التسلسل
 غير لازم لان المعرفة المعرفة من حيث هو غير محتاج

او لان كون النظر ترتيبا مور مبني على عدم
 صحة التعريف بالمفرد وخرجا عنهم النظر

وهو غير محتمل

الى معرفتها انما بعد هذه الجزاء او لكونها معلومة وكما
 انه من حيث هو غير محتاج الى معرفته آخره المحتاج اليه
 من حيث هو معرفته ايضا لكونه معلوما باعتبار عارض
 وهو صدق مطلق للمعرف المحدث وغيره وقد عرفت ان المعارف
 يقع معرفتها باعتبار غير اعتبار خصوصه وانما التام
 في الامور الاعتبارية لا يقتضيه انقطاع الاعتقاد
 غير محال وقد عرفت ان قول المصنف انما صدق وكم لا بد ان
 كان الجزاء الذاتيات تحت والاف رسم فخره **بل انه**
قول ما ان كل ما جرحه العقل وهو ان كان تعريفها
 بجميع الذاتيات تحت تام وان كان ببعضها فاما بعض
 فكونه حذالا ثم ما نحتاج الى حوله الا اعتبارا والمحتل
 وتامه وشخصه باعتبار الذاتيات **والحق التام**
وهو الذي يتركب من جنس الشئ وفصله من جنس
كالماء ان يتألف من جنس الماء **والحق التام**
 وهو الحق التام والمحتل ناقص وهو الذي يتركب
 عن جنس البعيد الشئ وفصله من جنس الجسم التام
 بالمشية الى الانسان وانما يقال بغيره فقط

كانت

كالسائق في تعريف الانسان على ما قالوا لان الناطق مركب
 معنى والاعتبار للمعنا فان كان معناه جسم وجوهله
 المنطق كان كالجسم الناطق بعينه وان كان لشيء من النطق
 ونحوه لم يكن هذا لان الشبهة مازنة والرسم ايضا قائما
 تام وناقض لان المذكر فيه ان كان جسما فربما
 مضى انما يتجسد فتام لانه لكونه افر الصنعي رسما
 فكونه مشابها بالحق التام في ذلك سمى تاما وان لم يكن
 كذلك فتامه ناقص لشخصه تلك التامة فالرسم التام
 وهو الذي يتركب من جنس الشئ القريب وهو جسم
 اللازمة كالحيوان ايضا حكى في تعريف الانسان
 والرسم الناقص وهو الذي يتركب من عرضيات يحصل
 جملتها بحقيقة واحدة سواء لم يحصل شئ من اجابها
 او اخفقت الواحدة الاخيرة كقولنا في تعريف الانسان
 انه مائل على قدميه يخرج مدورا لا سقاركا الطيور
 يادى البشوة للستور البشوة بالشعر مستقيم القائمة
 يخرج منقبة القائمة وكل من الاوصاف الاربعه يوجد في
 غير الانسان فلما قال فاما كذا بالطبع خرج غيره ولا يرد

المسمى على الاضيق
 لا بد من تعريفه
 لا يتصور

ما يقال من ان في بعضها غنية عن البعض فان ذلك غير
 ملزم والعرض الغني والما تعريف بالضميمة فقط
 فان اريد به الجوان الصالحة في رسم تام وان اريد الشئ
 الذي في الضميمة فمن هذا القبيل وانما ان اريد به الجسم
 الضام لك فقد ذكرنا انه ايضا اعني المركب من الجنس
 البعيد والخاصة رسم ناقص مع ان ما ذكره ليس
 شاملا له فلا بد من التاويل اما بان يقال انه من
 باب التعقيب او من باب اطلاق الاسم الكلي على الجزء
 فان المجموع المركب من الذات والعرض عرضي او يقال
 ذكر ما هو الغالب في الوقوع فان قلت الشيء المتأخر
 مركب من العرض العام والخاصة ولا فائدة فيه لان
 العرض العام لا ينفرد بالتمييز والا فلا يلزم على الذات
 والتعريف الاحدى القائدين ومن مثله التعريف
 بالفصل والخاصة قلت قد قيل ذلك ان حقا وان
 كذلك اما الحق المحقق بالقبول فان التصور مع
 عرض العام والخاصة اقوى من التصور مع جزء
 الخاص وكذا التصور مع مجرد الفاعل فكيف لا يكون

القبول والخاصة اقوى من تصور مع غيره

بهما فائدة فالصبطان التعريف بجزء الذاتيات بمجموعها
 عند تمام وببعضها عند ناقص فالتعريف لا يجرى الذاتية
 فالجنس القريب والخاصة رسم تام وبغيره رسم
 ناقص فعلى هذا العرض العام مع الفصل والخاصة والخاصة
 مع الفصل والجنس البعيد مع الخاصة كل منها رسم
 ناقص **باب الثاني** في مبادى التعديقات وهي **الفصل**
واحد من الفقهية قول يصبح ان يقال ان هذا هو
رسمه **والباب فيه** فالقول هو المركب معقولا جنس العقيدة
 للمفوضة ومعقولا جنس العقيدة المعقولة وباقى
 العقيدة يخرج المركبات الانشائية طلبية لا ملائمة
 او غيرها والتعديدية لان صدق القول وكذا به مطابقة
 حكم الواقع او الاعتقاد او لهما معا وعدمها ولا حكم
 اداء الواقع في نفس الامر من طرفي الشبهة باصنافها او مالا
 او استقبالا ولا اداء في الانشائيات والتعديدية
وهي اما حجة كقولنا زيد كاتب وليس بكاتب
واما استدل لان التعديدية لا بد فيها من ايقاع النسبة
 الحكيمة او انزعاجها والنسبة ان كانت ثبوت
 بمجرى خبر

وهي في الانشائية والتعديدية

كقولنا هذا هو المركب معقولا

مفهوم مفهوم فالقضية القائمة بايقاعها او سلبها
 حلية وان كانت بنيت مفهوم عند بنيت مفهوم آخر
 او بنيت مباينة مفهوم عن آخر فالقضية القائمة
 بايقاعها وانما انتزاعها شريطة ومن هذا يعرف ان
 الشرطية اما متصلة **كقولنا ان كانت الشمس طالعة**
فالنهار موجود حكم فيها بان وجود النهار عند طلوع
 الشمس واقع **كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل**
موجود وحكم فيها بان وجود الليل عند طلوع الشمس
 غير واقع **واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اثنان**
زوج او فرد حكم فيها بان مباينة فردية العدد الزوجية
 واقعة **وكقولنا ليس العدد اثنان يكون العدد زوجا**
 او متقاربا يتساوي بين حكمها بان مباينة الانقسام
 للزوجية غير واقعة **والجزء الاول من الجملة يسمى**
موضوعا لانه وضع ليجعل عليه **والثاني محمولا**
 كجمله على الاول **والجزء الاول من الشرطية يسمى**
يسمى مقدمات لتقدمه في الذكر طبعها وان تأخر وضعها
والثاني تالي لتلوه لذا يسمى **ومما من علم ان القضية**

حلية كانت
 الكثرة

حلية كانت او شرطية متصلة او منفصلة **الشرطية**
 ان كان الحكم فيها بايقاع **كقولنا ان كانت الشمس طالعة**
واما متصلة ان كان بلا انتزاع **كقولنا ان كانت الشمس طالعة**
فالنهار موجود وامثلة الشرطيات قد تقدمت **وقولنا**
منها اي من الموجبة والمتالبة اما مخصوصة او
 مخصوصة او اعمالة والمخصوصة اما كلية او جزئية ففي
 القضايا مخصوصة وممكنات ومحمولات الأربع
 وذلك لان الحكم في كل من الموجبة والسالبة اما على
 موضوع متحقق وهو المخصوصة واما على غيره فان
 يقع فيها كلية الافراد كالا كانت اوبعضها بذكر السور
 اي اللفظ الدال عليها فالمخصوصة والاشتمال والتأني الشرطية
 فان كان الحكم في الاتصال والافتصال في زمان معين
 مخصوصة والاشتمال وفي الجملة الازمنة والامضاء
 في الشرطية بمنزلة افراد الموضوع في الحلية والامثلة
 غير حافية فان قلت التقييم غير حاصل لعدم ذكر الطبيعة
 فيه قلت مورد القضية القضية المستعملة في الانتاجات
 وهي التي حكم فيها على جزئيات الموضوع لا على طبيعة كما

المعلوم
 والربما العلم بالحكمة

والانتزاع وهو ان كانت
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة
 كقولنا ان كانت الشمس طالعة

واما في الشرطيات فان كانت
 واما في الشرطيات فان كانت

كائين المظنولات فكل من الموجبة والتسالبة اما مخصوص
 كما ذكرنا من مثالهما واما كلية مسسورة كقولنا كل
 انسان كاتب ولا شيء اولا واحد من الانسان يكاتب
 واما جزئية مسسورة كقولنا بعض الانسان او واحد
 من الانسان كاتب وبعض الانسان او واحد من
 الانسان ليس بكاتب او ليس بعض الانسان
 بكاتب وليس كل انسان بكاتب ومن هذا علم
 ان السطور في الحلية لا لايجابا للحكي كل ولا لايجابا الجزئي بعض
 وواحد وكتب الحكي لا شيء ولا واحد وللتب
 الجزئي ليس كل وليس بعض وبعض ليس وليعلم
 في الشرطية ايضا ان السطور لا لايجابا للحكي بالظا
 وكلا في معناها ولا لايجابا الجزئي قد يكون وكتب
 الحكي ليس البتة وللتب الجزئي قد لا يكون وليس
 دائما وليس كلا والعرض من ذكر السطور التمثيل
 بما فيه الاستعداد في الاستعمال لا الحصر فان قاطبة
 وكافة ولازم الاستعداد ان يصح ان يكون سطورا
 لا لايجابا الحكي الحكي اشار اليه الشيخ في الشفاء
 ابو

واما ان لا يكون كذلك اي مخصوصة ومسورة
 يسمى معلقة لاهمال السطور فيها كقولنا في الحلية الانسان
 ناطق في الشرطية ان جاء زيدا او جاء زيدا كرمته و
 الحلية المعلقة في قوة الجزئية لان الحكم على افراد الشيء
 في الجملة مع الحكم على بعض الافراد سبلا زمانا طرفا
 وعكسا وكذا الحكم في زمانين ينطبق مع الحكم المطلق والمقتضى
 فسمان لانها ان يكون الحكم بالاتصال فيها مبنيا على
 الافتضاء وتسمى **معلقة** وذلك انما ان يكون مقدم
 ملة ثانيا كقولنا ان كانت الشمس هائلة فالنهار
 موجود او بان يكون التالي ملة لمقدم كعكس
 او بان يكون معلولى ملة واحدة نحو ان كان النهار موجودا
 فالعلم معتق وفيه التصانيف بينهما نحو ان كان زيدا
 لعمري كان عمر وابنه واما ان لا يكون كذلك بل يكون الحكم
 بالاتصال بنحو الاتفاق وتسمى **اتفاق** كقولنا
 ان كان الانسان ناطقا فاجارنا هق بجملة الاتفاق
 بين ناطقة الانسان وناطقة الجار لانها خلفا
 كذلك لان بينهما افتضاء واعلم ان معنى عدم الا

معلقة على جميع الاوضاع او بعضها

الاقتضاء عدم علم الحاكم بالاقضاء ^{والمعقل} لا عدمه في نفس
الامر فلا يرد ما يقال من انهما لما دام امت علمتهما التامة
فامتنع انهما كما كان احدهما عن الآخر ولا يمتنع بالافتقار
الا ذلك وبهذا يصل ما ورد واعلم ان الدائمية اعم
من الضرورية والمنفصلة ثلثة باقسام حقيقة ومانعة
الجمع فقط ومانعة الخلق فقط لان العناد اما في
الصدق والكذب ^{ما} وبسبب حقيقة كقولنا العدد
اتا زوج او فرد فهما لا يصدقان ولا يكذبان وهي
مانعة الجمع والخلق معا وهي موجبتها وسالبتها ترفع
العناد في الصدق والكذب معا كقولنا البسر البسة
اما ان يكون هذا الانسان كائنا واما تركيها فانها
يصدقان وقد يكذبان واما في الصدق فقط وبسبب
مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشيء انا شجر او حجر
فانهما لا يصدقان وقد يكذبان بان يكون انسانا و
سائبا ترفع العناد في الصدق فقط نحو ليس
البسة اما ان يكون هذا الشيء لا شجر ولا حجر فانها
يصدقان ولا يكذبان والا لكان شجر او حجر

واما

واما في الكذب فقط وبسبب مانعة الخلق فقط كقولنا
زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يخرق فان الكون
في البحر مع عدم الخرق فان عدم الكون في البحر مع الخرق
يصدق ولا يكذبان والا لخرق في البحر وسالبتها ترفع العناد
في الكذب فقط نحو ليس البسة زيدا اما ان لا يكون في البحر
واما ان يخرق فان عدم الكذب الكون في البحر مع الخرق
يكذبان ولا يصدقان ومنه يعلم ان كل مادة صدق
فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سالبة وصدق
سالبة منع الخلق وكل مادة صدق فيها موجبة
منع الخلق كذب فيها سالبة وصدق سالبة منع
الجمع وكذا من جانب سالبتها وان كل شئ له
صدق بين عينيه جامع الجمع صدق بين نقيضيهما
منع الخلق وبالعكس لكن الاتفاق في الكيف اعم
الاجاب والسلب اما بعد الاختلاف فيه فالصادق
سالبة للمتفق في النوع وقد يكون المنفصلات
ذات اجزاء ثلثة او اكثر فالثلاثة كقولنا العدد
اما ايد او ناقص او ماساو والحكمة اما اسم

او فضل او حرف والاكثر كقولنا العنصر اثنان او هواء ثلث
 او ماء او عرض والمكي اثنان او جنس او فصل او خاصية
 او عرض عام ومثال الحق ليس مخفاه ان ينسب عدد الى عدد
 كاذن فان الزيادة والتقصان والمساواة لا يراد بهما معا
 فيها القوة بل المراد بهما معانيهما الاصطلاحية فان
 كل عدد يزيد المجتمع من كسوره التسعة عليه يسمى زائدا
 كاشي عشره والتناقص تناقصا كاربعة وثلثا وثلثا مساوية
 كالسنة هذا في المنفصلة الحقيقة اما ما في الخلق المركبة
 من اكثر من اثنين فكقولنا اثنان يكون هذا الشيء كاشي
 او لا حجر او لا حيوانا واما ما في الجمع فكقولنا اثنان
 يكون هذا الشيء شجر او حجر او حيوان فان قلت لا
 تركيب الشيء من المنفصلات من اكثر من جزئين
 لان الانفصال نسبة واحدة لا تتصور الا بين
 جزئين ضرورتان النسبة بين امور متكررة لا
 تكون واحدة قلت المراد بتركيب المنفصلات
 من اكثر من جزئين تركيبها بحسب الظاهر لا بحسب
 الحقيقة والا فالانفصال الحقيقي في المثال المذكورة

على الحقيقة

المنفصلة
 في المثال المذكورة

على الحقيقة بين ان يكون العدد زائدا او لا يكون ثم نقدر
 ان لا يكون زائدا بين كونه ناقصا ومساويا فان قلت
 فاقبح حكمهم ان الحقيقة لا تتركب من اكثر من جزئين وما
 نفع الخلق والجمع بتركيبات قلت وجهان الحقيقة اذ لا يرد
 بها الانفصال الحقيقي بين كل جزئين منها فلا يكاد
 ان يصديق لان الاول من اجزائها الثلاثة مثلا اذ اتفق
 فان تحقق الثاني ايضا لا ينع الانفصال الحقيقي بينهما
 وان لم يتحقق فان تحقق الثالث لم يكن بينهما بين الاول
 انفصال وان لم يتحقق لم يكن بينهما وبين الثاني انفصال
 واما الاخران فمتكافؤان وان اريد منع الخلق او الجمع
 بين كل جزئين من اجزائها كما في المثالين المذكورين
 هذا والحق ان المراد بالانفصال ان كان انفصالا
 واحدا لا يتحقق الا بين جزئين وان كان مطلق الانفصال
 فيتحقق بين جزئين واكثر في الاقسام الثلاثة ولطاعة القضا
 شرع في احكامها على طريق الاختصار والاقتضار
 على ما هو راجح الكتاب فقال **التناقص** اي من جملة احكام
 القضايا التناقص وهو **اختلاف القضيتين** يخرج

ان
 لا
 يكون
 زائدا

على الحقيقة بين ان يكون العدد زائدا او لا يكون ثم نقدر
 ان لا يكون زائدا بين كونه ناقصا ومساويا فان قلت
 فاقبح حكمهم ان الحقيقة لا تتركب من اكثر من جزئين وما
 نفع الخلق والجمع بتركيبات قلت وجهان الحقيقة اذ لا يرد
 بها الانفصال الحقيقي بين كل جزئين منها فلا يكاد
 ان يصديق لان الاول من اجزائها الثلاثة مثلا اذ اتفق
 فان تحقق الثاني ايضا لا ينع الانفصال الحقيقي بينهما
 وان لم يتحقق فان تحقق الثالث لم يكن بينهما بين الاول
 انفصال وان لم يتحقق لم يكن بينهما وبين الثاني انفصال
 واما الاخران فمتكافؤان وان اريد منع الخلق او الجمع
 بين كل جزئين من اجزائها كما في المثالين المذكورين
 هذا والحق ان المراد بالانفصال ان كان انفصالا
 واحدا لا يتحقق الا بين جزئين وان كان مطلق الانفصال
 فيتحقق بين جزئين واكثر في الاقسام الثلاثة ولطاعة القضا
 شرع في احكامها على طريق الاختصار والاقتضار
 على ما هو راجح الكتاب فقال **التناقص** اي من جملة احكام
 القضايا التناقص وهو **اختلاف القضيتين** يخرج

في الموضع بخلاف زيد قائم وعمرو ليس بقائم والمحول
 بخلاف زيد قائم زيد ليس بقائم والزمان بخلاف زيد قائم
 اي في الابل زيد ليس بقائم اي في التجر والمكان بخلاف
 زيد قائم اي في المسجد زيد ليس بقائم اي في السوق
 والاضافة بخلاف زيد اي اي لعمرو وليس بابا اي
 ليكر والقوة والفصل بخلاف في الذن مسكر اي
 بالقوة وليس مسكر اي بالفصل والجزء والكل بخلاف
 الزنجي السود اي بفضله وليس بالسوداي كله والشرط
 بخلاف الجسم فمرة للبصر اي بشرط بياضه غير مفرق
 للبصر بشرط سواده والقصير ان للعتبر في تحقق
 التافير وحدة النسبة الحكيمة حتى رد الالهام بالسبب
 على شيء واحد فان وحدةها مستلزمة لحدودها
 وعدم وحدة الشيء منها لعدم وحدانيتها الحكيمة
 والا فالاحصاء فاذ كره لا ارتفاع التناقض باختلاف
 الاله نحو زيد كاتب بالعلم الواسع في زيد ليس
 بكاتب اي بالعلم التركي والعلة نحو التجار عامل اي
 للسلطان غير عامل لغيره والمفعول به نحو زيد

اختلاف المخرين كزيد وعمرو ومفرد وقصيدة كقوله لزيد كات
 لا عمرو **باب الاستسلب** يخرج لغو فيها بالحق والشرط
 والحدود والتمصيل وغيرهما فان نقيض الشيء سلبية
 لا عدوله لان الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الابطال
 ولذا يقال لا تنافض في المفردات لا يتجامع اعتبار الحكم لا
 تكون مفردة وبدونه لا يكون ايجابا وسلبا حيث يقتضي
 ذلك الاختلاف لئلا ان يكون احدهما صادقة والاخرى
 كاذبة فخرج شيان ان لا يقتضي الاختلاف بالاجابة
 والسلب ذلك نحو كل حيوان انسان ولا شيء من
 الحيوان با انسان او يقتضي تكن الذات بل بالواسطة
 نحو زيد انسان وزيد ليس بتا طبق فانه ايقضاء الا
 الاختلاف بذلك صدق احدهما وكذب الاخرى
 بواسطة مساوات المحولين للقيمة لان يكون ايجاب
 احدهما في قوة ايجاب اخرى وسلب احدهما في قوة
 سلب الاخرى كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب
 هذا امثال للتناقض بين المخصوصتين ولا يتحقق
 ذلك الاختلاف الموصوف الا بعد انقضاء ما في القضي

في الموضع

في الموضع

السبب
 اذا ورد ايجاب والسلب على شيء واحد
 وذلك بان يكون الشيء المحكوم واحدة
 وورد وحدة المذكورة اليها

صواب أي عمرو ليس بصواب أي بكر أو الميزة نحو عند
 عشرون أي درهما ليس عندك عشرون دينار إلى غير
 ذلك وبهذا المقدار يعرف تناقض الخصمين أما في
 المضمون فمقتضى الإيجاب الكلي السلب الجزئي ومقتضى
 السلب الكلي الإيجاب الجزئي ضرورة وإذا قل مقتضى
 الموجبة الكلية أما هي السالبة الجزئية ومقتضى
 السالبة الجزئية أما هي الموجبة الجزئية كقولنا كل
 إنسان حيوان وبعض الإنسان ليس بحيوان
 ولا انتهى من الإنسان بحيوان وبعض الإنسان
 حيوان لا يقال لا اتحاد في الموضوع فهما لأن المراد
 بالموضوع في تلك المسئلة الموضوع في الذكر وهو
 متحد فالخصم لا يتحقق التناقض فهما لا يبعد
 اغتلاهما في الحكم لأن الحكمين قد تكذبان كقولنا
 كل إنسان كاتب ولا شيء من الإنسان بكاتب
 والجزئين قد تصدقان كقولنا بعض الإنسان
 كاتب وبعض الإنسان ليس بكاتب وأعلم أن المهمة
 في قوة الجزئية فتحكمها حكمها ومن أحكام القضايا

العكس

العكس وهو أن يقتضيه بشديدا لبقاء لأن العكس
 يطلق على معينين على القضية الحاصلة من التبدل
 المذكور وعلى نفس التبدل فلم يشدد صار معنى الثا
 أي يجعل الموضوع في الذكر أو ما يقوم مقامه من
 الشرطية وهو المقدم محولا أو ما يقوم مقامه من
 الشرطية وهو التالي والمحول موضوعا مع بقاء السلب
 والإيجاب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله أما
 الأول فلا قولنا كل إنسان ناطق لا يترمه السلب
 أصلا وقولنا لا شيء من الإنسان بحجر لا يترمه الإيجاب
 أصلا وأما الثاني فمعناه أن صدق الأصل صدق
 العكس وإن كذب العكس كذب الأصل كما هو المضمون
 لأن كذب الأصل كذب العكس كما فهم أو
 نقول معناه أن مجموع التصديق والتكذيب يكون
 بحاله لأن كلا منهما يكون بحاله وكون المجموع بحاله
 برأيه كون التصديق بحاله إطلاقا للفظ على أحد
 محتلا به على التعيين وإذا عرفت مفهوم العكس
 فنقول للموجبة الكلية لا تنعكس الكلية لجواز

شأن سائر التزم

بعض الناس يقولون ان الانسان حيوان

ان يكون المحول اعم من الموضوع وعدم جوارحه
الاخص على افراد الاعم ان يصدق قولنا كل انسان
حيوان ولم يصدق كل حيوان انسان بل يتعكس
جزئية لوجوه مالا فاقنون الموضوع والمحول في
الموجبة كلية كانت او جزئية وبالملاقاة يصدق
الجزئية من الطرفين لانا اذا قلنا كل انسان حيوان
فانا نجعل شيئا موضوعا لاشياء والحيوانات
فيكون بعض الحيوان انسانا والموجبة للجزئية ايضا
تتفكس جزئية بهذه الجهة كما استرنا والتساوية الكلية
تتفكس كلية وذلك بين في نفسه ولتزداد بيانا و
نقول اذا صدق سلب المحول عن كل من افراد الموضوع
صدق سلب الموضوع عن كل من افراد المحول حصل
الملاقات بين الموضوع والمحول في ذلك الفرد وقد مر
ان الملاقات تضمن الموجبة للجزئية من طرفين ايضا
التي هي التساوية الكلية من احدهما فاذا اصدق قولنا
لاشي من الانسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بانسان
والا فبعض الحجر انسانا وبعض الانسان حجر هذا خلف

او نفهمها

او نفهمها الى قولنا لا شيء من الانسان بحجر حتى يتج بعض الحجر
ليس بحجر هذا خلف والتساوية الجزئية لا عكسها لزم وما
ان لو كان عكس لزم والصديق العكس في كل موضع صدق
الاصل ليس كذلك لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان
ولا يصدق عكس اي بعض الانسان ليس بحجر وانما قل
لزم الجواز صدق عكس اصيانا بخصوص الملاقاة صدق
بعض الحجر ليس بانسان وبعض الانسان ليس بحجر واعلم
انه انما لم يذكر المصنف عكس بقدر من جملة احكامهم
نقضا بالعدم استعانة بالعلوم والانتاج كما سيجي
من ان الانتاج بواسطته عكس نقيض القضية لا يستحق
قياسا بخلاف الانتاج بالعكس المستوي لرعاية حدود
القضية فان قلت اذا كان كذلك فلم ذكره في المقولات
وحلوا احكامها بقولنا لا يجاد يمنع عن الاحاطة والضبط
قلت لا فانه فائدة في بيان صدق القضية بواسطته
صدق عكس نقيضها كما قالوا مع ان الشيء كبريا ما يتج
بعكس القضية في كلية الحكم كما لا يخفى على متعبد ومتفقد
الاجابة تراعى مقاصد المصنف بقاء وهو باب القياس

في

في تعريفه ونقيضه القياس هو قول جعفر مؤلف من
 القول يخرج القول الواحد كالقضية البسيطة المستندة
 لعكسها مثلا والمواد بالاقوال ما فوق الواحد ضرورة
 صحة تأليف القياس من المقدمتين متى سلمت صحة افعال
 اشارة الى كونها مسئلة في نفس الامر ليس شرط تسببها
 فلا ساقبتنا اول التعريف القياس الكاذب المقدمتان ايضا
 ثم يخرج الاستدعاء الغير التام والتمثيل فانهما وان سلكا
 لا يستلزمان المقصود لكونهما خطيين وقوله **استلزام**
 يخرج الحقيقة من المستلزمين لاحدهما كما قاله لانهم
 عنهما اذا ليس الاخرى دخل فيها **لانها** اعتزاز عن مثل
 قياس المساواة فان استلزامها بواسطة مقدمة
 الخفية غريبة حيث تصدق بصدق الاستدلال كما
 في المساواة والقرينة وحيث لا فلا كما في الحقيقة و
 الزمنية وغيرها وايضا اعتزاز عن مثل جزء الجرح
 ما ينبغي ارتفاعه ارتفاع الجوهر وما ليس بجوهر لا يوجب
 ارتفاعه ارتفاع الجوهر للخرج القولنا جزء الجوهر جوهر
 فانه بواسطة عكس نقيض الكبرى اعني قولنا فكل

في تعريفه ونقيضه القياس هو قول جعفر مؤلف من
 القول يخرج القول الواحد كالقضية البسيطة المستندة
 لعكسها مثلا والمواد بالاقوال ما فوق الواحد ضرورة
 صحة تأليف القياس من المقدمتين متى سلمت صحة افعال
 اشارة الى كونها مسئلة في نفس الامر ليس شرط تسببها
 فلا ساقبتنا اول التعريف القياس الكاذب المقدمتان ايضا
 ثم يخرج الاستدعاء الغير التام والتمثيل فانهما وان سلكا
 لا يستلزمان المقصود لكونهما خطيين وقوله **استلزام**
 يخرج الحقيقة من المستلزمين لاحدهما كما قاله لانهم
 عنهما اذا ليس الاخرى دخل فيها **لانها** اعتزاز عن مثل
 قياس المساواة فان استلزامها بواسطة مقدمة
 الخفية غريبة حيث تصدق بصدق الاستدلال كما
 في المساواة والقرينة وحيث لا فلا كما في الحقيقة و
 الزمنية وغيرها وايضا اعتزاز عن مثل جزء الجرح
 ما ينبغي ارتفاعه ارتفاع الجوهر وما ليس بجوهر لا يوجب
 ارتفاعه ارتفاع الجوهر للخرج القولنا جزء الجوهر جوهر
 فانه بواسطة عكس نقيض الكبرى اعني قولنا فكل

ما يوجب

ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر جوهر **فكل** هو النتيجة
 ومعنى آخريتها ان لا يكون احدي مقدمتي القياس لا اقوال
 من الصغرى والكبرى او الاستدعاء من الشرطية او الزائفة
 او الواضحة اما ان لا يكون جزءا من احد المقدمتين فغير
 مقبول وانما شرط الاخرية ادولها لكان المتقدم يانا او
 مصدرة على المطلوب شبيهة على الدور والمهرب عنه
 فانه قلت القضية المركبة المستندة لعكسها وعكس
 نقيضها يصحدها على التعريف ولا تستحق قياسا قلت **نسليم**
 فانها لا تستحق افعال امل قول واحد مركبا من افعال كذا الجواب
 وهو اي القياس فيمان لانه اما اقوال ان لم يكن النتيجة
 المذكورة فيه بالفعل صورة كقولنا كل جسم مؤلف
 وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وهو ليس منكورا
 في القياس بالفعل لانفسه ولا نقيضه بل بالقوة لذكر
 مادته دون صورته وانما استثنائنا ان كانت النتيجة
 او نقيضها مذكورة بالفعل كقولنا ان كانت الشمس
 طالعة فالشمار موجود **دكن** الشمس طالعة فانها **موجود**
 فالنتيجة هو الشمار موجود مذكورة فيه بالفعل اي بضوئها

ما يوجب

او نقول ان الشئ ليس بوجوده فالشئ ليس
 بطبيعة فنقيض النتيجة اي الشئ طاعة مذكورة فيه بالفعل
 ولما فرغ من تعريف القياس وتقسيمه الى قسمين شرع في
 تقسيم كل من القسمين واحكامه فالقياس الافتراضي مشد
 على حد وثلاثة موضوعات المطلوبة ونحوه والكور بينهما
 فنقول للكور بين مقدر في القياس يسمى حدا او متعل
 لتوسطه بين طرفين المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور
 وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغرا لا يتم في الغالب
 اقرا افراد من الحيوان فيكون اصغرا ونحوه يسمى حدا اكبرا
 لانه في الغالب اكثر افرادا والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى
 الصغرى لانها ذات الاصغر وصاحبة والتي فيها الاكبر تسمى
 الكبرى لانها ذات الاكبر ومشملة وهيئة الثاليف من
 الصغرى والكبرى تسمى كلا استنبها لها بالهيئة الجسمية
 الخاصة من احاطة الحد او الحد وبلفقدان الاستكان
 اربعة لان الحد الاوسط ان كان محولا في الصغرى موضوعا
 في الكبرى فهو الشكل الاول لانه يبين الاستنتاج وبارد
 على فنية الطبع فانه الطبعية على الملا انتقال من الشئ
 بجوده

الى الواسطة

الى الواسطة التي تنقضي حكم المطلوب وان كان العكس اي
 موضوعا في الصغرى ومحولا في الكبرى فهو الشكل الرابع
 كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض
 الحيوان ناطق وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث كقولنا
 كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان
 ناطق او محولا فيهما فهو الثالث كل انسان حيوان ولا شئ
 من الاشياء الغير بحيوان فلا شئ من الانسان بغير
 وانما كان هذا ثانيا وما قبله ثالثا لان هذا اشار كعب
 الاول في الشرف المقدمة وهي الصغرى لاستخدامها على
 موضوع المطلوب وذلك ليشترك في احسن مقدمية وهي
 الكبرى بخلاف الرابع ان لا يشترك له اصلا مع الاول ^{هذه}
 هي الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق والفرق بحسب
 الماهية والشرف قد تم والبقية بحسب الاستنتاج ان الاول
 ينتج للاطال الاربعة المكملتين الموجبة والتساوية والجز
 لتين الموجبة والتساوية والثاني ينتج السابطين للتوحيه
 والثالث والرابع ينتجان الجزئيتين لا المتكنتين وبحسب
 الاستقراء فلان الاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى

الاشكال الاربعة

والكم كلية الكبرى ولانها بحسب الكيف اختلاف مقدمتين
بالايجاب والسلب والكم كلية الكبرى ولانها بحسب الكيف
ايجاب الصغرى والكم كلية احدى المقدمتين والرابع بحسب
الكيف والكم ايجاب المقدمتين مع الكلية الصغرى واختلاف
مقدمتين بالايجاب والسلب مع كلية احدى المقدمتين والبراهين
لا المطلوبة والشكل الرابع منها بعينه من الطبع بمقتضى
لخاتمة الاول القريب من الطبع الوارد على النظم الطبيعي
في كلتا المقدمتين والذات طبع مستقيم ومقدس
لا يختلف الى الثالث الى الاول لانه لثابت قريب من الاول
ينقاد باستقامة الطبع للنتيجة من غير طلب رده الى الاول
بخلاف الثالث والرابع فانها بعيدان من الاول بالنسبة
اليه ولا شك ان مجموع الاشكال تزيد في الحقيقة الى الاول
بل الى الاول بل الى ضرورة من اول الاول كما علم
في المخطولات وكذا القياس الاستثنائي لما لا يفرق
وبالعكس وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه
بالايجاب والسلب ان لو انفقنا فيها لزم الاختلاف
الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس

الوارد

الوارد على صورة تارة مع ايجاب النتيجة واخرى مع سلبها
وهو يدل على ان النتيجة ليست لازمة باختلاف احتمالات
مقتضى الذات اما عند ايجاب المقدمتين فكقولنا كل انسان
حيوان وكل ناطق اوكل فرس حيوان واما عند سلبها
فكقولنا لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس او من
الناطق بحجر والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم
اي ميزانها والعياد الوزن فمورده ههنا اي في علم المنطق
ليجعل دستور اي مرجعا يكتفى به وينتج منه المطلوب
وضروبه المنتجة اربعة والقياس يقتضي ستة عشر
ضربا حاصله من ضرب الصغريات الخمس في الاربع
في الكبريات كذلك غير ان ايجاب الصغرى انبسط ثمانية
حاصله من ضرب المسابطين الصغريتين في الكبريات
الاربعة وكلية الكبرى اسقطت اربعة اخرى حاصله
من ضرب الكبرى بين الجزئيتين في الصغريتين الموجبتين
فبقى اربعة اضرب الضرب الاول موجبتان كلتيان ينتج حقيقة
كلية كقولنا كل مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث
الثاني كلتيان والكبرى سامة ينتج سامة كلية

كل جسم مؤلف ولا شيء من المولات بقديم فكل جسم
 بقديم الثالث موجباته والصدق موجبة جزئية ينتج
 موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف
 حادث فبعض الجسم حادث الرابع موجبة جزئية صدق
 وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم
 مؤلف ولا شيء من المولات بقديم فبعض الجسم ليس بقديم
 وانما ثبت هذا الغريب باعتبار النتيجة فالضرب الاول
 ينتج اشرف المخصوصات وهي الموجبة الكلية لاشياء لها
 على كثرتين الايجاب والكثرة والثاني ينتج السالبة الكلية
 وهي الخرف من الموجبة الجزئية لان اشرف الكل يكون من
 وجوه متعددة ككونه شاملا ومضموما وناقصا
 في العلوم اريد من اشرف الموجبة وليس في نتيجة الرابع
 شيء من اشرفين والقياس لا يفرق تحت اقسام من
 وجه آخر لانه انما من جملتين كما مر غير مرة وانما من
 متصليين كقولنا ان كانت الشمس مائة فالشهابان
 موجودا وكذا كان الشهاب موجودا فالارض مضيئة
 ينتج ان كانت الشمس مائة فالارض مضيئة لانه

ملزوم

ملزوم الملزوم ملزوم وانما من متصليين كقولنا كل عدد
 فهو اما زوج او فرد فكل زوج اما زوج الزوج او زوج
 الفرد لانه انما ان ينقسم الى المنقسم بمساوين ولا ينتج
 كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد لان الصادق
 من المتصلة الاولى ان كان فردية فهو واحد اقسام النتيجة
 وان كان الزوجية وهي مختصة في قسمين كان الصادق احدهما
 فتسميها المذكورين في النتيجة ايضا فصدق النتيجة المركبة
 من اقسام الثلاثة فقلنا وانما من حثية ومتصلة كقولنا
 كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم
 ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم لان الصادق على كل
 ما صدق عليه اللازم صادق على الملزوم قطعاً وانما من
 حثية ومتصلة كقولنا كل عدد اما زوج وانما فرد
 وكل زوج فهو منقسم بمساوين فكل عدد اما فرد وانما
 منقسم بمساوين لان المساوي لا يحد لعائدين معاند
 الاخر وانما من متصلة ومتصلة كقولنا كلما كان هذا
 انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض واسود
 ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض واسود لان اقسام

كل ما يصدق عليه اللازم يستلزم انقسام المعلوم ففهمه
 هو الاقسام الخمسة الافتراضية وسنطه البحث في تحقيق
 اشتراطها الى المصطلحات واما القياس الاستثنائي فلا يكون
 موزان يكون شرطية متصلة او منفصلة حقيقة او
 مانعة الجمع او مانعة الخلو فالمتصلة تنتج بوضع المقدم
 وضع التالي ورفع التالي رفع المقدم والحقيقة بوضع
 كل من الجزئين رفع الآخر ورفضه وضع الآخر اربعة وما
 نعة الجمع بوضع كل رفع الآخر فقط اثنان ومانعة الخلو
 برفع كل وضع الآخر فقط اثنان صار مجموع المنتجات
 عشرة والعقيدة ستة اثنان في المتصلة واثنان
 في مانعة الجمع واثنان في مانعة الخلو هذا الكلام الكلي والى
 بعض ما ذكرنا اشار بقوله واما القياس الاستثنائي
 فالشرطية موضوعه فيه ان كانت متصلة فاستثناء
 عين المقدم ينتج عين التاكيد قولنا ان كان هذا انسانا
 فهو حيوان لكنه انسان ينتج انه حيوان لان وجود المعلوم
 ملزوم لوجود اللازم واستثناءه نقيض التالي ينتج نقيض
 المقدم كقولنا ان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس

بحيوان

بحيوان ينتج انه ليس بشيء لان عدم اللازم ملزوم لعدم
 المعلوم ولا ينتج استثناءه عين التالي شيئا ولا استثناءه
 نقيض المقدم شيئا فالاستثناء اهم من الوضع ويسمى
 استثناء العين ومن الرفع ويسمى استثناء النقيض فان قلت
 هذا اصح فيما اذا كانت الملازمة عامة اما اذا كانت متساوية
 فاستثناءه عين كل ينتج عين الآخر واستثناءه نقيض كل ينتج
 نقيض الآخر كما قال في الفصول ان الحكم قطعي في الصور الاربع
 قلت المتساوية في الحقيقة متلازمان فكل حكمين من الاربعة
 هي الملازمة بين المتلازمين الا يرى ان استلزام وجود الآخر
 وجود المعلوم فيها ليس من حيث انه لازم بل من حيث انه ملزوم
 وكذا استلزام عدم المعلوم عدم اللازم لان حيث انه
 ملزوم بل من حيث انه لازم وان كانت منفصلة حقيقة فالاستثناء
 عين احد الجزئين ينتج نقيض الآخر لان وجود احد
 المعاندين صيد قابليته عدم الآخر فهذا في الحقيقة وما
 نعة الجمع واستثناءه نقيض واحد ما ينتج عين الآخر لان
 عدم احد المعاندين كذا يستلزم وجود الآخر وهذا في الحقيقة
 ومانعة الخلو ونقطة الساكنة عن الفصل والاصل على

ما ذكرنا وعليه التعويض الامثلة غير عاقلة ومزاياها لا تطلق ابدا
 الصناعات الحس لان المنطق كما يبحث عن الصورة يبحث عن المادة
 فلما تم التلويح الى مباحث الصورة اشار الى مباحث المادة ايضا
 فقال من جهة الصناعات الحس **البرهان** وهو قياس مولف
 من مقدمات يقينية لا تحتاج اليقين اعم من ان يكون ضرورية
 او ممكنة منها فالقياس جنس يتناول الاقضية الحقة والمولفة
 ذكرنا تعلق بقوله من مقدمات يقينية وهو يخرج المطابقة والملازمة
 وغيرها وقوله لا تحتاج اليقين غاية ذكره ليستقل التعريف
 على العمل الاديع فالمولف اشارة الى الصورة بالمطابقة و
 الى العمل بالالتزام وهو قوة العاقلة والمقدمات للمادة و
 انتاج اليقين غاية واليقينيات ستة اقسام لان حكم العقل
 به اما بالواسطة استيعابا من الجنس ومعها الاول انه لم يتوقف
 على وسط حاضر في الذهن فهو الاويات وان توقف فهو فتايا
 قياساتيا معها والثاني اما ان لا يتوقف اليقين بعد الاضمار
 على شئ اخر او يتوقف الاول المحسوسات فالاحساس ان كان
 الحس ظاهر فهو المشاهدات وان كان للصور الباطن فهو الوجدانية
 وان توقف على شئ فالحس اما حس السمع وهو المتواترات

فانها

فانها متوقفة على حكم العقل بامتناع تواتر الخبرين على الكذب او غيره
 فان توقف على تكرار المشاهدات فهو الخبريات وان توقف على الحدس
 فهو الحدسات وهذا هو وجه الضبط لا الحصر العقلي وان تعدد لها
 اشار يقود احدها اويات كقولنا الواحد ينفك الاثنين والكل اعظم
 من الجزء فان الحكمين لا يتوقفان الا على تصور الطرفين فمنهم ان
 الجزء قد يكون اعظم من الكل واد الفيل في يوم يمشي ومعنى الكل
 والجزء ومشاهدات ويسمى محسوسات ايضا كقولنا الشمس مشرقة
 او طائر في المدركة بالبحر والنا حمرقة في المحسوس بالسر وجملة
 كقولنا شرب السقوية مسهل للصفا اذا لم يسهلها
 لما وقع الاسهال عقيب الشرب بها كليا او اكثر يا فيتوقف اليقين
 فيها على تكرار المشاهدات وحدسيات اي مقدمات يحصل
 التصديق بسنوع المبادئ والمطالب للذهن دفعة واحدة
 وهو المعنى بالحدس ولا حركة فيه بخلاف الفكر فانه تدريجي
 لا دفعي وهذا قد يكون اختلاف الناس بالسرعة والبطء
 اما في الحدس فليس بالقليلة والكثرة لانه دفعي كقولنا نور
 القمر مستفاد من الشمس بواسطة شمس كلاله المختلفة قريبا
 وبعد عنها ومتواترات وهي القنانيات التي يحكم العقل

بما لا يتفقها ولم يستعمل العقل فواظم على الكذب و
 مصدقة معمول اليقين كقولنا هجرة م ادعى النبوة وظهر المعجزة
 على يده فانه كقولنا بالبلد الثانية والام الماضية وقضنا يا
 قيا ساتها معها كقولنا الاربعة روج بسبب وسطة حاضر
 في الذهن وهو الانعام بنسأ وبن فاذ الله هو يترتب في الحال
 اذ الاربعة منقسمة بنسأ وبن وكل ما كان كذلك فهو زوج
 فالاربعة كالوا الثاني من الصناعات الخمس **الجدة** وهو
 قياس من مقدمات مشهورة فصول وتختلف باختلاف الارزاق
 والامكنة والافران وغيرها **القياس** قياس مؤلف من مقدمات
 مقبولة من شخص معتقد في كبره م او ولي ومفترضة متعقد
 فيها اعتقاد واجبا نحو هذا الحائط ينشئ من التراب وكل
 حائط ينشئ من التراب ينهدم **النسب** قياس مؤلف من
 مقدمات ببسط منها القدر نحو الحيوان يولد من نسله او ينقبض
 نحو العسل مرة مشهورة **والقياس** قياس مؤلف من مقدمات
 كاذبة تشبه بالحق ولا يكون حقا وتسمى سفسطة او
 تشبيهة بالمقدمات المشهورة وتسمى مشاغبة او قياس
 مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة لما يقال ان وراء العالم

قضاء

قضاء لا يتناهي وهذه ايضا ان قول لها الحكيم تسمى سفسطة
 وان قول بها الجدلي تسمى مشاغبة فالمغالطة منحصرة في القيتين
 السفسطة والمشاغبة والعدة اي المعتمد عليه هو البرهان
 لا غير لان تحصيل العقائد الحقة وتزيل العقائد الباطلة ليس
 الا بها ولكن هذا هو الرسالة في المنطق فثبتنا الله بالعقائد
 الحقة واذنا العقائد الباطلة وحشرنا في زمر الشعداء
 والخالصين وسوانا اهل العليين مع النبي والمرسلين
 عليهم القلوة والسلام • ثم الرسالة الشهيرة
 بالفتاوى • على يد اصنف العباد • بوسنوف
 ابراهيم ادهم ابن عثمان غفر الله
 له ولوالديه الجمع المومنين
 والمؤمنات اجمعين رحمهم
 الله

١٣٣
العالم يحدث لانه متغير وكل
متغير حادث العالم حادث

هذا الرجل سارق الاله يطوف
البلد بلا فناء فلم يطوف
البلد بلا فناء سارق هذا
الرجل سارق

هذا الحائل ينهدم لانه
ينهدم التراب وكل حائل
ينهدم التراب فهو ينهدم
هذا الحائل ينهدم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ورثته عن مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة **الرسالة** مرثية على مقدمة
وثلاث مقالات وخاتمة **أما المقدمة** فهي ما بينة المنطق وبيان الحاجة اليه و**خاتمة**
أما المقالات فأولها في المفردات والثانية في الحقيقة والافعال
والثالثة في القياس **وأما الخاتمة** فهي مواد الالقيسة واجزاء العلم وانما ترتيبها
عليها لأن ما يجب على العلم في المنطق **أما ان يتوقف الشروع** فيه عليه الا ان كان
كان الاول هو المقدمة وان كان الثاني قال ان يكون البحث فيه غير المفردات
وهو المقالة الاولى او غير المركبات فلا يخلف **أما ان يكون البحث** فيه غير المركبات
غير المقصودة بالذات **وهو المقالة الثانية** او غير المركبات التي هي
مقاصد بالذات فلا يخلف **أما ان يكون البحث** فيها من حيث الصورة وهو المقالة
الثالثة او من حيث المادة وهي الخاتمة والفرق بالمقدمة بينهما ما يتوقف
على الشروع في العلم **وأما المقدمة** وقف الشروع **أما على تصور العلم** فلو ان الشارة
في العلم لم يتصور ان كان ذلك العلم كان عليه الجبرول مطلقا وهو محال **أما**
توجه النفس نحو الجبرول المطلق **وهو نظر لان قوله** الشروع في العلم يتوقف على تصور
ان اراد به التصور على وجه ما فكم يكن غير منه ان لا بد من تصور برسم
فلا يتم التعريب اذ المقصود ببيان سبب ايراد رسم العلم في متغير الكلام
وان اراد به التصور برسم فلا يتم لو لم يكن العلم متصورا برسم غير علم
الجبرول المطلق **وأما بغيره** فكذلك لو لم يكن متصورا بوجه ما من الوجود وهو متصور
فلا بد ان يقال لا بد من تصور العلم برسم ليكون الشروع فيه على بصيرة

في علمه فانه اذا تصور العلم برسم وقف على جميع مسائله لاجل ان كل مسألة متروكة
عليه علم انها من فلك العلم كما ان من اراد سلوك طريق لم يشأ من كان عرفت
اعارته فهو على بصيرة في سلوكه **وأما على بيان الحاجة اليه** فلا بد لو لم يعلم غاية العلم
وهو غير من العلم على عينه وانما هو متصوره فلان غاية العلم بحسب غاية المتصور
فان علم العقدة مثلا **أما انما زعم** علم اصول العقدة بوضوحه لان علم العقدة بحيث فيه
عن افعال المتفكرين من حيث انها تخلق وتقوم ونقص ونقصه علم اصول العقدة حيث
عن الالفة الجمعية من حيث انها تستلزمها الحكم التشرعية فلا كان لها
موضوع وكذلك موضوع اخر صار عليه من متغيرين مفردا وكل واحد منها عن الآخر
فكل من توقف الشروع في العلم ان موضوعه اى شئ وهو لم يتغير العلم المطلوب **وهو** المركبات
لاني على بصيرة **فلا كان بيان** الحاجة الى المنطق **سببا في** امره **فانه برسم** او رعا
في بحث واحد **ومصدر البحث** يتغير العلم الى تصور والتفكير **أما وقف** ببيان
الحاجة اليه في العلم **أما تصور فقط** اى تصور الحكم وهو يقال لا يتصور ان
التصور انما لا بد من غير حكم على شئ او اثبات **وأما تصور حكم** ويقال
لجميع تصديق كما اذا تصورنا الافلاك **وهو** حكمنا على بانه كائنا او ليس كائنا
وأما التصور فهو حصول صورة الشئ في العقل **فليس** تصور الان لا الان
نرمس صورة منه في العقل **بما يمتاز** ذلك عند العقل عن خبره كى ثبت صورة
الشئ في الذاكرة لا ثبت فيها الا مثل المحسوس **والنفس** مرارة يتلوه فيها مثل
المفردات فتصور **وهو حصول** صورة الشئ في العقل **أما ان** الى تعريف
مطلق التصور لانه لا ذكر التصور فقط **فقد ذكر** امرين احدهما التصور المطلق

وقد افترق من انما هو لو قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور
 انما انقسم العلم الى تصور وتصديق والى التصديق كما فعلنا على فلو ان
 له لانا نثبت ان التصديق جارية في التصور مع الحكم قد لا التصور مع الحكم
 قسم من التصور قلت ان اردتم ان انقسم من التصور الى تصديق
 المقابل للتصديق فظاهر انه ليس كذلك وان اردتم ان انقسم من مطلق
 التصور فليس كذلك قسم التصديق ليس مطلق التصور بل التصورات
 فلابد ان يكون قسم الشئ قبالة الشئ الثاني ان المراد بالتصور انما هو
 الذي مطلقا والمضيق بعدم الحكم فان عني به التصور الذي مطلقا لهم
 انقسام الشئ الى نفسه والى غيره لان التصور الذي نفس العلم وان عني
 بالتصور عدم الحكم اعتنع اعتبار التصور في التصديق لان عدم الحكم يكون
 معتبرا في التصور فلو كان التصور معتبرا في التصديق كان عدم الحكم معتبرا فيه
 والحكم معتبرا فيه ايضا فغيره اعتبار الحكم وعدمه معاني التصديق والاعتناء
 وجوابه ان التصور مطلقا بالاعتناء على ما اعتبر فيه عدم الحكم وهو التصور
 السابق وعلى تصور الذي مطلقا كما وقع التنبه عليه المعتبر في التصديق
 ليس هو الاول بل الشئ فلا شك في ان كل ان تصور الذي هو العلم
 والتصور انما ان يعتبر في الشئ اي الحكم وبما لا له التصديق او بغيره
 والتصور انما هو عدم الحكم وبما لا الشئ اي عدم التصور السابق ولا بغيره
 مطلقا والتصور فالحق في التصديق هو التصور بغيره والتصديق والمعتبر في التصديق
 او جزاء هو التصور بغيره والتصديق فلا شك في ان كل ان تصور الذي هو العلم

والتصور انما هو عدم الحكم وبما لا الشئ اي عدم التصور السابق ولا بغيره مطلقا والتصور فالحق في التصديق هو التصور بغيره والتصديق والمعتبر في التصديق او جزاء هو التصور بغيره والتصديق فلا شك في ان كل ان تصور الذي هو العلم

وقد افترق من انما هو لو قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور

من كل منهما جديدا والى ما جردنا شيئا من الاشياء ولا نظريا ولا لادراك او
 شكل اقول العلم انما بهي وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر كسب
 التصور الحرارة والبرودة والتصور بان الشئ والاشياء لا يجتمعان
 ولا يرتفعان وقد افترق وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب
 التصور العقل والنفس والملك والجن والتصور بان العالم حادث
 وليس بجلدات اذا عرفت هذا فتفقد ليس كل واحد من كل واحد
 من التصور والتصديق بهي فلو كان جميع التصورات والتصديقات
 بهي لما كان شيئا من الاشياء مجهولا لانه باطل وفيه نظر لحرارة
 يكون الشئ بهي مجهولا لانه باطل فان البديهي وان لم يتوقف حصوله
 على نظر ولكن يمكن ان يتوقف حصوله على شئ آخر من توجه العقل اليه او
 الاحساس به او الحدس او غير ذلك فالحق يحصل ذلك الشئ المدعوق عليه
 لم يحصل البديهي فالبديهي لا يستلزم الحصول والاصواب ان يقال لو كان
 كل من التصورات والتصديقات بهي لما احتجنا في تحصيل شئ الى نظر
 وكسب وهو فاسد ضرورة احتياجنا في بعض التصورات والتصديقات
 الى الفكر والنظر ولا نظريا اي ليس كل واحد من التصورات والتصديقات
 نظريا فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات نظريا لغيره الدور والاشياء
 والدور هو توقف الشئ على ما يتوقف عليه من جهة واحدة انما بهي كى
 يتوقف على اي باب وبالعكس او هو ثابت كما يتوقف على سوابق
 على اي باب والشئ هو ترتيب اخر غير متساوية والاشياء

وقد افترق من انما هو لو قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور

علم ان كل مركبة من مركبات الطبيعة وحدها في
 العلم ان كل مركبة من مركبات الطبيعة وحدها في
 العلم ان كل مركبة من مركبات الطبيعة وحدها في

وكذا المعلوم مشتمل على الملازمة فلا بد ان ذلك التقدير اذا حاولنا تحصيل
 شئ منها فلا بد ان يكون حصوله بعلم آخر وذلك العلم الآخر ايضا نظري فيكون
 حصوله بعلم آخر **فان** علمنا ان هذا سبب سلسلة الاكتساب الى العلم النهائي
 وهو النفس او بعد ذلك ثم العلم بالذات اما بطلان الملازم فلان تحصيل المقصود والتحقق
 لو كان بطريق الدور والنسب لا يمنع التحصيل ولا لاكتسابه وانما بطريق الدور
 فلا بد من العلم الى ان يكون الشئ فيحصل حصوله لانه اذا توقف حصوله على
 حصول ب وحصول ب على حصول ا فلما لم يتحقق ا لم يتحقق ب وكل حصول
 ب سابقا على حصول ا وحصول ا سابقا على حصول ب والى ان
 على السابقين على الشئ السابقين على ذلك الشئ فيكون ب حاصل قبل حصول
 ا انه حال وانما بطريق النفس فلان حصول العلم المطلوب يتوقف على حصول
 سببها بالانتهائية له ولا يخفى رعا لا نهائية له حج والموقوف على المحلل قال
 فان قلت ان عينهم بعد ذلك حصول العلم المطلوب يتوقف على حصول
 التقدير على سببها رعا لا نهائية له انه يتوقف على سببها رعا لا نهائية له
 وهذه واحدة فلا نسلم انه لو كان الاكتساب بطريق التسلسل لم يتوقف
 حصول المطلوب على حصول مورد غير متناهية لافقة واحدة فان الامر لا يمنع
 المتناهية مع ذلك حصول المطلوب والحدائق ليس هي كمالها ان كانت
 في الوجود وان عينهم به انه يتوقف على سببها رعا لا نهائية في الازمنة غير متناهية
 فلم يكن لنا نسلم ان الاكساف رعا لا نهائية بالامور الغير المتناهية في الازمنة
 الغير المتناهية حال وانما يستحيل ذلك ان لو كان النفس ان طرفة

علم ان كل مركبة من مركبات الطبيعة وحدها في
 العلم ان كل مركبة من مركبات الطبيعة وحدها في
 العلم ان كل مركبة من مركبات الطبيعة وحدها في

حينئذ

المعنى ان كل مركبة من مركبات الطبيعة وحدها في
 العلم ان كل مركبة من مركبات الطبيعة وحدها في
 العلم ان كل مركبة من مركبات الطبيعة وحدها في

ان طرفة واحدة فانها لا كانت قد يكون موجودة في الازمنة غير متناهية متناهية
 فاذ ان يحصل لها علوم غير متناهية في الازمنة الغير المتناهية فنقول هذا الدليل
 مبني على حدوث النفس وقدر من حيث الحكمة **قال** بل البعض من كل منهما يتحقق
 الى علم من الخلق في الفكر اقول لا حج انما ان يكون جميع القصورات و
 القصورات بهما او يكون جميع القصورات والقصورات نظريا او يكون
 بعض القصورات والقصورات بهما والبعض الآخر منها نظريا والاقسام
 منقولة فيها الى الثلاثة فلا بطلان الايمان الا ان ثمة الثالث وهو
 ان يكون البعض من كل منهما بهما والبعض الآخر نظريا والنظري يمكن تحصيله
 بطريق الفكر فان من علم لزوم امرنا فمعلم وجود المعلوم حصل الى العلم
 وبما العلم بالملازمة والعلم بوجود المعلوم العلم بوجود الملازم **فان**
 علمه لم يكن تحصيل النظري بطريق الفكر لم يحصل العلم الثالث من العلمين
 السابقين لان حصول بطريق الفكر والفكر هو ترتيب امور معلومة للثاني
 الى حصول كذا اذا حاولنا التحصيل معرفة الانسان وعرفنا الحيوان
 والناظر غير متناهية بان قمتنا الحيوان وافقنا الناطق حتى يتبين في العلم
 منه الى تصور الانسان وكذا اذا اردنا التصديق بان العالم محدث
 وسبقنا المخبرين عرف المطلوب وحققنا بان العالم متغير وكل متغير محدث
 فيحصل لنا التصديق بحديث العالم فالترتيب في اللغة حصل كل شئ في مرتبة
 وفي الاصطلاح حصل الاشياء المتقدمة بحيث يظن عليها حكم الواحد فيكون
 بعضها نسبة الى بعض بالتقديم والتأخير والمراد بالامور ما توفى الواحد

المعنى ان كل مركبة من مركبات الطبيعة وحدها في
 العلم ان كل مركبة من مركبات الطبيعة وحدها في
 العلم ان كل مركبة من مركبات الطبيعة وحدها في

المعنى ان كل مركبة من مركبات الطبيعة وحدها في
 العلم ان كل مركبة من مركبات الطبيعة وحدها في
 العلم ان كل مركبة من مركبات الطبيعة وحدها في

وكذا كل جماع يستحق في التعريفات في هذه العنق وانما اعتبرتها هنا لان
الترتيب لا يمكن الا بين الشئين فصاعدا والمعدومة المحال صور ما عند
العقل ومن شئنا التصورية والقصدية اليقينية والظنيات والجهالات
فان الحكم كما يجري في التصورات ويجري ايضا في التعريفات ولا يكون
في اليقين يكون ايضا في الظنون والجهالات اما الحكم في التصورات والتعريف
اليقيني فلا ذكرنا واما في الظنون فالحق ان هذه الخاطئة تنقسم من التراب
فهي ينهدم فهدا الخاطئة ينهدم واما في الجهل فكل قبل العالم مستحق عن
المشتركة ولكن مستحق عن المشرقة فقديم فالعالم قديم لا يقال العلم من الاضافات
المشتركة فانه كما يطلق على حصول العقل كذا كذا يطلق على الاعتقاد الجاهل
المطابق للموضع الشايت وهو اخفى من الاول ومن شئنا التعريفات
التعريفية استعمال الاضافات المشتركة لاننا نقول الاضافات المشتركة كاستعمال
في التعريفات الا اذا قام قرينة دل على تعيين المراد من معانيها واما القرينة
واله على ان المراد بالعلم المذكور في التعريف الحصول فانه لم يعتبر
في هذه الكتاب الابه وانما اعتبر الجهل في المطلوب حيث قال لاننا
الى الجهل كاستعمال استعمال العلم وتحميل الجاهل وهو العلم من
ان يكون تصوريا او تصديقا واما الجهل التصوري فاكسبا به
من الامور التصورية واما الجهل التصديقي فمن الامور التصديقية ومن
لما يفت هذا التعريف انه مستعمل على العلم لا ربح فالترتيب
امارة الى العلية التصورية بالمطابقة فان صورة الحكم على الرتبة الا

الاجتهاد الى العلية التصورية والتعريفات كالمادة الى العلية التصورية
في اجتماعها وترتيبها وعلى العلية علية كالحق التصوري بالانضمام او لا كالحق
من ترتيبه فهي مثل العلية العاقلة كالحق التصوري بالانضمام او لا كالحق
الى العلية المادية كقطع الترتيب التصوري والتأويل الى الجهل امارة الى العلية
الاشية فان التعريف من ذلك الترتيب ليس لان شئنا الذي الذي الى الحكم
الجهل كالحق السلطان مثلا للتسري وذلك الترتيب الحكم ليس تصوريا
والحاصل ان بعض العلية يتألف من بعض في حقيقة افكارهم فمن واحد يتألف فكر
الى التصديق فانه من ان الوجود يتألف من نفسه فحسب وقين ففكر
يقودى فكره الى التصديق فقدم العالم ثم فكره فان الحكم الى التصديق بحدوث
فان الحكم ان يتألف من اثنين والآخر من اجتماع التعريف فلا يكون لكل فكر صوابا
فست الحاجة الى قانون جديد معرفة طرفه ككتاب النظرية والتصورية
والتعريفية من فروقها والاحاطة بالافكار الصحيحة والفاصلة الفاسدة
فربما اسي في تلك الطرق حتى يعرف منه ان كل نظرية باي طريق يكتب

٢

و آخر الى انصافا يقدم مع

جزء نظرية وتصورية من مضمونها
و نظرية وتصورية من مضمونها

منها في النظرية والتصورية
منها في النظرية والتصورية

١١١١١١١١

المراد من العلم كالحق السلطان مثلا للتسري وذلك الترتيب الحكم ليس تصوريا
والحاصل ان بعض العلية يتألف من بعض في حقيقة افكارهم فمن واحد يتألف فكر
الى التصديق فانه من ان الوجود يتألف من نفسه فحسب وقين ففكر
يقودى فكره الى التصديق فقدم العالم ثم فكره فان الحكم الى التصديق بحدوث
فان الحكم ان يتألف من اثنين والآخر من اجتماع التعريف فلا يكون لكل فكر صوابا
فست الحاجة الى قانون جديد معرفة طرفه ككتاب النظرية والتصورية
والتعريفية من فروقها والاحاطة بالافكار الصحيحة والفاصلة الفاسدة
فربما اسي في تلك الطرق حتى يعرف منه ان كل نظرية باي طريق يكتب

هذا هو العلم كالحق السلطان مثلا للتسري وذلك الترتيب الحكم ليس تصوريا
والحاصل ان بعض العلية يتألف من بعض في حقيقة افكارهم فمن واحد يتألف فكر
الى التصديق فانه من ان الوجود يتألف من نفسه فحسب وقين ففكر
يقودى فكره الى التصديق فقدم العالم ثم فكره فان الحكم الى التصديق بحدوث
فان الحكم ان يتألف من اثنين والآخر من اجتماع التعريف فلا يكون لكل فكر صوابا
فست الحاجة الى قانون جديد معرفة طرفه ككتاب النظرية والتصورية
والتعريفية من فروقها والاحاطة بالافكار الصحيحة والفاصلة الفاسدة
فربما اسي في تلك الطرق حتى يعرف منه ان كل نظرية باي طريق يكتب

[illegible]

واما احواله لزوم له ورفلاحة فلهذا انما يكون انما
 فلهذا لم يتم استوفى له ما لا يشاء به كماله وتمامه
 واما احواله لزوم له ورفلاحة فلهذا انما يكون انما
 فلهذا لم يتم استوفى له ما لا يشاء به كماله وتمامه
 واما احواله لزوم له ورفلاحة فلهذا انما يكون انما
 فلهذا لم يتم استوفى له ما لا يشاء به كماله وتمامه

التي هي من حيث انما هي في الحقيقة
التي هي من حيث انما هي في الحقيقة
من وظيفتها الخاصة

المعلومات الضرورية والتقديرية فلا بد من حيث انما هي في الحقيقة
الاجزال ضرورية او مجهول تقديرية كما يجب من الجنس الحيوان والعضل
التي هي من حيث انما هي في الحقيقة
المجهول الى مجهول ضروري كالانسان وكما يجب من القضايا المتعددة
كقولنا العالم متغير وكل متغير محدث كيف في نفسه انما هو متغير
الى مجهول تقديرية كقولنا العالم محدث وكذلك يجب من حيث انما هي في الحقيقة
يتوقف عليها الموصول الى الضرور لكون المعلومات الضرورية كلية
وجزئية وذاتية ولاشئ وجباً وفصيلاً وخاتمة ومن حيث انما هي في الحقيقة
عليها الموصول الى التقديرية انما هو قسماً قريباً الى بلا وكلية لكون المادة
التقديرية او عقلية في نفسها او تصنيفية في نفسها واما متوقفاً بعيداً الى كل كلية
كلها متوقفات ومجولات فان الموصول الى التقديرية متوقف
على القضايا المشتركة بينها والقضايا متوقفة على الموضوعات والحوالات
تكون الموصول الى التقديرية متوقفاً على القضايا بالذات وعلى الموضوعات
والتي هي قضبان بالقوة العربية فيها والحوالات بالذات متوقفة
على القضايا عليها وبما هي المنطقية حيث من اجزال المعلومات الضرورية
والتقديرية التي هي الاتصال الى المجهولات والحوالات التي يتوقف
عليها الاتصال ومن الاحوال طارئة للمعلومات الضرورية والتقديرية
لذاتها فهي واجبة عن الاوضاع الذاتية لها قال وقد جرت العادة **اقول**
قد عرفت ان الغرض من المنطق استخراج المجهولات والمجهول
انما

فيكون

فيكون

فيكون

فيكون

فيكون

والمجهول اما ضروري او تقديرية فيظهر المنطق اما في الموصول الى الضرور
واما في الموصول الى التقديرية وقد جرت عادت المنطقين بان يستويا
الموصول الى الضرور قولاً شارحاً اما كونه قولاً فلا بد في الاغلب مركب
والقول يراعى واما كونه شارحاً فليس كذلك واما كونه ما ياتي الاضاً
والموصول الى التقديرية فلا بد من حيث انما هي في الحقيقة
على الختم من حيث انما هي في الحقيقة
الى الضرور على ما بحث الثاني اي الموصول الى التقديرية يجب الوضع
لان الموصول الى الضرور الضرورات والموصول الى التقديرية التقديرات
الضرور مقدم على التقديرية طبعاً فليقدم عليه وضماً ليوافق الوضع طبعاً
واما قلت الضرور مقدم على التقديرية طبعاً لان التقدم الطبعي هو ان
يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون عكس ذلك والضرور
كذلك بالنسبة الى التقديرية اما كونه ليس كذلك طبعاً ولا لزماً جعله
الضرور حصول التقديرية ضرورة وجوب وجوب المعلوم عند وجوب
العلية واما انه يحتاج اليه التقديرية فلا بد من حيث انما هي في الحقيقة
تصورات تصور الحكم على اماراته او باقر صادق عليه تصور الحكم
وتصور الحكم للمسلم الاول لا متعلق الحكم من اجل احد هذه التصورات
وفي هذا الكلام قد نبه على فائدة ان احدهما ان استدعاء التقديرية في
الحكم عليه ليس معناه انه يستدعي تصور الحكم عليه كونه الحقيقة من لولم
بتصور حقيقة الشئ يتبع حكمه عليه بل المراد به انه يستدعي تصور وجوب

فيكون

فيكون

فيكون

فيكون

اما كنه حقيقة او بامر صادق عليه فاما حكمه على الاشياء التي لا تعرف مقاديرها
 على حكمه واجب الوجود بالضرورة والعلم على الشيء من ان يكون له
 شأن على حكمه معين فلو كان الحكم على الشيء مستندا لقصور الحكم عليه كونه حقيقة
 لم يجر منا امثال هذه الاحكام والثابت ان الحكم فيها بينهم مقول بالامر **الصدق**
 على معنيين احدهما النسبة الاجابية للضرورة بين الشئين والثاني
 انقطاع تلك النسبة او استبعادها فحينئذ الحكم حيث حكمناه لا يترد الصدق
 من صدور الحكم النسبة الاجابية وحيث قال لا يحتاج الحكم ايقاع النسبة
 شيئا على معنى الحكم والامان كان المراد من النسبة الحكمية في الموضوعين
 الحكم كمن يقول لا يحتاج الحكم من جهة معنى او ايقاع النسبة فيها فليس
 مستندا للصدق في صدور الايقاع وهو باطل لان اذا ادركت النسبة
 او ليست بواقعة يحصل الصدق ولا يتوقف له ان الصدق على الصدق
 ذلك لا ادراك فان قلت هذا انما يتم اذا كان الحكم او امكانا
 كان فضلا للصدق بسند في صدور الحكم لانه فعل من الافعال الاختيارية
 لنفسه والافعال الاختيارية انما تصدر عنها بعد شعور بالها والصدق
 اصدارا يحصل الحكم موقوف على الصدق وحصول الصدق موقوف
 على حصول الحكم فيحصل الصدق موقوف على حصول صدور الحكم على ان
 في شئ من الموضوعين فحينئذ جعله شرط لا يترد اجازة الصدق على اجازة
 فتقول قوله اذ كل صدق لا يترد من صدور حكم بل على ان الصدق
 الحكم من اجازة الصدق فلو كان المراد بيقاع النسبة المراد اجازة
 الصدق

كشع لا يحتاج

وهو مقول في المراتب لتمام الامر
 وسائر المراتب وهو مقول في المراتب

ان الحكم على الشيء
 لا يكون له حقيقة

الصدق على امره وهو صريح في شرح المنص بخلافه قال الامام في
 المنص على الصدق لا بد فيه من ثبوت صدورات المحكوم عليه وبه الحكم
 قبل قرن ما بين قوله وقول المنص ما بين ان الحكم فيها قال الامام
 صدور الاموال بخلاف ما مال المنص فانه يجوز ان يكون قوله الحكم
 معطوفا على صدور الحكم عليه كانه قال لا بد فيه من الحكم وهو غير لازم
 صدورا وان يكون معطوفا على المحكوم عليه فيكون صدورا فيه فظهر
 لان قوله والحكم لو كان معطوفا على صدور الحكم عليه ولا يكون الحكم
 صدورا لوجب ان يحول لا يحتاج الحكم من جهة احد مذهب الامم
 ولو صح حمل قوله احد مذهب الامور في هذا يظهر الفساد من وجه
 آخر وهو اللزوم من ذلك استبعاد الصدق بصدور الحكم عليه وبه
 ولعل في استبعاد الصدق من الحكم فلا يكون الدليل واردا على
 واجبا ذكر الحكم كونه مستندا اذا المطلوب بيان تقدم الصدق
 على الصدق طبعا والحكم اذا لم يكن بصدور لم يكن له دخل في ذلك
وقال اما المقالات فقلت لا دخل للمنطوق من حيث هو
 منقطع بالانقطاع فانه يبيح من القول بالامر والحق وكيفية تبيينها
 وهو لا يتوقف على الامان فان ما يوصل الى الصدق لم يوصل اليه الا بالانقطاع
 بل انما هو كذا في ثبوت الصدق الى الصدق مدفوعات القضاء بالانقطاع
 ولكن لا يتوقف اقادة المانع واستبعاد تبيان الانقطاع جوار المنطوق
 من حيث انه لا يلائم المعاني في الكلام في الدلالة وهي كون الشيء حال

ان الحكم على الشيء
 لا يكون له حقيقة

ان يكون الحكم

ان الحكم على الشيء
 لا يكون له حقيقة

ان الحكم على الشيء
 لا يكون له حقيقة

لم يتم من العلم شيء آخر والشيء الاول هو الدال والشارح هو المدلول
 ان كان لفظا فالدلالة لفظية والآخر لفظية كدلالة الخط والعقد والاشارة
 والخط كدلالة اللفظية اما يجب جعل اللفظ على ما هو في اللفظية كدلالة الاشارة
 على الحيوان الساطق والوضع جعل اللفظ ما في اللفظ او لا لا يمكن ان
 يكون بحسب الاقتضا الطبع وهي الطبيعة كدلالة الخ على الوضع فان طبع
 اللفظ يقتضي اللفظ به غير محتمل ذلك المفعول او لا هي الطبيعة كدلالة
 اللفظ المسبوق من وراء الجدار وجود اللفظ والموضوعات هي الدلالة
 الوصفية وهي كون اللفظ بحيث يتبين من العلم بوضعه وعلى
 اما مطابقة او تضيق او التام وذلك لان اللفظ اذا كان والواجب
 الوضع على طبعه فذلك المفعول الذي هو مدلول اللفظ اما ان يكون على المفعول
 الموضوع له او على خارجة او خارجة كدلالة اللفظ على معناه بواسطة
 كدلالة اللفظ موضوعا له كدلالة اللفظ على الاشارة على الحيوان الساطق
 والدلالة على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع للمعنى فذلك المعنى
 المدلول لللفظ فمضى كدلالة اللفظ على الحيوان فان الاشارة على الحيوان
 على الحيوان لا على اللفظ موضوع للحيوان الساطق وهو على طبع الحيوان
 الذي هو مدلول اللفظ والدلالة على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع
 للمعنى فخرج عن ذلك المدلول المتغير كدلالة الاشارة على قابل العلم
 وصفية الكسبة فان دلالة عليه بواسطة اللفظ موضوع للحيوان الساطق
 وقابل العلم وصفية الكسبة خارجة عما تنسبه الدلالة الاولى

والدال
 كدلالة

بالمطابقة

المطابقة فلان اللفظ مطابق لما هو في اللفظية كدلالة الخط والعقد والاشارة
 مطابق للفعل باللفظ او توافقا واما تنسبه الدلالة الثانية بالمطابقة
 فلان جزء المعنى الموضوع له في معنى فهو دلالة على ما في معنى اللفظ كدلالة
 واما تنسبه الدلالة الثانية بالاشارة فلان اللفظ لا يدل على كل
 امر خارج عن معناه الموضوع له بل على الخارج اللازم له والاشارة
 الدلالات بواسطة الوضع لا يلزم لم يقيد به لانتقاص حد بعض
 الدلالات بعضها وذلك لحواله ان يكون اللفظ مشتركا بين
 الكل والجزء كما لا يمكن فانه موضوع لا يمكن الخاص وهو سلب
 الضرورة عن الطرفين ولا يمكن العام وهو سلب الضرورة عن الطرفين
 الطرفين وان يكون اللفظ مشتركا بين اللازم والموضوع كالشمس
 فانه موضوع للشمس ويقتضي ذلك صور اربع الاولى
 ان يطلق لفظ الامكان ويراد به الامكان العام والثانية ان يطلق
 ويراد به الامكان الخاص والثالثة ان يطلق لفظ الشمس بمعنى
 اليوم الذي هو الموضوع الرابع ان يطلق بمعنى به الضم اللازم فاذ كان
 سلب الموضوع فمضى كدلالة اللفظ على المعنى كدلالة المطابقة بغيره بواسطة اللفظ
 لانتقاص دلالة الضم والاشارة اما الانتقاص بدلالة الضم فلان
 اذا اطلق الامكان ويراد به الامكان الخاص كان دلالة على الامكان
 الخاص بمطابقة وفي الامكان العام يقتضي حقيقة انها دلالة اللفظ
 على المعنى الموضوع له لان الامكان العام معناه موضوع له ايضا لفظ الامكان

بالمطابقة

الصالح

الصالح

الصالح

الصالح

الصالح

الصالح

فقد خل في حد دلالة المطابقة دلالة الضمن فلا يكون ملغيا وادق
 بتوسط الوضع خرجت تلك الدلالة عنه لان دلالة اللفظ الامكان
 على الامكان العام في تلك الصنف وان كان دلالة اللفظ على ما
 لكن ليس لفظ ان اللفظ موضوع للامكان العام لتحقيقه وان فرضنا
 استغناء وضعه بانه بل بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان في نفس الشيء
 يدخل فيه الامكان العام وانما الاستغناء بدلالة الالتزام فلا بد اذا
 اطلق لفظ الضمن عن غير محرم كان دلالة هي مطابقة وعلى الصنف
 التزاما مع انه يصدق عليه انها دلالة اللفظ على ما وضع له فلم يصدق
 دلالة المطابقة بتوسط الوضع دخلت فيه ولا قيد خرجت عنه لان تلك
 الدلالة وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع له الا انه ليست بواسطة
 ان اللفظ موضوع له لانا اذا فرضنا انه ليس بموضوع للضمن كان دالا
 عليه تلك الدلالة بل سيجتمع اللفظ للزم للموضوع له ولو لم يصدق حد دلالة
 الضمن بذلك القيد لا تنقض بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق الامكان
 واراد به الامكان العام كان دلالة هي مطابقة وصدق عليها انها دلالة
 اللفظ على ما دخل في المعنى الموضوع له لان الامكان العام داخل في الامكان
 الخاص وهو معنى وضع اللفظ بانه ايضا فاذا قيدنا احد بتوسط الوضع
 خرجت عنه لانه ليست بواسطة ان اللفظ موضوع لما دخل ذلك المعنى
 وكذلك لو لم يصدق حد دلالة الالتزام لا تنقض بدلالة المطابقة فانه
 اذا اطلق لفظ الضمن عن غير محرم كان دلالة هي مطابقة وصدق
 عليها

عليها انها دلالة اللفظ على ما خرج من الموضوع له فهي داخل في حد
 الالتزام لولا قيد بتوسط الوضع واذا قيد به خرجت عنه لانه ليست
 بواسطة ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعنى عنه **قال** وبشرط
 في الدلالة الالتزامية **اقول** لما كان الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ
 على الخارج عن الموضوع له ولا خفاء في ان اللفظ البدل على كل امر خارج
 عنه فلا بد لدلالة على الخارج من شرط وهو اللزوم الذي ان يكون الامر
 الخارجي لازما للشيء اللفظ بحيث يلزم من نفسه المستقص فانه لو لم
 يحقق هذا الشرط لا يمنع فهم الامر الخارجي من اللفظ فلم يكن دالا عليه
 وذلك لان دلالة اللفظ على المعنى بحسب الوضع لا حد الامر من اتمام
 لاجل انه موضوع بارادة او لاجل انه يلزم من فهم المعنى الموضوع له
 فهم اللفظ ليس بتوسط الامر الخارجي فلو لم يكن بحيث يلزم من نفسه
 المستقص لم يكن الامر الثاني ايضا متحققا فلم يكن اللفظ دلالة
 ولا يشترط فيها اللزوم الخارجي وهو كون الامر الخارجي بحيث يلزم
 من تحقق المستقص الخارج تحقيقه كخارج كان اللزوم الذي يكون
 الامر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المستقص الذي يحققه الذي لانه
 لو كان اللزوم الخارجي شرط لم يحقق دلالة الالتزام بدونه واللازم
 باطل انما الملازمة فلا متاع تحقيق المشروط وانما سلطان اللازم على
 عدم كاي شيء على الملكة كالبعصر دلالة التزامية لانه يلزم البصر
 فان من شأنه ان يكون بصيرا مع المساعدة بينهما في الخارج فان

اللفظ هو الذي يدل على
 الامور الخارجية
 واللفظ هو الذي يدل على
 الامور الخارجية

اللفظ هو الذي يدل على
 الامور الخارجية
 واللفظ هو الذي يدل على
 الامور الخارجية

فان قلت البصر جزء مفهوم العي فلا يكون دلالة عليه بالالتزام
 بل بالنقض نقول العي عدم البصر لا العدم والبصر والعدم المضاف
 الى البصر فيكون البصر خارجا عنه **قال** والمطابقة لا تستلزم النفي
اقول اذا وبيان نسب الدلائل الثالث بعضها مع بعض بالاستلزام
 وحده فالمطابقة لا تستلزم النفي لانها ليست تحققت المطابقة تحققت النفي
 لجواز ان يكون اللفظ موضوعا لغيره بسيط فيكون دلالة المطابقة والنفي
 منها لان المعنى لا يوجد له وانما استلزام المطابقة الاستلزام فيغير معنيين لان
 الاستلزام يتوقف على ان يكون معنى اللفظ لازما بحيث يلزم من تصور المعنى تصور
 ويكون كل ما يمتدح بحيث يوجد لها لازم كذلك غير معلوم لجواز ان يكون
 من الماهيات جازلا يستلزم شيئا كذلك فاذا كان اللفظ موضوعا لتلك
 الماهية كان دلالة عليه مطابقة لا استلزاما لانها شرطه وتعم الامام
 ان المطابقة تستلزم الاستلزام لان تصور كل ما يمتدح يستلزم تصور لازم في
 لوازمها وقلنا انها ليست غيرا واللفظ اذا دل على الملتزم بالمطابقة
 دل على اللازم في التصور بالاستلزام وجوابه انما لا تستلزم ان تصور كل
 ما يمتدح يستلزم تصور راتها ليست غيرا فكيف اما تصور ما هيئات وتصور
 بيانها غيرا فضلا عن انما ليست غيرا ومن هذا يتبين عدم استلزام النفي
 الاستلزام لانه لازم ذهني لكل ما يمتدح ايضا وجود لازم ذهني لكل ما يمتدح
 سر كنهه فليكن يكون من الماهيات المركبة ما لا يكون له لازم ذهني فاللفظ
 الموضوع بارائه على اجزائه بالنقض والاستلزام وفي عبارة المصنف

تصور ان استلزام الاستلزام هو عدم عدم
 اصل وجود ما هو شرط الاستلزام في جميع تصور
 وهو وجود لازم من تصور المعنى
 واستلزام عدم العلم بوجود الشرط عدم العلم
 بوجود الشرط ولا

كأن لم يعلم وجوده

سبح

سبح

سبح فان اللازم مما ذكره ليس بين عدم استلزام النفي والاستلزام بل عدم
 بين الاستلزام والفرق بينهما ظاهر واما جماع النفي والاستلزام فاستلزام
 المطابقة لانها لا يوجد ان الامام لا يعان لها والسابع من حيث
 انه سابع لا يوجد من المتصور وانما قيد بالجنسية احسن من السابع
 الا انه لا ضرورة للشارح فانها تابعة للشار وقد توجد به ونها كما في النفي
 والمركبة كما في حيث انها تابعة للشارح لا يوجد الامام وفي هذا البيان ظهر
 لان السابع في النفي ان قيد بالجنسية حكما وان لم يجد بها لم ينكر الحد
 الا وسط فلم يخرج المطلوب ويظهر ان يجب بيان الجنسية في الكبرى
 قيد الاوسط بل الحكم فيها فنكر الاوسط ثم اللازم من المقدمتين ان النفي
 من حيث انه تابع للشارح لا يوجد المطابقة وهو غير مطلب والمطلوب
 ان النفي مطلقا لا يوجد من المطابقة وهو غير لازم **قال** والدال
 بالمطابقة ان قصد خرج منه الدال **اقول** اللفظ الدال على معنى المطابقة
 اما ان يقصد بخر منه الدلالة على جهة معناه او لا يقصد فان قصد بخر منه
 الدلالة على جهة معناه فهو المركب كمرامى التجارة فان المراد مقصود الدلالة
 على مراد منسوب الى موضوع ما والتجارة مقصودة الدلالة على الجسم المعين
 ومجموع المعنيين معنى رامي التجارة فلا بد ان يكون لللفظ جزء وان يكون
 لجزءه دلالة على معنى وان يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقصودة يخرج
 عن الحد ما لا يكون له جزء كجزء الاستلزام وما يكون له جزء كجزء الدلالة له
 على معنى كجزءه وما يكون له جزء والدال على ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى
 او معنى ذلك المعنى

سبح

سبح

سبح

سبح

سبح

فان لم يعلم وجوده

فان لم يعلم وجوده

المقصود كعبه الدلفا فان له جزء كعبه الا على مع وهو العبودية كعبه
 ليس جزء المعنى المقصود اي الذات الشخصية وما يكون له جزء والى على جزء
 المعنى المقصود ولكن لا يكون دلالة مقصودة كالحيوان الناطق او استي به
 شخص انى فان سناج الماهية الثانية مع الشخص الماهية
 الانسانية مجموع مفهوم الحيوان والناطق فالحوان الذى هو جزء المقط
 ال على جزء المعنى المقصود الذى هو الشخص الانسانى لانه والى على مفهوم الحيوان
 جزء الماهية الانسانية وحي جزء معنى اللفظ المقصود ولكن دلالة الحيوان على
 مفهوم ليست مقصودة في حال العلمية بل ليس المقصود ومن الحيوان الناطق
 ال الذات الشخصية والا اى وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه
 فهو المفرد به او لم يكن له جزء او كان له جزء ولم يدل على معنى او كان له جزء
 والى على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقصود من اللفظ او كان له جزء
 والى على معنى المقصود ولم يكن دلالة مقصودة فله المفرد يتناول الا ان
 الاربعة فان قلت المفرد متقدم على المركب طبعا فلم اجد جزء متساويا
 وفى افة الوضع الطبع في قوة الخطا عند المحصلين ففقد المفرد والمركب
 اعتبارين احدهما بحسب الذات وهو ما صدق عليه المفرد من زهر وعمر و
 وخرهما وثانيهما بحسب المفهوم وهو ما وضع اللفظ بارازة كالمركب متساويا
 فان لم يمتد ما هو مشترك في الكساية وانا ما هو ما يصدق عليه الكساية من
 افراد الكساية فان عينهم بقية المفرد متقدم على المركب طبعا ان ذات المفرد
 متقدم على ذات المركب فليسكن لكن تأخره بينا في التعريف والتعريف

فان لم يكن له جزء كعبه الا على مع وهو العبودية كعبه
 ليس جزء المعنى المقصود اي الذات الشخصية وما يكون له جزء والى على جزء
 المعنى المقصود ولكن لا يكون دلالة مقصودة كالحيوان الناطق او استي به
 شخص انى فان سناج الماهية الثانية مع الشخص الماهية
 الانسانية مجموع مفهوم الحيوان والناطق فالحوان الذى هو جزء المقط
 ال على جزء المعنى المقصود الذى هو الشخص الانسانى لانه والى على مفهوم الحيوان
 جزء الماهية الانسانية وحي جزء معنى اللفظ المقصود ولكن دلالة الحيوان على
 مفهوم ليست مقصودة في حال العلمية بل ليس المقصود ومن الحيوان الناطق
 ال الذات الشخصية والا اى وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه
 فهو المفرد به او لم يكن له جزء او كان له جزء ولم يدل على معنى او كان له جزء
 والى على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقصود من اللفظ او كان له جزء
 والى على معنى المقصود ولم يكن دلالة مقصودة فله المفرد يتناول الا ان
 الاربعة فان قلت المفرد متقدم على المركب طبعا فلم اجد جزء متساويا
 وفى افة الوضع الطبع في قوة الخطا عند المحصلين ففقد المفرد والمركب
 اعتبارين احدهما بحسب الذات وهو ما صدق عليه المفرد من زهر وعمر و
 وخرهما وثانيهما بحسب المفهوم وهو ما وضع اللفظ بارازة كالمركب متساويا
 فان لم يمتد ما هو مشترك في الكساية وانا ما هو ما يصدق عليه الكساية من
 افراد الكساية فان عينهم بقية المفرد متقدم على المركب طبعا ان ذات المفرد
 متقدم على ذات المركب فليسكن لكن تأخره بينا في التعريف والتعريف

ليس
 لانه ذات المفرد وحي جزء معنى اللفظ المقصود ولكن دلالة الحيوان على
 مفهوم ليست مقصودة في حال العلمية بل ليس المقصود ومن الحيوان الناطق
 ال الذات الشخصية والا اى وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه
 فهو المفرد به او لم يكن له جزء او كان له جزء ولم يدل على معنى او كان له جزء
 والى على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقصود من اللفظ او كان له جزء
 والى على معنى المقصود ولم يكن دلالة مقصودة فله المفرد يتناول الا ان
 الاربعة فان قلت المفرد متقدم على المركب طبعا فلم اجد جزء متساويا
 وفى افة الوضع الطبع في قوة الخطا عند المحصلين ففقد المفرد والمركب
 اعتبارين احدهما بحسب الذات وهو ما صدق عليه المفرد من زهر وعمر و
 وخرهما وثانيهما بحسب المفهوم وهو ما وضع اللفظ بارازة كالمركب متساويا

والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وان عينهم به ان مفهوم
 المفرد متقدم على مفهوم المركب فهو مجموع فان القيد في مفهوم المركب
 وجودية وفي مفهوم المفرد وجودية والوجود في التصور سابق على الوجود
 فلهذا المفرد في التعريف وقديم في الاسماء والاحكام لانها بحسب
 الذات وانما اعتبر في المقيد دلالة المطابقة لا القصد ولما التزام
 لان المعنى في تركيب اللفظ وافراد دلالة جزء على جزء معناه لفظا
 وعدم دلالة عليه لدلالة جزء على جزء معناه المعنى او الالتزام
 وعدم دلالة على فانه لو اعتبر المعنى او الالتزام في التركيب لافراد
 لزم ان يكون اللفظ المركب من لفظين موضوعين لمعينين بسيطين
 مفرد لعدم دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى التقني او لا جزء لان
 يكون اللفظ المركب من لفظين الموضوع بارا بمعنى لا لازم وبينما بسيط
 مفرد لان شيئا من جزى اللفظ لا دلالة على جزء في المعنى الالتزام
 وغير نظر لان غابت ما في ذلك ان يكون اللفظ بالقياس الى المعنى
 المطابق مركبا وبالقياس الى المعنى التقني او الالتزام مفردا ولما جاز
 ان يكون اللفظ باعتبار معنيين مطابقين مفردا ومركبا كما في جلد الله
 فلم لا يجوز باعتبار معنى مطابق ومعنى تقني او التزامي فالاولى ان
 يقال ان التركيب بالنسبة الى المعنى التقني او الالتزام لا يتحقق الا اذا
 تحقق بالنسبة الى المعنى المطابق اما في التقني فلابد ان يكون اللفظ
 على جزء معناه التقني دل على جزء معناه المطابق لان المعنى التقني جزء

فان لم يكن له جزء كعبه الا على مع وهو العبودية كعبه
 ليس جزء المعنى المقصود اي الذات الشخصية وما يكون له جزء والى على جزء
 المعنى المقصود ولكن لا يكون دلالة مقصودة كالحيوان الناطق او استي به
 شخص انى فان سناج الماهية الثانية مع الشخص الماهية
 الانسانية مجموع مفهوم الحيوان والناطق فالحوان الذى هو جزء المقط
 ال على جزء المعنى المقصود الذى هو الشخص الانسانى لانه والى على مفهوم الحيوان
 جزء الماهية الانسانية وحي جزء معنى اللفظ المقصود ولكن دلالة الحيوان على
 مفهوم ليست مقصودة في حال العلمية بل ليس المقصود ومن الحيوان الناطق
 ال الذات الشخصية والا اى وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه
 فهو المفرد به او لم يكن له جزء او كان له جزء ولم يدل على معنى او كان له جزء
 والى على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقصود من اللفظ او كان له جزء
 والى على معنى المقصود ولم يكن دلالة مقصودة فله المفرد يتناول الا ان
 الاربعة فان قلت المفرد متقدم على المركب طبعا فلم اجد جزء متساويا
 وفى افة الوضع الطبع في قوة الخطا عند المحصلين ففقد المفرد والمركب
 اعتبارين احدهما بحسب الذات وهو ما صدق عليه المفرد من زهر وعمر و
 وخرهما وثانيهما بحسب المفهوم وهو ما وضع اللفظ بارازة كالمركب متساويا

في اللفظ

كقوة الوجوب ووحدة اللفظ

لان لازم المعنى لفظي بسيط فقديم ان يكون
 اللفظ مفردا ومركبا فقديم ان يكون
 متاخره

فانه مفرد بالنظر الى معناه
 مع انه متاخر بالنظر الى تركيبه
 بالنظر الى معناه اللفظي
 مع انه قديم بالنظر الى
 تركيبه

المعنى المطابق وجزء الجزاء واما في الالتزام فلان اذا دل جزاء المعط
 على جزء المعنى الالتزام في هذا على جزء المعنى المطابق لاستتاع تحقق الالتزام
 بدون المطابقة وقد يتحقق التركيب والافراد بالنسبة الى المعنى المطابق
 بالنسبة الى المعنى الضمني او الالتزام كما في المثالين المذكورين فلهذا يتحقق
 القضية الى الافراد والتركيب بالمطابقة الا ان هذا الوجه يعقد اولوية
 اعتبار المطابقة في القضية والوجه الاول ان يتم افتاد وجوب الاجزاء
 قال وهو ان لم يصلح لان يجزئ به الخ اقول اللفظ المفرد تاما او
 كلمة او اسم لانه اما ان يصلح لان يجزئ به وحده او لا يصلح فان لم يصلح لان
 يجزئ به وحده فهو الاداة كفي ولا وانما ذكر مثالين لان ما لا يصلح لان يجزئ
 وحده اما ان لا يصلح للاخبار كفي فان الخبر في قولنا زيد في الدار حاصل
 ولا دخل لفي في الاخبارية واما ان يصلح للاخبارية لكن لا يصلح للاخبارية
 وحده كما فان الخبر في قولنا زيد بالبحر هو لا جرم ولا يدخل في الاخبارية
 ولعلك تقول الافعال الناقصة لا تصلح لان يجزئ بها فيلزم ان تكون
 ادوات فتقول لا تجوز في ذلك حتى انهم قسموا الادوات الى خبر زمانية وادوات
 وهي الافعال الناقصة غاية ما في الباب ان اصطلاحهم لا يطابق اصطلاح
 النحاة وذلك خبر لازم لان نظري في الالفاظ من حيث المعنى ونظم النحاة
 فيها من حيث اللفظ نفسه وهذا خبر جوهري بحيث لا يلزم تطابق الاصطلاح
 وان يصلح لان يجزئ به وحده فاما ان يدل بهيته وصفية على زمان معين
 من الزمان الثلاثة كعزب بعزب وهو الكلمة او لا يدل فهو الاسم كعزب

فان كان اللفظ المفرد تاما او كلمة او اسم لانه اما ان يصلح لان يجزئ به وحده او لا يصلح فان لم يصلح لان يجزئ به وحده فهو الاداة كفي ولا وانما ذكر مثالين لان ما لا يصلح لان يجزئ

فان كان اللفظ المفرد تاما او كلمة او اسم لانه اما ان يصلح لان يجزئ به وحده او لا يصلح فان لم يصلح لان يجزئ به وحده فهو الاداة كفي ولا وانما ذكر مثالين لان ما لا يصلح لان يجزئ

وهو

فان كان اللفظ المفرد تاما او كلمة او اسم لانه اما ان يصلح لان يجزئ به وحده او لا يصلح فان لم يصلح لان يجزئ به وحده فهو الاداة كفي ولا وانما ذكر مثالين لان ما لا يصلح لان يجزئ

وهو الماد بالهية والصفة الهية الماسية وهو فاعلها رافعة لها وتأخرها
 وحركتها وسكانها وهي صورة الكلمة والظروف مادتها وانما قبضه الكلمة بها
 لا يخرج ما يدل على الزمان لا بهيته بل بحسب جوهريه ومادته كالزمان والاس
 واليوم والصبح والعقود فان دلالتها على الزمان بموادها وجوهها لا بهيتها
 بخلاف الكلمات فان دلالتها على الزمان بحسب هيتها بشهادة اختلاف
 الزمان عند اختلاف الهية وان اختلفت المادة كعزب بعزب وانما
 الزمان عند اتحاد الهية وان اختلفت المادة كعزب وطلب فان كانت
 فعلها يلزم ان يكون الكلمة مركبة لدلالة اصلها ومادتها على الحدث وبها
 وصورتها على الزمان فيكون جزئها والا على جزء معناه فتقول المعنى المركب
 ان يكون هناك اجزاء مرتبة سميعة وهي الالفاظ والحروف والهية
 مع المادة ليست بهذه المثابة فلما يلزم التركيب والتفصيل بالمعنى من الالفة
 الثلاثة لا دخل له في الاحتمال الا انه حسن لان الكلمة لا يكون الا ككلمة
 فغيره من البصاح ووجه التسوية انما بالاداة فلانها التي في تركيب الالفاظ
 بعضها مع بعض واما بالكلمة فلانها من الحكم وهو الجزاء كما ان الماد كانت على الزمان
 وهو متجدد ومنه تعلم المظاهر بغير معناه واما بالاسم فلانها على مرتبة
 من سائر الالفاظ فيكون مستقلا على سائر المعاني وهو المطلق قال وحينئذ
 ان يكون معناه واحدا او كثيرا اقول بهذا اشارت الى قضية الاسم
 بالقبول الى معناه فالاسم اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان
 الاول اي ان كان معناه واحدا فاما ان ينشخص في كل المعنى امي

ان يكون اللفظ المفرد تاما او كلمة او اسم لانه اما ان يصلح لان يجزئ به وحده او لا يصلح فان لم يصلح لان يجزئ به وحده فهو الاداة كفي ولا وانما ذكر مثالين لان ما لا يصلح لان يجزئ

ان لم يصلح لان يكون مقولا كغيره من اوله يشخص اي صلح لان يقال على غير
فان شخص المعنى ولم يصلح لان يقال على غير من كغيره يسمى على غير عرف الخاصة
لان علامة ذلك على شخص معين وحينئذ حقيقيا في عرف المتكلمين وان لم
يشخص صلح لان يقال على كثيرين فهو الكلي والكثرون افراده على ما
يكون حصوله في افراده الدينية والمخارجية على التسوية او لا فان تساوت
الافراد الدينية والمخارجية في حصولها وصدق عليها يسمى متساوية لان
افرادها متوافقة في معناه من التواضع وحيثما لا يشخص فان الانسان
له افراد في الخارج وصدق عليها بالتسوية وتشخص افراد في الدين و
صدق عليها ايضا بالتسوية وان لم يتساوى الافراد بل كان حصوله في بعضها
اولى واقدم او اشده من البعض الآخر يسمى تشككا والتشكك على ثلثة
اوجه التشكك بالاولوية وهو اختلاف الافراد في الاولوية وحيثما لا يكون
فانية في الواجب اتم واشتد وافوى منه في الممكن والتشكك بالقدم وان لم
وهو ان يكون حصوله في بعضها مقدما على حصوله في البعض كالوجود ايضا
فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن والتشكك في الشدة والضعف
وهو ان يكون حصوله في بعضها اشده من البعض كالوجود ايضا فانية في الواجب
اشده من حصوله في الممكن لان آثار الوجود في الواجب اكثر كما ان اثر اليا من
وهو تفرق البصر في الشيء اكثر مما كان في بعض الحاجات وانما يسمى تشككا لان افرادها
مشتركة في اصل معناه مختلفة في الوجود الشدة فان الناظر اليها ينظر الى الوجود
جده اكثر حيثما يتوسط لتوافيق افرادها فيه وان نظر الى الاختلاف

او هو انه مشترك كما في قوله تعالى معان كالعين فان غير تشكك بل متساوية و
اشتركت فلهذا يسمى بهذا الاسم وان كان الثاني ان كان المعنى كثيرا فاما ان
يحلل بين تشكك المعاني فنظر ان كان اللفظ موصوفا للمعنى او لا ثم لو حصل تشكك المعنى
وضع المعنى آخر فلهذا يسمى بينهما او لم يحلل النظر فان لم يحلل النظر لكان حصول تشكك
المعاني على التسوية اي كما يكون موصوفا لهذا المعنى يكون موصوفا لذلك المعنى
من غير نظر الى المعنى الاول فهو مشترك كاشتركة بين المعاني كالعين فانها مشتركة
للباصرة والماء والذهب على التسوية وان حلل بين تشكك المعاني فنظر ان
يشترك السؤال في المعنى الاول او الثاني ان يشترك يسمى تشككا متفصلا
الاولى انما الشرح فيكون مقولا مشتركا كالصلوة والقيام فانها في اللفظ
انها وطلق الاسماء ثم تفصيلا الشرح الا ان كان المخصوصة والاسماء
المختصة مع الشيء وانما في الشرح وهو انما يعرف العام ويسمى بالتفصيل العرفي
كالديانة فانها في اصل اللفظ كل ما يثبت على الارض ثم تفصيل العرف العام الى
ذات القدم الاربع من الخيل البغال والحمير او عرف الخاص ويسمى مقولا
باصطلاحها كاصطلاح الخاة والنظار فاما اصطلاح الخاة فكل فعل فانية كان
لما يصدر عن الفاعل كما لاكله الشرب والاضرب ثم تفصيل النجوى الى كل واحد
على معنى في نفسه مختصا باحد الالوان الشدة واما اصطلاح النظارة فكل
لها وان فانية اسم المحركة في التشكك ثم تفصيل المناظر الى ترتيب الاشياء
ليصلح العينية وان لم يشترك معناه الاول بل استعماله في ايضا يسمى خفية
ان يستعمل في الاول وهو المفعول منه ومجازا ان يستعمل في الثاني وهو المفعول

كالاسد فانه وضع اولاً لوجه ان المفترض ثم نقل الى الرجل الشجاع لعلنا في بينهما
 ومضى الشجاع كما هو في الاول بطريق الحقيقة وفي الثاني بطريق الجواز اما
 الحقيقة فانها بين حق فلا ان الامراض انبه او بين حقيقة اذا كانت فيه على حق
 واذا كان اللفظ مستعملاً في موضوعه الاصل في شئ ثبت في مقام معلوم
 الدلالة واما الجواز فانه من جاز الشئ بجوهره اذا اعتاده واذا استعمل على المعنى
 الجازي فهو جاز لمكانه الاول وهو من غير الاصل قال وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ
 آخر **اقول** ما مر من تقسيم اللفظ كان بالعباس الى قسب واما نظر الى الجنس
 معناه وهذا التقسيم للفظ بالنظر الى غيره من الالفاظ فانه لفظ او اسما
 الى لفظ آخر فلا يخلو اما ان يتوافقا في المعنى اي يكون معناه واحداً او يختلفا
 في المعنى اي يكون لهما وجهان مختلفان في المعنى فان كانا متوافقين فهو مرادف
 واللفظان مترادفان اذا كانا مترادفين المترادف الذي هو مركب احد خلف آخر
 كان المعنى مركوب واللفظان مركبان عليه فيكونان مترادفين كما ان التبت
 والاسد وان كانا مختلفين في وجهيهما بل واللفظان جابريان لان المباينة
 المخارضة ومنى اختلف المعنى لم يكن المركوب فيحقق المخارضة بين اللفظين
 للتحقق بين المركوبين كالانسان والفرس ومنى التمس من بطن ان نقل
 الى الطين والقصع والسيف والصارم من الالفاظ المترادفة لصدورها على
 ذات واحد وهو فاسد لان المترادف هو الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد
 في الذات نعم الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم وهو العكس
 قال واما المركب فهو انما تام وهو الذي يقع السكوت عليه اقول لما عرفت

في قوله مترادفان اذا كانا مترادفين المترادف الذي هو مركب احد خلف آخر
 كان المعنى مركوب واللفظان مركبان عليه فيكونان مترادفين كما ان التبت والاسد

عن المفرد وادفاد شئ في المركب وهو انما تام او غير تام لانه انما ان
 السكوت عليه اي عليه المطلب فانه ثامه فلا يكون مستتباً للفظ آخر مثله
 المطلب كما اذا قيل برب فيقرب المطلب مستطراً لان يقال قائم او فاعده مثلاً
 بخلاف ما اذا قيل برب قائم واما ان لا يقع السكوت عليه فانه صحيح
 السكوت عليه فهو المركب التام والافراد انما هي غير المركب التام
 والمركب التام انما ان يجعل الصدق والكذب وهو الخبير او لا يجعل الصدق
 والكذب وهو الانسان فان قيل الخبير انما ان يكون مطابقاً للواقع او لا
 فان كان مطابقاً للواقع لم يجعل الكذب وان لم يكن مطابقاً للواقع لم يكن
 مطابقاً للواقع لم يجعل الكذب وان لم يكن مطابقاً للواقع لم يجعل الكذب
 فلا دخل في الخد فحق يجب عنه بان المراد بالاول والوصل او الفاصلة بين
 هو الذي يجعل الصدق او الكذب وكل خبر صادق يجعل الصدق وكل خبر
 كاذب يجعل الكذب فيجب الاخبار داخل في الخد وهذا خبر مرصني لان لا حصل
 لا معنى لتجعل كذب ان يقال ما صدق او ما كذب والحق في الجواب ان
 المراد احتمال الصدق والكذب بحجة النظر الى خبره ولا شك ان قولنا
 التماخوفا اذا جرد النظر الى مفهوم اللفظ ولم يغير الخارج اصله الفعل
 الكذب وقولنا اجتماع التقيضين موجود يجعل الصدق بحجة النظر الى مفهومه
 تحصل التفسير ان المركب التام ان احتمال الصدق والكذب بحجة خبره
 فهو الخبير والا فانشاء وهو انما ان يدل على طلب الفعل دلالة وصفية او لاهية
 يدل فان دل على طلب الفعل دلالة وصفية فاما ان يدل على الاستعلاء

احد من الضدين بكونه كاشفاً على ما يقال المثل فكل لفظ
 موضوع له كنه فهو او مركب او على ما يقال فانه جديدة
 في خبر قائم من لا يعلم انفسه بغير باقيا من خبر ما هو تام
 منه وهو ما يقع السكوت عليه فالظاهر الاول ان يقال
 لانه انما ان يقيد المطلب بانه تام ثم يجعل خبره صحيح
 السكوت عليه فانه انما ان يقيد خبره بانه كاشفاً
 على ما يقيد خبره او ان يقيد خبره بانه كاشفاً
 جديدة واما لا جديد فان صور السكوت بحجة ان يكون
 مع الفاعلة الجديدة ومع الفاعلة القديمة معاً

الى المعنى بل بوجه هذه النسبة بخلاف لفظه فانه جديد
 الى المعنى بل بوجه هذه النسبة بخلاف لفظه فانه جديد

او يقال في التساوي او جوارن الخضع فان قارن الاستسلام فهو امر وان
قارن التساوي فهو التماس وان قارن الخضع فهو سؤال ودعا وانما غاية
الدلالة بالوضع احسن ازاعن الاخبار الدالة على طلب الفعل فان قولك كتب
حلفت الصلوة او اطلب حكت الفعل والى على طلب الفعل كالتسليم
عوضه على طلب الفعل بل لا اخبار اطلب الفعل وان لم يرد في طلب الفعل فهو التنبه
لان تنبه على ما في خبر الحكم ويندرج فيه التنبه والتسليم والتدبر ولا حد ان يكون
الاستفهام والنهي تارة جان عن القضية اما الاستفهام فلا بد لامين جعله في التنبه
لان استفهام ما في خبر الحكم لا تنبيه على ما في خبر الحكم وانما الذي قد علم
تحت الامر لان دال على طلب حركت الفعل لا على الفعل بل المصداق ادرج الاستفهام
تحت التنبه ولم يثبت له النسبة القوية والى تحت الامر بناء على ان الترتيب يثبت
الفعل لا عدم الفعل فامتنع ان يكون فاعلا ولو اردنا ابراز ذلك في القضية قلنا
الاشياء اما ان لا يدل على طلب شئ بالوضع وهو التنبه او يدل ولا يخلو اما ان
يكون المطلوب العلم فهو الاستفهام او خبره فانما ان يكون مع الاستفهام وهو امر
ان كان المطلوب الفعل ونهى ان كان الترتيب امي عدم الفعل او يكون مستقلا
وهو الامر الخامس او مع الخضع وهو السؤال والدعا وانما المركب الغير التام فانما
ان يكون الثاني منه قيدا للاول وهو التقيدى كالتجيان الساطع او لا يكون وهو
خير التقيدى كما لمركب من اسم واداة او فعل واداة قال الفصل الثاني في المعاني
المفردة اقول المعاني هي الصورة الذهنية من حيث وضعها باثرها لا بالغا فان
غيرها بالاعطاء المفردة فهي المعاني المفردة والافعال المركبة والكلام مهتم اما
الافعال المفردة

انما هو ان لا يكون
تحت التنبه لا تنبيه على ما في خبر الحكم ولا حد ان يكون
استفهام ما في خبر الحكم ولا حد ان يكون

فانما هو ان لا يكون
تحت التنبه لا تنبيه على ما في خبر الحكم ولا حد ان يكون
استفهام ما في خبر الحكم ولا حد ان يكون

انما هو في المعاني المفردة كما ستعرف فكل مفهوم وهو الماحصل في العقل فاما كل واحد
جزئي لانه اما ان يكون نفسا فهو امر من حيث انه مفهوم فاما من وقوع
الشركة فيبدا من الشركة بين كثيرين وصدق عليها او لا يكون فان منع
نفسا فهو من الشركة فهو الجزئي الحقيقي كذا الانسان فان لا ينفرد او حصل
مفهومها عند العقل امتنع العقل بجزءه ونفوره عن صدق على امور متعددة وان
لم يمنع الشركة من انه مفهوم فهو الكل كالانسان فان مفهومه اذا حصل
عند العقل لم يمنع عن صدق على كثيرين وقد وقع في بعض النسخ نفس مفهوم
معناه وهو كسره والى كان المعنى معنى واقفا فبذلك تصور لان من الكلمات
ما يمنع الشركة بالنظر الى الخارج كما يجب الوجود فان الشركة بمنعها بالكل
الخارجي لكن اذا جرد العقل بالنظر الى مفهومه لم يمنع على كثيرين فان
جزءه مفهوم لو كان مانعا لوقوع الشركة لم يفتقر في اثبات الوحدة
الى دليل وكما الكلمات الفرضية مثل الاشياء والامكان والادوار فانها
يمنع ان تصدق على شئ من الاشياء لكن لا بالنظر الى جزءه ونفوره ومن مهتم
يعلم ان افراد الكل لا يجب ان يكون الكل صادقا عليها في الخارج بل من
افراد ما يمنع ان يصدق عليها في الخارج اذا لم يمنع العقل عن صدق عليها
بجزءه فلو لم يعتبر مفهومه في تعريفه على كل ما يكون مانعا وبيان النسبة
بالكل والجزء ان الكل جزء الجزئي غالبا كالانسان فان جزءه كذا يكون
فان جزء الانسان لا يفسر فانه جزءه كذا يكون الجزئي كذا وكلية الشخص كذا
انما يكون بالنسبة الى الجزئي فيكون ذلك الشئ منسوبا الى الجزء والمنسوبة

انما هو ان لا يكون
تحت التنبه لا تنبيه على ما في خبر الحكم ولا حد ان يكون
استفهام ما في خبر الحكم ولا حد ان يكون

انما هو ان لا يكون
تحت التنبه لا تنبيه على ما في خبر الحكم ولا حد ان يكون
استفهام ما في خبر الحكم ولا حد ان يكون

انما هو ان لا يكون
تحت التنبه لا تنبيه على ما في خبر الحكم ولا حد ان يكون
استفهام ما في خبر الحكم ولا حد ان يكون

انما هو ان لا يكون
تحت التنبه لا تنبيه على ما في خبر الحكم ولا حد ان يكون
استفهام ما في خبر الحكم ولا حد ان يكون

انما هو ان لا يكون
تحت التنبه لا تنبيه على ما في خبر الحكم ولا حد ان يكون
استفهام ما في خبر الحكم ولا حد ان يكون

والمتعدد سبب الى الجزاء جزئي وانقسم الى الكلية والجزئية انما يعتبران في المعاني
 بالذات وانما في الالفاظ فقد تسحق الكلية وجزئية بالعرض نسبة الدال باسم الدال
 قال والكل ما ان يكون تام ماهية ما تحت من الجزئيات او اخل فيها او اجابا
 عنها **اقول** انك قد وضعت ان العرض من وضع هذه المقالة كيفية لغرض
 الموجودات التصورية وهي لا تقتضي بالجزئيات بل لا يجتنب عنها في الكتاب
 العلوم لتغيرها وعدم انصافها فلهذا صار نظر المنطق مقصودا على بيان الكليات
 ومبطلات فيها فالكل اذا نسب الى ما تحت من الجزئيات فاما ان يكون
 نفس ما يتبها او اخل فيها او اجابا عنها والداخل يستدعيها والمخرج حجبها
 وربما يقال الذي على ما ليس بمخرج والا لاول اى الكل الذي يكون نفس تام
 ماهية ما تحت من الجزئيات هو النوع كالانسان فانه نفس ماهية زبد وغيره
 وكر وغيرهما من جزئيات الكل وهي لا يبرز على الانسان الا بعد ارض مستعدة فاجب
 عند بيانها من شخص عن شخص آخر ثم لا يخلو اما ان يكون متعدد الاشخاص في الخارج
 او لا يكون فان كان متعدد الاشخاص فهو المقول في جواب ما هو بحسب المشكك
 والخصوصية ما لان السؤل بما هو عن الشيء انما يطلب تمام ماهية وحقيقته
 فان كان السؤل عن شيء واحد كان طلب تمام ماهية المتخصصة به وان جزم بين
 الشئيين او اشياء في السؤل كان طلب تمام ماهية تمام ماهية الاشياء
 انما يكون تام ماهية المشتركة بينهما ولا كان النوع متعدد الاشخاص كالانسان
 فهو تام ماهية لكل واحد من افراده فاذ استل عن فرد مثلا ما هو كان المقول فلهذا
 جواب الانسان لانه تام ماهية المتخصصة به واذا استل عن غيره فلهذا ما كان
 الجواب

لا تقتضي
 ان يكون

الجواب الانسان لانه تام ماهية المشتركة بينهما فلا حرم ان يكون مقولا في جواب
 ما هو بحسب المتخصصة والمشاركة وان لم يكن متعدد الاشخاص بل جزم نوع في شخص
 واحد كالشئ كان مقولا في جواب ما هو بحسب المتخصصة للمتممة لان السؤل
 بما هو عن ذلك الشئ لا يطلب تمام ماهية المتخصصة به بل لا فؤد آخر في الخارج فخرج
 به وبقي ذلك الشئ في السؤل حتى يكون تام ماهية المشتركة وانما قد علمت
 ان الاشخاص في الخارج كان مقولا على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو وان
 لم تعدد الاشخاص في الخارج كان مقولا على واحد في جواب ما هو وهو كل مقول
 على واحد او على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو فالكل جزم فلهذا مقول
 على واحد ليدخل في هذه النوع الغير متعدد والاشخاص وقولنا او على كثيرين ليدخل
 في هذه النوع المتعدد والاشخاص وقولنا متفقين بالحقائق يخرج الجبهة فانه مقول
 على كثيرين متفقين بالحقائق وقولنا في جواب ما هو يخرج الشبهة الباقية
 اعني الفصل والخاصة والعرض العام لانها لا يقال في جواب ما هو وبها كانت
 نظر وهو ان احد الامرين لازم في التعريف وهو اما اشتغال التعريف على امر
 متعدد وان لا يكون التعريف جامعا لان المراد بالكثيرين ان كان مطلقا
 سواء كانوا موجودين في الخارج او لم يكونوا بلزم ان يكون قوله مقول على واحد
 زائد احسن لان النوع الغير متعدد الاشخاص في الخارج مقول على كثيرين موجودين
 في الذهن وان كان المراد بالكثيرين الموجودين في الخارج يخرج عن التعريف
 الانواع التي لا وجود لها في الخارج اصلا كالاعتقاد فلا يكون جامعا وانصوب
 ان تحذف من التعريف قوله على واحد على افتراض الكل اطلاقا فان المقول على

ان النوع ان تعدد اشخاصه
 انما لا يكون متصفا بالانسان في دور

كثيرين يفتي غير ويقال النوع هو المفضل على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب
ما هو وجه يكون كل نوع مفضل في جواب ما هو بحسب الشبهة والمقصود من هذا هو
لما عرفت النوع في جواب ما هو بحسب الخارج قسمه الى ما يقال بحسب الشبهة
والمقصود من هذا الى ما يقال بحسب الحقيقة وهو يخرج عن هذا النوع
انما اول فلان نظم الفن عام يشتمل المواد كلها فانها تخصيص بالنوع الخارج ياتي
ذلك وانما ثانيا فلان المفضل في جواب ما هو بحسب الحقيقة متفق
هو الله بالنسبة الى الحدود وهو فمجلس اقام النوع قال وان كان الثاني
فان كان تمام الجزء المشترك الى قوله في جواب ما هو اقول الكلي الذي هو
جزء الماهية مخصصة في جنس الماهية وضعا لانه ان يكون تمام الجزء المشترك
بين الماهية بين نوع اخر او لا يكون والى تمام الجزء المشترك الجزء المشترك
الذي لا يكون واما وجه مشترك بينهما اس مشترك لا يكون جزء مشترك
خارجا عن كل جزء مشترك بينهما ان يكون نفس ذلك الجزء او جزء منه
كالحيوان فانه تمام الجزء المشترك بين الانسان والنفس اذ لا جزء مشترك
بينهما الا وهو نفس الحيوان او جزء منه كالجسم والانس والانس
والعقول بآثاره وكل منها وان كان مشترك بين الانسان والنفس الا انه
ليس تمام المشترك بينهما بل بعضه وانما يكون تمام المشترك هو الحيوان المشترك
على الكل وربما يقال ان تمام المشترك مجموع الاجزاء المشتركة بينهما كالحيوان
فانه مجموع الجسم والانس والانس والانس والانس والانس والانس والانس والانس
مشترك بين الانسان والنفس وهي متفق بالاجناس البسيطة فبما تباين

هذا الجنس

الحيوان
والانس
والنفس
والعقول
بآثاره
والاجناس
البسيطة
فبما تباين

استد هذا الكلام وقع في اربع فتن خرج الى ما كان فيه مفضل جزئيا الماهية ان كان
تمام المشترك بين الماهية ونوع اخر فهو الجنس والا فهو الفصل اما الاول كان
الماهية اذا كان تمام الجزء المشترك بينهما بين نوع اخر يكون مفضل في جواب
ما هو بحسب الشبهة لانه لا يستل عن الماهية وذلك النوع كان المطلوب
تمام الماهية المشتركة بينهما وهو ذلك الجزء والآخر الماهية بالنسبة الى المشترك
الجزء لان يكون مفضل في جواب ما هو لان المطلوب في تمام الماهية المشتركة
الجزء لا يكون تمام الماهية المشتركة اذ هي ما يتكبر الشيء من وجهه فذلك الجزء انما
يكون مفضل في جواب ما هو بحسب الشبهة فقط ولا معنى بالنسبة الى ما كان مشترك
فان كل الجزء المشترك بين ماهية الانسان ونوع اخر كما لو سئل مثلا اذا سئل عن
الانسان والنفس ما هما كان الجواب الحيوان فان اخذ الانسان بالسؤال
لم يطل الجواب لان تمام ما بهما الحيوان السائل لا الحيوان فقط وهو ما بهما
على مفضل على كثيرين متفقين بالحق في جواب ما هو فلفظ الكلي مشترك والمفضل
على كثيرين جنس نفس وتجميع الكثيرين المفضل في المفضل لان مفضل على واحد فيقال
نوعه ويترن عتقين بالحقائق فيجب النوع لانه مفضل على كثيرين متفقين بالحقائق و
بجواب ما هو يخرج الكلمات البوابة قال وهو قريب ان كان الجواب عن
الماهية ومن بعض ما يثبت انما فيه اقول انهم قد رتبوا الكلمات في ثلثها
التشكيل بما نسبته الى تمام المفضل المسمى فوضعه اول الانسان ثم الحيوان
ثم الجسم لانهم لم يسموا المفضل ثم الجسم فالانسان نوع كالحوت والحيوان
جنس لانه تمام الماهية المشتركة بين الانسان والنفس وكذا الجسم تمام

هذا الجنس

الحيوان
والانس
والنفس
والعقول
بآثاره
والاجناس
البسيطة
فبما تباين

الحيوان
والانس
والنفس
والعقول
بآثاره
والاجناس
البسيطة
فبما تباين

[illegible][illegible]

الفصل

كيفية فصل المشترك

الذي اذا انقسم المشترك الثاني وشارك في مشتركين بغير ما يلزم بعضه يحصل
تمام مشترك ثالث وهو جزء وانما ان يوجد تمام المشتركات التي هي مشتركة
او ينتمى الى بعض تمام مشترك مساو له والاول مثال والآخر كسب الماهية
من اجزاء غير متناهية وتكونه ولا يستلزم ليس على ما ينبغي لان التسلسل هو مشترك
امور غير متناهية ولم يلزم من الدليل ان لا يستلزم انحصار اجزاء الماهية في الجنس
والفصل ترتيب اجزاء الماهية وانما يلزم ذلك لان تمام المشترك الاول
وهو غير لازم ولا يستلزم وجود امور غير متناهية في الماهية كانت
خلاف المعارف واذا اطلعت الاقسام الثلاثة فبين ان يكون بعض تمام
المشترك مساويا وهو الثاني وانما يلزم فصل في تقدير كل واحد من الاقسام
فلا ان لم يكن مشترك اصله يكون مختصا بكونه مبرزا للماهية عن غير ما ان
كان بعضا من تمام المشترك مساويا لكونه فصلا لتمام المشترك لا يختص
بتمام المشترك فيكون فصل جنس فيكون فصلا للماهية لان الماهية مشتركة
في الجنس عن جميع اقسامه وجميع اقسام الجنس بعض اقسام الماهية فيكون مبرزا
لماهية عن بعض اقسامه ولا معنى بالفصل الا مبرزا للماهية في الجملة وان هذا انما
يقوله وكيفية كان غير الماهية اي سواء لم يكن الجنس مشترك اصله او يكون بعضا
من تمام المشترك مساويا لمبرز الماهية عن مشاركتها في جنس او وجوده
فيكون فصلا وانما كان في جنس او في وجوده لان اللازم من الدليل ليس الا
ان الجنس اذا لم يكن تمام المشترك يكون مبرزا لها في الجملة وهو الفصل وانما ان
يكون مبرزا لها عن مشاركتها في جنس حتى اذا كان الماهية فصلا وجب ان يكون

لها

هذا هو المشترك الثاني
وهو الذي لا يكون
مشارك في مشتركين
بغير ما يلزم بعضه
وهو الذي لا يكون
مشارك في مشتركين
بغير ما يلزم بعضه
وهو الذي لا يكون
مشارك في مشتركين
بغير ما يلزم بعضه

كيفية فصل المشترك

الماهية فلا يلزم فاما مبرزة ان كان لها جنس كان فصلها مبرزا لها عن الجنس
الجنسية وان لم يكن لها جنس فلا يلزم ان يكون لها مشاركات في الوجود
والشبهة مع كون فصلها مبرزا لها عنها ولكن انحصار الدليل يحذف الشبهة
بان بعض تمام المشترك ان لم يكن مشترك بين تمام المشترك ونوع آخر يكون
فصلا لتمام المشترك فيكون فصلا لتمام المشترك ان كان مشترك بينهما لم يكن تمام المشترك
بين الماهية وذلك النوع فيكون بعضا من تمام المشترك بينهما وهكذا الاقسام
حصريها الماهية في الجنس والفصل باطل لان الجوهر الساطع والجوهر الخاضع
مثلا اجزاء ماهية الانسان مع انه يستلزم ولا فصل لا تفصل الكلام في الا
الاجزاء المفردة لان كل واحد من الاجزاء وهذا ما هو حده في صدر البحث قال وهو
اي الفصل بان كل يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره كالتام في كل
فانه اذا سئل عن الانسان او عن زجر باي شيء هو في جوهره فاجاب عنه
ازحاس او تامل لان السؤال باي شيء هو انما يطلب ما يميز الشيء في
الجملة فكل ما يميز يحصل للجواب ثم ان طلب المبرز الجوهرى يكون الجواب افضل
فان طلب المبرز العرضي يكون للجواب بالخاصة فالكل في جنس يشمل ما لم يكن
وبقوله لا يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو يخرج النوع والجنس الوضو
العام لان النوع والجنس بقا لان في جواب ما هو لاني جواب اي شيء
هو والعوض العام لا يقال في الجواب اصلا وبقولنا في جوهره يخرج الخاصية
لانها وان كانت مبرزة لشيء لاني جوهره وذلك فان قلت السائل باي
شيء ان طلب مبرز الشيء عن جميع الاخبار لا يكون مثل الحاسم فصلا للانسان

هذا هو المشترك الثاني
وهو الذي لا يكون
مشارك في مشتركين
بغير ما يلزم بعضه
وهو الذي لا يكون
مشارك في مشتركين
بغير ما يلزم بعضه
وهو الذي لا يكون
مشارك في مشتركين
بغير ما يلزم بعضه
وهو الذي لا يكون
مشارك في مشتركين
بغير ما يلزم بعضه

لانه لا يميزه عن جميع الاختيار وان طلب التميز في الجسد سواه كان غير صحيح
او عن بعضها فالجسد ليس بتميز للشئ عن بعض اختياره فوجب ان يكون صالحا للحواس
فلا يخرج من الحد فتقول لا يمتنع في جواب الشئ من جوهرة التميز في الجلية
بل لا يمتنع من ان لا يكون تمام التميز بين الشئ ونوع آخر فالجسد خارج عن
التميز ولما كان محسوسا الفصل على فاني لا يكون مقولا في جواب ما هو يكون
تميز الشئ في الجسد هو فاضا ما به تتركب من امرين متساويين او امرين متساويين
في جهة الجنس العالي والفضل لاخير كان كل منهما مفصلا لانه يميز الماهية بتميز جوهري
واعلم ان قد ما المتطهين زعموا ان كل ماهية لها فضل واجب ان يكون لها جنس
حتى ان الشئ تبهم في الشفاء وحده الفصل بانه كل مقول على الشئ في جواب الشئ
سواء جوهري في جنس او اذالم يساهد البهتان على ذلك بانه الجنس على ضيقه يشارك
في الوجود او لا وبابره او هذا الاحتمال ثانيا قال الفصل الميز نوع **اقول** الفصل
اساسه في المتركب الجنس او عن المتركب الوجودي فان كان ميزا عن المتركب
الجنس هو اما قريب لانه يميزه عن مشاركة في الجنس القريب فهو فضل قريب كالمشاركة
للانسان فانه يميزه عن مشاركة في الحيوان وان يميزه عن مشاركة في الجنس البعيد
فهو فضل بعيد كالمشاركة للانسان فانه يميزه عن مشاركة في الجسم النامي وانما يميز
القرب والبعد في الفصل الميز في الجنس لان الفصل الميز في الوجود وليس محقق الوجود
بل هو مبني على اجتماع يذكر وربما يكن ان يستدل على بطلانه بان يقال لو تتركب الحقيقة
من امرين متساويين فاما ان لا يحتاج احدهما الى الآخر وانه حال ضروري وجوب
اجتناب بعض اجزاء الماهية الحقيقة الى بعض او يحتاج فان احتاج كل منهما الى الآخر

تميزه عن غيره
او عن بعضها
او عن جميع

التميز في الجسد سواه

يلزم الدور والالزام الترتيب بلا مرجع لانها في بيان متساويين فاجتناب احدهما
الى الآخر ليس اولى من اجتناب الآخر اليه او يقال لو تتركب جنس عال كالجوهر
متساويين امرين متساويين فاما ان كان جوهرا فمقتضى الجوهر بالوحد وهو حال
وان كان جوهرا فاما ان يكون الجوهر نفسه فيلزم ان يكون الكل نفسا جزءه وهو
حال او اذلا فانه وهو ايضا حال لا متعلق تتركب الشئ من نفسه وغيره او خارجا
عن فكون عارضا كذا في ذلك الميز ليس عارضا لنفسه بل يكون العارض بالتحفة
هو الميز الاخر فلا يكون بخامه عارضا وانه حال لم يطر في هذا المقام فانه من
مطرح الازكيا **قال** واما الثالث فان امتنع انفكاكه عن الماهية **اقول**
الثالث من اقسام الكل ما يكون خارجا عن الماهية وهو اما ان يمتنع انفكاكه
عن الماهية او يمكن انفكاكه والاول لا يمكن كالتورية للثلاثة والثاني العوضي كالمشاركة
كالكتابة بالفضل للانسان واللازم اما لازم الوجود كالسواد فالحشي فانه لازم لوجوده
وشخصه لا الماهية لان ماهية الانسان ولو كان السواد لازما للانسان لكان
لكل انسان اسود وليس كذلك واما لازم الماهية كالتورية للاربع فانه متى
تحقق ماهية الاربع امتنع انفكاك التورية عنها لا يقال ميزه تقسيم الشئ الى
نفسه والى غيره لان اللازم على ما عرفت ما يمتنع انفكاكه عن الماهية وقد سلم الى
ما لا يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو لازم الماهية لانا نقول لا نسلم ان لازم
الوجود لا يمتنع انفكاكه عن الماهية فانه ما في الباب انه لا يمتنع انفكاكه عن
حيث هي لكن لا يلزم منه ان لا يمتنع انفكاكه في الجلة فانه يمتنع الانفكاك
عن الماهية الموجودة وما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة فهو يمتنع الانفكاك

فالمميز الجوهر العارض المركب منه
والب (فالمميز الجوهر العارض المركب منه)
عروض ذلك الجوهر المركب من الكل
وتميزه ان يكون الكل عارضا لنفسه
ان يكون العارض هو نفسه فلا يكون
العارض بقا من عارضه الاخر عارضا له

او اذلا فانه وهو ايضا حال
او جوهرا فاما ان يكون الجوهر نفسه
او جوهرا فاما ان يكون الجوهر نفسه

في بيان

بما بدأ فائدة وهي ان المعبر في كل الكل على جزئية محل المضافة وهو محل هو
 لا محل الاضافي وهو محل هو وهو ينطبق والشك لا يصح على افراد
 الانسان بالمواطات فلا يقال زيد قطبي بل يقال زيد ووطن او ناطق وادق
 سمعت ما نكروا عليك فظهر لك ان الكليات منحرفة في خمسة نوع وفصل
 جرسك وخاصة عرض عام لان الكليات ان يكون نفس ما به ما تحته من
 الجزئيات او داخلها او خارجها فان كان نفس ما به ما تحته من الجزئيات
 فهو النوع وان كان داخلها فانما ان يكون تمام المشترك بين ما به و
 آخر وهو جنس او لا يكون وهو الفصل فان كان خارجها فان اخفى بحقيقة
 واحدة فهو الخاصة والا فهو الوصف العام واحسن ان المص قسم الكل الخارج
 عن المماثلة الى اللازم والمخالف وقسم كل منهما الى الخاصة والوصف العام فيكون
 الخارج بنفسه الى اربعة اقسام فيكون اقسام الكل بسبعة على مقتضى تقسيم
 لافيه فلا يصح قوله بعد ذلك فالكليات اذن خمسة **قال الفصل الثاني**
في بيان الكليات الجزئية الى اقول قد عرفت في اول الفصل الثاني ان
حصل في العقل فهو من حيث انه حاصل في العقل ان لم يكن ما ناهما من كنهه
 بين كثر من فهو الكل وان كان ما ناهما من الكثرة فكثير الجزئيات فكل
 والجزئية انما هو الوجود والعقل وان كان يكون الكل من منع الوجود في الخارج
 او يمكن الوجود فيه فانه خارج عن مفهومه وان هذا اشتراك في الكل قد عرفت
 يكون منع الوجود في الخارج لا نفس مفهوم اللفظ بمعنى امتناع وجوده
 او امكن وجوده بشرط لا يقتضي نفس مفهوم الكل بل ان اجزء العقل النظرية
 اجتمعت

فان المعبر

في بيان الكليات الجزئية الى اقول قد عرفت في اول الفصل الثاني ان
 حصل في العقل فهو من حيث انه حاصل في العقل ان لم يكن ما ناهما من كنهه
 بين كثر من فهو الكل وان كان ما ناهما من الكثرة فكثير الجزئيات فكل
 والجزئية انما هو الوجود والعقل وان كان يكون الكل من منع الوجود في الخارج
 او يمكن الوجود فيه فانه خارج عن مفهومه وان هذا اشتراك في الكل قد عرفت
 يكون منع الوجود في الخارج لا نفس مفهوم اللفظ بمعنى امتناع وجوده
 او امكن وجوده بشرط لا يقتضي نفس مفهوم الكل بل ان اجزء العقل النظرية
 اجتمعت

قد عرفت فائدة ذلك الوجود في الخارج وكذا ليس هو
 وهو كونه من غير وجوده في الخارج وهو كونه من غير وجوده في الخارج
 وقد عرفت ان كل ما به ما تحته من الجزئيات هو النوع وان كان داخلها فانما ان يكون تمام المشترك بين ما به و
 آخر وهو جنس او لا يكون وهو الفصل فان كان خارجها فان اخفى بحقيقة
 واحدة فهو الخاصة والا فهو الوصف العام واحسن ان المص قسم الكل الخارج
 عن المماثلة الى اللازم والمخالف وقسم كل منهما الى الخاصة والوصف العام فيكون
 الخارج بنفسه الى اربعة اقسام فيكون اقسام الكل بسبعة على مقتضى تقسيم
 لافيه فلا يصح قوله بعد ذلك فالكليات اذن خمسة **قال الفصل الثاني**
في بيان الكليات الجزئية الى اقول قد عرفت في اول الفصل الثاني ان
حصل في العقل فهو من حيث انه حاصل في العقل ان لم يكن ما ناهما من كنهه
 بين كثر من فهو الكل وان كان ما ناهما من الكثرة فكثير الجزئيات فكل
 والجزئية انما هو الوجود والعقل وان كان يكون الكل من منع الوجود في الخارج
 او يمكن الوجود فيه فانه خارج عن مفهومه وان هذا اشتراك في الكل قد عرفت
 يكون منع الوجود في الخارج لا نفس مفهوم اللفظ بمعنى امتناع وجوده
 او امكن وجوده بشرط لا يقتضي نفس مفهوم الكل بل ان اجزء العقل النظرية
 اجتمعت

احتمل هذه ان يكون منع الوجود في الخارج وان يكون ممكن الوجود فيه
 فالحق اذا نسبنا الى الوجود الخارج اما ان يكون منع الوجود في الخارج
 او يمكن الوجود فيه والاول كشرط السار من اسد والثاني انما ان يكون
 موجودا في الخارج او لا الثاني كالفصل والاول انما ان يكون منع الوجود
 في الخارج او لا فان لم يكن منع الوجود في الخارج بل يكون منحصر في فردا
 انما ان يكون مع امتناعه من افراد في الخارج او يكون مع امتناعه
 والاول كالواجب الوجود والثاني كالشخص وان كان له افراد متعددة
 موجودة في الخارج فانما ان يكون افراده متماثلة او غير متماثلة والاول
 كالكل كالبشر والثاني كالنفس الناطقة فان افرادها غير متماثلة
 فلهذا يجب بعض قال الثاني اذا قلنا الحيوان اقول الحيوان مثلا كل
 فبناك امور ثلثة الحيوان من حيث هو هو ومفهوم الكل من غير ان
 الى مادة من المواد والحيوان الكل وهو المجموع المركب من اقسام
 والكل والتباين بين هذه المفاهيم ظاهرة فانه لو كان المفهوم من احد
 عين المفهوم من الآخر لزم من تعقل احد ما تعقل الآخر وليس كذلك
 فان مفهوم الكل لا يمتنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشك فيه ومفهوم
 الحيوان الجسم انما هو الحاصل المتحرك بالارادة ومن البين جواز تعقل
 احد ما من الحيوان من الآخر قال اول بسم كليا طبيا لانه طبيعة من الطبيعة
 او لا نه موجود في الطبيعة اي في الخارج والثاني كليا منطوقا لان المنطق
 انما يبحث عنه وما قال ان الكل المنطق كونه كليا فيه مساوية اذ الطبيعة

في بيان

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاص به منه ^{بسم الله الرحمن الرحيم} والثالث كليا مطلقا لعدم تحققة الثاني العقل ^{بسم الله الرحمن الرحيم} وذلك لان الحيوان
مثلا لان اعتبار بصره الامور الشبهة لا يختص بالحيوان ولا بمفهوم الكل بل ينسب الى سائر الوجودات
وقد عرفت ان الكليات تنسب الى الانسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي ونوع منطقي
ونوع عقلي وكذلك تنسب الى الجنس والفصل وغيره والكل الطبيعي موجود في الخارج
لان هذا الحيوان موجود والجنس جزء من هذا الحيوان الموجود وجزء الموجود
موجود فالحيوان موجود وهو الكل الطبيعي وانما الكليات الاخيرة انما هي الكليات
المنطقية والكل العقلي فوجودها في الخارج خلافه وينظر في ذلك خارج
عن الصانع لانه من مسائل الحكمة الاربعة الباقية عن احوال الموجودات
من حيث انه موجود وهذا كمنه كنهها وبين الكل الطبيعي فلا وجود لا يبراه
ببرهانها وانما انما على علم اخر **قال** الثالث الكليات مساوية **اقول**
النسب بين الكليات خاصة في اربع التامات والعموم والخصوص المطلق
والعموم والخصوص من وجه والتباين وذلك لان الكل اذا نسب الى كل
اخر فاما ان يصدق على شئ واحد او لم يصدق فان لم يصدق على شئ اطلاقا
متباينان كالانسان والخنزير فانه لا يصدق الانسان على شئ من افراده
وبالعكس ان يصدق على شئ فلابد ان يصدق على كل واحد منها ككل ما يصدق
عليه الاخر او لا يصدق فان صدق فاما مساوية كالانسان والثالث فاني
كل ما يصدق عليه الانسان يصدق عليه الساطع وبالعكس وان لم يصدق
فاما ان يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر من غير عكس او لا يصدق فان
يصدق كان بينهما عموم وخصوص مطلق والصواب في كل الاخر اعم والآخر اخص
مطلقا

مطلقا كالانسان والحيوان فان كليات انسان حيوان وليس كل حيوان انسان
يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه وكل واحد منهما اعم من الآخر من وجه وخص
من وجه فاما انما يصدق على شئ ولم يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر كان متباين
ثلاثة صور احدها ما يتباينان فيها على الصدق والثانية ما يصدق فيها بينا دون ذلك
والثالثة ما يصدق فيها ذلك دون هذا كالحوان والابيض وصدق الحيوان
دون الابيض على الحيوان الاسود وبالعكس الثالث ما لا يصدق فيكون كل واحد
شبهات مثلا لا يصدق عليه فاما الحيوان مثل الابيض وغيره لا يصدق عليه
الحيوان وغيره فاما اعتبار كل واحد منهما مثل لا يصدق يكون اعم من وجه اعتبارا
بكون اخص من شرح التباين الى سالتين كالتباين من الطرفين **والثاني** ان
موجبين كالتباين والعموم المطلق الى موجه كالتباين من احد الطرفين **والثالث** ان
من الطرفين الاخر من وجه الى سالتين خرتين **والرابع** انما الكليات مساوية
النسب بين الكليات لان المعلوم اما كليات او جزئيات او كل واحد من
الاربع لا يتحقق في النقيضين الاخرين اما الجزئيات فلا يمكن ان يكونا الاثنين
واما الجزئيات والكل فلا يمكن الجزئ ان كان جزئيا كذلك الكل يكون اخص مطلقا
وان لم يكن جزئيا يكون متباين **قال** وتبين المساوية بين مساوية **اقول**
لما خرج من بيان النسب بين النقيضين شرح في النسب بين النقيضين فقبضا
المساوية مساوية انما يصدق كل من نقيض المتساوية على كل ما يصدق عليه النقيض
الاخر والا لكذب احد النقيضين على بعض نقيض الآخر كمن يكذب على النقيضين
يصدق عليه **قال** وكذا كذب النقيضان فيصدق حين احد المتساوية وبين على بعض

والثاني ان
والثالث ان
والرابع ان
والخامس ان
والسادس ان
والسابع ان
والرابع ان
والخامس ان
والسادس ان
والسابع ان

فان قيل قد يقال ان
الانسان نوع واحد

تحت كل خلاف الجزئي الحقيقي فانه يمنع ان يكون كلنا **قال** الخامس
النوع كما يقال على ما ذكرناه **اقول** النوع كما يطلق على ما ذكرناه وهو للعقل
على كثر من مخصص بالحقبة في جواب ما هو ويقال له النوع الحقيقي لان
نوعه تحتها الخاص بالنظر الى حقيقة الواحدة في افرادها فكل ذلك يطلق بالاشتمال
على كل ما يمتد به يقال عليها وعلى غير ما يخصه من جواب ما هو فولا اوليا اعمى بلا
والسطح كالانسان بالقباس الى الحيوان فانه ما يمتد به يقال عليها وعلى غير ما يخصها
الحيواني وهو الحيوان حتى اذا قيل ما الانسان والفوس فاجاب الحيواني
وهذا المعنى يستلزم ايضا لان نوعه بالاضافة الى ما يمتد به فاما ما يمتد به
منه الجنس لا بد من تركه والكل لما شيعت ومن ذكر الكل لا بد من الجنس
فلا يتم حده وما دون ذكره فان قلت الما يمتد به الصورة المعقولة من العقل
والصور العقلية كليات فذكر ما يقع عن ذكر الكل فتقول الما يمتد به ليس هو
مفهوم الكل فانه ما في الباب انه من لوازمها لكن دلالة الالتمام بوجوه في
وتوكل في جواب ما هو يخرج الفصل الخامسة والعرض العام فان الجنس
لا يقال عليها وعلى غير ما في جواب ما هو واما لقب العقول بالاولى فاعلم
اولا ان سلسلة الكلمات انما تسبق بالاشتمال وهو النوع المقيد بالاشتمال
وقونها الاضافي وهو النوع للقبصفات حوضه كليات كالرومي والترك
وقونها الانواع وقونها الاجناس فانها اهل كليات مترتبة على شئ
واحد يكون حمل المعاني عليها السطحة فكل السافل على فان الحيوان انما
يصدق على زيد او على التركي هو الشئ فكل الانسان عليها وحمل الحيوان

على

فانه قد يقال

على الانسان فقولنا هذا اوليا احسن ارضى الصنف فانه كل يقال عليه وعلى
غيره الجنس في جواب ما هو حتى اذا سئل عن التركي والفوس بما كان الجواب
الحيوان لكن قولنا الجنس الصنف ليس بآتي بل هو السطحة فكل النوع على ما يمتد به
الاولية في القول يخرج الصنف عن الحق لانه لا يستلزم نوعا اضافيا **قال**
وهو انبه اربع لانه اما اعم الانواع الى نفسه ان الجسم جنس **اقول** اراد ان
يشير الى مراتب النوع الاضافي ومن الحقيقي لان الانواع الحقيقية تسجل ان
تترتب حتى يكون نوع حقيق فونه نوع اخر حقيقي والآل كان النوع الحقيقي حقا
واخرج واما الانواع الاضافية فخذ تترتب لجزان يكون نوع اضافي
فونه نوع اخر اضافي كالانسان فانه نوع اضافي للحيوان وهو نوع اضافي
للجسم السامي وهو نوع الجسم المطلق وهو نوع للجوهر فبا اعتبار ذلك صار مراتب
اربعا لانه اما ان يكون اعم الانواع او اخصها او اعم من بعضها واخص من البعض
او سببا للكل والاول هو النوع العالي كالجسم فانه اعم من الجسم السامي والحيوان
والانسان والثاني النوع الكليات كالانسان فانه اخص من سائر الانواع
والثالث النوع المتوسط كالحيوان فانه اخص من الجسم السامي واعم من
الانسان وكما الجسم السامي فانه اخص من الجسم المطلق واعم من الحيوان والرابع
النوع المفرد ولم يوجد مثال في الوجود وقد يقال في تمثيله اية كالعقل
ان قلنا ان الجوهر جنس له فان العقل تحت العقول العشرة وجميع حقيقة العقل
مفردة فهو لا يكون اعم من نوع اذ ليس كنه نوع بل اشخاص ولا اخص او ليس
فونه نوع بل جنس هو الجوهر فكل ذلك فونه نوع مفرد ورتبا بقر الصنف

الحيواني

على وجه آخر وهو ان النوع اما ان يكون نوعه نوع وحده نوع او لا يكون نوعه
نوع ولا يكون نوعه نوع او يكون نوعه نوع ولا يكون نوعه نوع او يكون نوعه نوع
ولا يكون نوعه نوع وذلك ظاهر **قال** ومراتب الاجناس هذه الاربع
ايضا الى قوله ان الجوهر ليس بجنس **قول** كان الانواع الاضافية تترتب
تتبعه **مسألة** كذلك الاجناس ايضا تترتب متصاوية حتى يكون جنس نوعه
جسرا كان مراتب الانواع اربع فكذا مراتب الاجناس ايضا كذلك
الاربع لانه ان كان اسم الاجناس هو الال كالجوهر وان كان جنسها هو الجنس
الافل كالجوهر او اسمها هو الجنس كالجوهر كالجوهر كالجوهر كالجوهر كالجوهر
لكن الجوهر ليس للفرق الا ان العالي في مراتب الاجناس ليس بجنس الاجناس
لا ابل فل في مراتب الانواع يستمر نوع الانواع لا العالي فكذا لا ان
جنسية الشيء انما هي بالقياس الى ما تحتها فهو انما يكون جنس الاجناس اذا
كان فوق جميع الاجناس من جهة الشيء بالقياس الى ما فوقه وهو انما يكون
نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع والجنس للفرق فمثل بالعقل على تقدير
ان لا يكون الجوهر جنسا فانه ليس بجنس من جنس او ليس بجنس الا العقول العشرة
وهي الانواع لا اجناس ولا اجناس **قوله** ليس بجنس الا الجوهر وقد فرض ان الجنس
لا يقال احد التمثلين فانه اما قبل النوع المفرد بالعقل على تقدير جنسية الجوهر
واما قبل الجنس المفرد بالعقل على تقدير جنسية الجوهر لان العقل ان كان جنسا
يكون تحت نوعه فلا يكون نوعا مفردا بل عاليا فلا يصح التمثل الاول وان لم
يكن جنسا لم يقع الشئ في ضرورة انما لا يكون جنسا لا يكون جنسا مفردا لان العقل

التمثل

عند من غير العقول

التمثل الاول على تقدير ان العقول العشرة منقطة بالنوع والثاني على تقدير
انها مختلفة والتثلث يحصل بمجرد الفرض سواء كان الواقع ام لم يلاحظ **قال**
والنوع الاساسي موجود بدون الحقيقي **قول** فانه على ان النوع محليين
اراد ان يبين النسبة بينهما وقد ذهب قدماء المتألفين حتى ان الشيخ في الشفا
لا ان النوع الاضافي اسم مطلق من الحقيقي وانه في صورة دعوى ان
وهي ان ليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فان كلا منهما موجود بدون الآخر
اما وجود النوع الاضافي بدون الحقيقي فكأن النوع المتيقن فانه النوع
اصافيه وليست انواعا حقيقية لانها اجناس واما وجود النوع الحقيقي بوجه
فكأن في المقابل البسيط كالعقل انفس الوحدة والنقطة فانه النوع حقيقة
وليست انواعا اضافية والا كانت مركبة لوجوب اذراج النوع الاضافي
تحت جنس فكون مركبا من الجنس الفصل ثم بين ما هو الحق منه وهو ان
بينها عموم وخصوصا من وجه لانه قد ثبت وجود كل منها بدون الآخر وبما
ينصا فان على النوع السابق لانه نوع حقيقي من حيث انه مقول على افراد
منقطة الحقيقة ونوع اضافي من انه مقول عليه وعلى غيره الجنس جواب
ما هو **قال** وجز المقول في جواب ما هو ان كان مذكورا بالمطابقة **قول**
المقول في جواب ما هو هو الال على الماهية المسئول عنها بالمطابقة كما اذا سئل
عن الانسان ما هو فاجيب بالجوهر السابق فانه يدل على ماهية الانسان
واما غيره فان كان مذكورا في جواب ما هو بالمطابقة **قوله** لا يفتقر الى عليه بالمطابقة
يسمى واقعا في طريق ما هو كالجوهر او السابق فان معنى الجوهر ان جزئي

عند من غير العقول

معنى الحيوان والناظر المفعول في جواب السؤال ما هو عن الالوان
وهو مذکور بلغة الحيوان الدال عليه بالمطابقة وانما ليس واقعاً في طريق ما هو
لان المفعول في جواب ما هو هو طريق ما هو وهو واقع فيه وان كان مذكورياً
في جواب ما هو بالتعريف اى يلفظ يدل عليه بالتعريف سمي واخلاق في جواب ما هو
مفهوم ليس هو الالوان او الحس او غير ذلك بالارادة فاعلم ان معنى الحيوان
الناظر المفعول في جواب ما هو وهو مذکور في لغة الحيوان الدال عليه بالتعريف
وانما يخصه في المفعول في جواب ما هو في التعريف لان الالوان لا تسمى به في لغة
جواب ما هو بمعنى انه لا يذكر في جواب ما هو لفظ يدل على ما به التسمية عليها او
على اجزائها بالانضمام اصطلاحاً قال والنسب العالي جاز ان يكون له فصل مقوم
الفصل نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس في جنس ذلك النوع فاما نسبة
الى النوع فانه مقوم له اى داخل في قوامه وجزءه واما نسبة الى الجنس فانه مقوم
له اى يحصل تسميه فانه اذا انضم الى الجنس صار المجمع قسم من الجنس ونوعاً له مثلاً
الى طين اذا نسب الى الانسان فهو داخل في قوامه وما به تسميته كذا نسب الى الحيوان
صار جواً تاماً طفاً وهو قسم من الحيوان اذا تصور هذا ففصل الجنس على جاز ان
يكون له فصل جوهري جاز ان يتركب من امرين بنى ويارى وكثيراً من مثله
في الوجود وقد استع انهاء عن ذلك بناء على ان كل ما به لها فصل لانه ان
يكون لها جنس فليسلف ذلك ويجب ان يكون له اى تجب له على فصل مقوم
لوجوب ان يكون تحت النوع وفصل النوع بالقياس الى الجنس مقوم
والنوع السافل يجب ان يكون له فصل مقوم ويتبع ان يكون له فصل مقوم اما
الاول

الاول فلو وجب ان يكون قومه نوع جنس وما لا جنس لانه ان يكون له فصل
بميزه عن مثله كان في ذلك الجنس واما الثاني فلامتناع ان يكون تحت
النوع والالوان لم يكن سافلاً والمنسوبات سواء كانت انواعاً او اجناساً
يجب ان يكون لها فصل مقومات لان فوقها اجناساً وفصل مقومات
لان تحتها انواعاً وكل فصل مقوم النوع العالي او الجنس العالي فهو مقوم
السافل لان العالي مقوم السافل وهو مقوم المقوم مقوم من غير عكس كما
اى ليس كل مقوم السافل فهو مقوم للعالي لانه قد ثبت ان جميع المقومات
العالي مقومات السافل فلو كان جميع مقومات السافل مقومات العالي
لم يكن بين العالي والسافل فرق واما قال من غير عكس كل لان بعض مقوم
السافل مقوم للعالي وهو مقوم للعالي وكل فصل يقسم الجنس السافل وهو
مقسم للعالي لان معنى تقسيم السافل بتفصيله نوع وكل يحصل السافل يحصل
العالي فيكون العالي حاصل ايضاً في ذلك النوع وهو معنى تقسيم العالي
ولا يعكس كما اى ليس كل تقسيم العالي للسافل لان فصل السافل
مقسم للعالي وهو لا يقسم السافل بل يقومه ولكن يعكس جزئياً فان بعض
مقسم العالي مقوم السافل وهو مقوم السافل قال الفصل الرابع من الترتيب
الى قوله في العموم المقوم من قول قد سلف لك ان نظرك المنطق ايا في قول
الشارح اوفى الجواب وكل منها مقومات يتوقف موقفها عليها ومواقع الفرق
من بيان مقومات الفعل الشارح فلهذا جاز ان يشرع فيه فالقول في
المعروف باستلزام مقومه تصور الشيء او استلزامه من كل ما عداه والجنس

هذا الفصل الرابع

بقصور الشئ بقصوره بوجه ما والا كان الاعم من الشئ او الاخر منه فهو قائم لا ينفك
بستند بقصوره بقصوره ذلك الشئ بوجه ما والا كان قويا او متبازة عن كل ما
عده مستدركا لان كل خوف وجهه بقصوره بقصور الشئ بوجه ما بل الماد ان تصور بكنة
الحقيقة وهو الحد السام كالميو ان الساطع فان تصور به يستند بقصوره حقيقة
الان ما قال او متبازة عن كل ما عده لبتا ول الى النقص والرسوخ فان
تصوره بها لا يستند بقصوره حقيقة الشئ بل متبازة عن جميع اغياره نعم الموقف اما ان
يكون نفس الموقف او غيره لا جاز ان يكون نفس الموقف لوجوب ان يكون
علوه ما قبل الموقف الشئ لا يصح قبل نفسه فحين ان يكون غير الموقف ولا يصح
اما ان يكون مساويا او اقوى او اخص منه او مباين له لا سبيل الى ان يجمع من الموقف
لا ينافي في افادة التعريف فان المقصود من التعريف اما تصور حقيقة الموقف
واما متبازة عن جميع ما عده والاعم من الشئ لا ينفك شئنا منها ولا الى انه
اخص منه كونه اخصي لا يخل وجوده في العقل فان وجوده الخاص في العقل يستند
وجود العام واما بوجه العام في العقل دون الخاص وايضا يستند والحق
الخاص ومعاذاته اكثر فان كل شرط ومعاذاته عام فمعاذاته الخاص ولا ينفك
وما يكون شرط ومعاذاته اكثر يكون وقوعه في العقل اقل وما يوافق وجوده
في العقل فهو اخص عند العقل والموقف لا بد ان يكون اجلي من الموقف ولا الى انه
مباين لان الاعم والافضل الم يعلو الموقف مع قرنها الى الشئ فالميادين بطريق الا
لاية في غاية البعد فحين ان يكون الموقف مساويا للموقف في العموم والمفهوم
وكل مفرد في الموقف صدق عليه الموقف وبالعكس وما وقع في عبارة العموم

منه

اول من الماوات

من ان لا بد ان يكون جامعا وما عداه مظهرا ومنكسرا يجمع الى ذلك فان من
الجمع ان يكون الموقف متساويا لكل واحد من افراد الموقف بحيث لا ينفك منها
وهذا المعنى لازم للكلية الثانية الفاتحة كما صدق عليه الموقف صدق عليه الموقف
ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يخل فيه شئ من اغيار الموقف وهو ملازم للكلية
الاولى والا فلا بد ان يتلوا في الشئ في الشئ اي في وجد الموقف وجد الموقف
وهو عين الكلية الاولى والا فكل ما سالتنا في الانتفاء اي متى انقضى الموقف
انقضى الموقف وهو ملازم للكلية الثانية فانه اذا صدق قولنا كل صدق عليه
الموقف صدق عليه الموقف فكل ما يصدق عليه الموقف لم يصدق الموقف وبالعكس
قال وبسبب هذا انما ان كان بالجنس او اقوى الموقف اما واحد او اخص وكل واحد
منها اما عام او ناقص فلهذا انما اربعة فاعلم انما ينفك عن الجنس اخص
الفرعين كقولنا الانسان بالحيوان الساطع اما شبيهة جدا فقلنا في الشئ
وهو لا شئ له على الذاتيات مانع عن دخول الاخبار الجانبية فيه واما شبيهة
تماما فذكر الذاتيات فيه تمامها والحد ان قص ما يكون بالفضل القريب وهو
او قريب بالجنس البعيد كقولنا الانسان بالساطع او بالجنس الساطع اما ان
حد فلا ذكرنا واما ان يافض فخرج بعض الذاتيات عنه والرسوخ تمام ما ينفك
من الجنس القريب والخاصة كقولنا بالحيوان الضاحك اما ان يفسد فكلان يتم
الدار ان شئ ما كان توفيقا بالخاصة الذي هو من الشئ فيكون توفيقا
بالاثر واما ان ياتم فكل ما به الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب
وقد ينفك بجنس بالثني والرسوخ ان قص ما يكون بالخاصة وحدها او بالخاصة

البعيدة

العالم قديم لانه واشد القديم وكل اشرف القديم

قديم العالم قديم

كقريب الانسان بالضاكت او بالجسم الضاكت اما كونه رسما ظاهرا واما كونه
 ناقضا فلهي بعض اجزاء الرسم التام عنه لا يقال بهتها اقسام اخرى من التعريف
 بالعرض العام مع الفصل او مع الخاصة او بالافضل مع الخاصة لا بالافضل العام
 هذه الاقسام لان العرض من التعريف اما التميز او الالطاف على الذاتيات والتميز
 العام لا يميز شيئا منها فلا فائدة في تفرع الفصل او الخاصة واما المركب من الفصل
 والخاصة فالافضل فيه يميز التميز والاطلاع على الذات فلا حاجة الى انهم الى الخاصة اليه
 وان كانت مفيدة للتميز لان الفصل فاده مع شي آخر وطريق المحر في التام
 الاربعة ان يقال التعريف اما مجرد الذاتيات وهو الحد التام او بعضها وهو
 الحد الناقص وان لم يكن مجرد الذاتيات فاما ان يكون بالجنس القريب
 والخاصة وهو الرسم التام او بغير ذلك وهو الرسم الناقص **قال** ويجب
 الاخر اذ عن تعريف الشيء باباوية في المعرفة والمبالاة **اقول** اخذ ان يبين
 وجوه اختلاف التعريف ليجتزع عنها دس اما معقوبة او عقلية اما المنعوية فمنها
 تعريف الشيء باباوية في المعرفة والمبالاة اي يكون العلم باحدهما مع العلم
 بالآخر للبل باحدهما مع الجهل بالآخر كتعريف الحركة بما ليس يكون فاقتهما
 بالمرتبة الواحدة من العلم والجهل فمن علم احدهما علم الآخر او جهل احدهما جهل
 الآخر والموقف يجب ان يكون اقدم معرفة لان معرفة الموقوف على معرفة
 الموقوف عليه مقدمة على الموقوف ومنها تعريف الشيء بما يتوقف معرفة عليه
 اما بالمرتبة واحدة وبشيء دورا معترفا واعترافا بـ **الشيء** دورا معترفا او شالها
 في الكتاب فظاهر واما الاغايطة العقلية فانما يتصور ان احوال الانسان **الوقوف**
 بغيره

بغيره وذلك بان يستعمل في التعريف كما استعمال الالفاظ القريبة الوثنية
 مثل ان يقال النار اسطقس فوق الاسطفات وكما استعمال الالفاظ المجازية
 فان الغالب مبادرة المعاني الحقيقية الى الفهم وكما استعمال الالفاظ المشتركة
 فان الاشتراك محل الفهم المعنى المقصود ثم لو كان للتسامع علم بالالفاظ
 الوحشية او كان هناك قرينة دالة على المراد جاز استعمالها **الوقوف**

كتبت بيدي ولفظ بشهد لي
 يا قارئ الخط لا تشك
 فكل صاحب الخطه في غير محل

1. The first thing I did was to
go to the bank and see
what was going on. I found
that the water was very low
and that the boats were
all stuck in the mud.

2. I then went to the
market and saw that
the prices of the goods
were very high. I found
that the people were
all very poor.

3. I then went to the
school and saw that
the children were all
very poor. I found
that the teachers were
all very poor.

4. I then went to the
hospital and saw that
the patients were all
very poor. I found
that the doctors were
all very poor.

5. I then went to the
church and saw that
the people were all
very poor. I found
that the ministers were
all very poor.

6. I then went to the
court and saw that
the judges were all
very poor. I found
that the lawyers were
all very poor.





هذا كتاب تصديقات صاحب الكتاب

ما لا يحق غفر الله

والعجز

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل

من الذنوب اغصور فاهم
الريبة ومن واقتمهم

الفرق بين غفر الله الكلام وما حد

الكلام الخويلد الملك جمال
بعد الظهير وما حد الكلام

نقيل بعد الاموال
وسا له علم ما حد انما انما

فقد على امر حق من الله
وهي كما سلف انما انما

الحمد لله الذي جعل
من الذنوب اغصور فاهم

الحمد لله الذي جعل
من الذنوب اغصور فاهم

الحمد لله الذي جعل
من الذنوب اغصور فاهم



[Faint handwritten text at the bottom of the page]

فقيه الحنفية
ابن عبد الله

بالفعل او المعرف بالقوة دخلت الشرطية تحت المحلولة قالوا في ان
يجوز قبل لا يخلو من الشرطية ويقال الحكم عليه في الشرطية
كانا مفردين بين محله لا لا فتولدت هذا هو المعنى لا كونه الشئ في
الشعاع وقيل صواب ان يقال ان الشرطية ان دخلت الى مقبضين
ولا في محله لا يخلو عليه مثل زيد اذ هو قائم فانه جميع الخلق
بغيره لان الحكم في مقبضيه هو ليس بواجب من اما ان لا يخلو
بعض المقبضين المذكورة عليه اما ثانيا فانه ان دخلت الشرطية الى مقبضين
فالشروط لا يكون مقبضين فلا يخلو الى مقبضين فان ادخلت الشرطية
المعروف اخرها ان يكون مقبضيا لا يكون مقبضيا فان ادخلت الشرطية
طاعة كانت مقبضية للصدق والكذب ثم ادخلت الشرطية
الشرطية على ذلك ان كانت الشرطية في غير ان يكون مقبضية
للصدق في الكذب ثم ادخلت الشرطية في غير ان يكون مقبضية
في غير ان يكون مقبضية في غير ان يكون مقبضية في غير ان يكون مقبضية
ليس مقبضين لا عند الشرطية لا عند التحليل والشرطية انما هي
وهي التي لا الشرطية قد استعملت ومنفصلة فالمقبض هو الذي
تحكم فيها بصدق مقبضية ولا صدقها على تقدير ان يكون حكم فيها
بصدق مقبضية على تقدير ان يكون في مقبضه موجبة كقولنا ان كان هذا
اشا ناك هو حيوان فان الحكم فيها بصدق المقبضية على تقدير صدق
الاشا نية وان حكم فيها بصدق مقبضية على تقدير ان يكون في مقبضه
سالبة كقولنا ليس ان كان هذا اشا ناك فان الحكم فيها بصدق
للمقابلة على تقدير الاشا نية والمقبض هو الذي يحكم فيها بالاشا نية

هذا هو المعنى لا كونه الشئ في
الشعاع وقيل صواب ان يقال ان الشرطية ان دخلت الى مقبضين
ولا في محله لا يخلو عليه مثل زيد اذ هو قائم فانه جميع الخلق
بغيره لان الحكم في مقبضيه هو ليس بواجب من اما ان لا يخلو
بعض المقبضين المذكورة عليه اما ثانيا فانه ان دخلت الشرطية الى مقبضين
فالشروط لا يكون مقبضين فلا يخلو الى مقبضين فان ادخلت الشرطية

هذا هو المعنى لا كونه الشئ في
الشعاع وقيل صواب ان يقال ان الشرطية ان دخلت الى مقبضين
ولا في محله لا يخلو عليه مثل زيد اذ هو قائم فانه جميع الخلق
بغيره لان الحكم في مقبضيه هو ليس بواجب من اما ان لا يخلو
بعض المقبضين المذكورة عليه اما ثانيا فانه ان دخلت الشرطية الى مقبضين

بين المقبضين في الصدق والكذب معا اي بانها لا يصدقان ولا
يكفان اوفي الصدق فقط اي بانها لا يصدقان ولكنها قد يكفان
اوفي الكذب فقط اي بانها لا يكفان وربما يصدقان او يفي في
ذلك الشئ فان حكم فيها بالاشا نية في مقبضه موجبة لما اذا كان
الحكم فيها بالاشا نية في الصدق والكذب معا سبب حقيقة كقولنا اما
ان يكون هذا العدد زوجا او فرقا فان قلنا هذا العدد زوج وهذا
العدد فرقا لا يصدقان معا ولا يكفان واما اذا كان الحكم فيها بالاشا نية
في الصدق فقط في مقبضه الموجبة كقولنا اما ان يكون هذا الشئ حجرا
او حجرا فان قلنا هذا الشئ حجر وهذا الشئ حجر لا يصدقان ولا يكفان
يكفان بان يكون هذا الشئ حجرا واما اذا كان الحكم فيها بالاشا نية
في الكذب فقط في مقبضه سالبة كقولنا اما ان يكون هذا الشئ حجرا
او لا حجرا فان قلنا هذا الشئ لا حجرا وهذا الشئ لا حجرا لا يكفان
واما ان كان الشئ حجرا وحجرا معا لا يصدقان لان يكون حيوانا
وان حكم فيها بالاشا نية في مقبضه سالبة فان كان الحكم فيها
بالاشا نية في الصدق والكذب معا كانت سالبة حقيقة كقولنا ليس
ان يكون هذا الانسان اسودا او لونا فانما يجوز اجتماعهما ويجوز
ارتقاها وان كان الحكم فيها بالاشا نية في الصدق فقط كانت سالبة
ساقطة للبح كقولنا ليس ان يكون هذا الانسان اسودا او حيوانا
فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتقاها وان لم يكن ان يكون الاشا نية
موجودا بل هو حيوان وهو حيوان لان الحكم فيها بالاشا نية في الكذب
فقط كانت سالبة ساقطة للبح كقولنا ليس ان يكون هذا الانسان

هذا هو المعنى لا كونه الشئ في
الشعاع وقيل صواب ان يقال ان الشرطية ان دخلت الى مقبضين
ولا في محله لا يخلو عليه مثل زيد اذ هو قائم فانه جميع الخلق
بغيره لان الحكم في مقبضيه هو ليس بواجب من اما ان لا يخلو
بعض المقبضين المذكورة عليه اما ثانيا فانه ان دخلت الشرطية الى مقبضين

هذا هو المعنى لا كونه الشئ في
الشعاع وقيل صواب ان يقال ان الشرطية ان دخلت الى مقبضين
ولا في محله لا يخلو عليه مثل زيد اذ هو قائم فانه جميع الخلق
بغيره لان الحكم في مقبضيه هو ليس بواجب من اما ان لا يخلو
بعض المقبضين المذكورة عليه اما ثانيا فانه ان دخلت الشرطية الى مقبضين

هذا هو المعنى لا كونه الشئ في
الشعاع وقيل صواب ان يقال ان الشرطية ان دخلت الى مقبضين
ولا في محله لا يخلو عليه مثل زيد اذ هو قائم فانه جميع الخلق
بغيره لان الحكم في مقبضيه هو ليس بواجب من اما ان لا يخلو
بعض المقبضين المذكورة عليه اما ثانيا فانه ان دخلت الشرطية الى مقبضين

روسيا او نيجيا فانه يجوز ارتفاعها دون اجتماعها لا يقال
السؤال الجليل والمفصل والمفصل على ما ذكرتم سابقا في هذا الموضع
الاتصال والافصال فلا يكون جديا متصلا ومتفصلا لانها ما
يكن فيها العمل والافصال والافصال لا يتحقق لغير هذا
الاسم على السؤال فيكون بالحق على الاتصال وهو
الاصطلاح لا يفسد على الوجه المذكور في السؤال في
المتابعة المحقة للقول اما في الوجه فليحقق معنى الاتصال
الاتصال والافصال في السؤال فيكون بينهما اياها في الامور
المتحدة كانت متحدة وان كانتا في القضية الاولى والمتصلة والمتصلة
ليسا من اشياءها بل من اشياءهم فتمت القضية لا يتحقق لا يتحقق
ان التي الذات من وضع القضية في الاشياء الاولى وما ذكرنا في
الشروطية فيكون في الامور على سبيل الاستلزام الفصل الاول في
العملية الم
المقدمة القضية في العملية والشروطية فيكون ان
الحكاية وانما قد يكون على الشرطية لبيانها والبسطة مقدم على الشرطية
طبعا فالعملية انما تقدمت لغيرها فتمت الحكم على وجهي موضوعه
قد وضع الحكم على وجهي وطبقه وهو وجهي الحكم على وجهي
بينهما ترتب الحكم بالموضوع وفيه نسبة حكمية وكان من جهة الموضوع
والمحلول ان يغير عنها ما يقتضيه ذلك من جهة النسبة الحكمية
بالفظ واللفظ الذي هو البسطة لانها على النسبة في القضية فيكون
باسم الدليل فيكون في الشرطية فيكون في النسبة الحكمية
اما النسبة التي هي في الاشياء السالبة اما وقوع النسبة في الاشياء

هذا هو المطلوب في هذا الموضع
فانما قد يكون على الشرطية لبيانها
طبعا فالعملية انما تقدمت لغيرها
قد وضع الحكم على وجهي وطبقه
بينهما ترتب الحكم بالموضوع
والمحلول ان يغير عنها ما يقتضيه
بالفظ واللفظ الذي هو البسطة
باسم الدليل فيكون في الشرطية
اما النسبة التي هي في الاشياء

هذا هو المطلوب في هذا الموضع
فانما قد يكون على الشرطية لبيانها
طبعا فالعملية انما تقدمت لغيرها
قد وضع الحكم على وجهي وطبقه
بينهما ترتب الحكم بالموضوع
والمحلول ان يغير عنها ما يقتضيه
بالفظ واللفظ الذي هو البسطة
باسم الدليل فيكون في الشرطية
اما النسبة التي هي في الاشياء

هذا هو المطلوب في هذا الموضع
فانما قد يكون على الشرطية لبيانها
طبعا فالعملية انما تقدمت لغيرها
قد وضع الحكم على وجهي وطبقه
بينهما ترتب الحكم بالموضوع
والمحلول ان يغير عنها ما يقتضيه
بالفظ واللفظ الذي هو البسطة
باسم الدليل فيكون في الشرطية
اما النسبة التي هي في الاشياء

اولا وقومها الذي هو الاشياء السالبة ان كان المراد الاول فيكون
القضية في الاشياء وهو وقوع النسبة او لا وقوعها في الابدان بل في
بيان اخرى وان كان المراد الثاني كانت النسبة التي هو مورد
والسلب جزء آخر فليكن عليها بالفظ اخو والافصال ان اجزا العملية
او من جهة اخرى ان يكون عليها باللفظ اخو والافصال ان اجزا العملية
وكان قد بينا في ربط الحكم بالموضوع اشارة الى ان النسبة ما لم يقترن
معها الوقوع والوقوع لم تكن رابطة ولا حاجة الى الالة على النسبة
التي هي مورد الاشياء السالبة فان اللفظ الدال على وقوع النسبة وال
على النسبة فيقال ان من القضية يتاويل بعبارة واحدة وهذا
اختراجه او اوجده في قضية الاشياء وتلخص في الرابطة او الالة
تدل على النسبة الرابطة وهي غير مستقلة لتوقفها على الحكم على وجهي
لكنها قد يكون في قالب الاسم كقولنا المثال المذكور وفيه نسبة
وقد يكون في قالب العمل كقولنا في زمانه واما في النسبة
للمعية باعتبار الرابطة انما هي في الاشياء لانها ان تكون فيها كانت
ثلاثية لاثنائية على ثلاثة الفاظ لثلاثة معان وان حدثت لشروط
الذين باعتبارها كانت ثنائية لعدم اشتغالها الا على جزئين بالذات
وقد بينا في بعض اللغات اشارة الى ان اللغات مختلفة في استعمال الرابطة
فان لغة العرب ربما تستعمل الرابطة وربما لا تستعملها في اشارة القول
الذي اعلمنا في لغة اليونان فيجب ذكر الرابطة الوضائية دون غيرها
على ما تقدمت في السمع والسمع لا يستعمل القضية خالصة عنها اسما فقط
كقولهم هت جوده واما في لغة كقولهم جوده فيكون

هذا هو المطلوب في هذا الموضع
فانما قد يكون على الشرطية لبيانها
طبعا فالعملية انما تقدمت لغيرها
قد وضع الحكم على وجهي وطبقه
بينهما ترتب الحكم بالموضوع
والمحلول ان يغير عنها ما يقتضيه
بالفظ واللفظ الذي هو البسطة
باسم الدليل فيكون في الشرطية
اما النسبة التي هي في الاشياء

هذا القسم ثان للعلمية باعتبار النسبة
الحكيمة التي تدل على الواسطة قلنا النسبة ان كانت نسبة بها سمع ان
بقا الموضوع محمول كانت القضية موجبة كسب الحيوان الى الانسان فاما
بثبوتها سمع ان يقال الانسان حيوان وان كانت قضية صحيح ان يقال
الموضوع ليس محمول فالقضية سالبة كسب الحيوان الى الانسان فاما هنا
سلبية سمع ان يقال الانسان ليس محمول هذا لا يشمل اقتضابا للحيوان
فاننا قلنا الانسان حيوان سمع ان كانت القضية موجبة والنسبة التي فيها الموضوع
ان يقال الانسان حيوان سمع ان كانت القضية سالبة والنسبة التي فيها الموضوع
سالبة والنسبة التي فيها ليست قضية سمع ان يقال الانسان حيوان
فالصواب ان يقال الحكم والقضية اما بان الموضوع محمول الى الحيوان
محمول او يقال الحكم اما بالبقاء النسبة او انقراضها وذلك لخط

وهذه النسبة ان كانت آفة هذا القسم ثان للعلمية باعتبار النسبة
الحكيمة التي تدل على الواسطة قلنا النسبة ان كانت نسبة بها سمع ان
بقا الموضوع محمول كانت القضية موجبة كسب الحيوان الى الانسان فاما
بثبوتها سمع ان يقال الانسان حيوان وان كانت قضية صحيح ان يقال
الموضوع ليس محمول فالقضية سالبة كسب الحيوان الى الانسان فاما هنا
سلبية سمع ان يقال الانسان ليس محمول هذا لا يشمل اقتضابا للحيوان
فاننا قلنا الانسان حيوان سمع ان كانت القضية موجبة والنسبة التي فيها الموضوع
ان يقال الانسان حيوان سمع ان كانت القضية سالبة والنسبة التي فيها الموضوع
سالبة والنسبة التي فيها ليست قضية سمع ان يقال الانسان حيوان
فالصواب ان يقال الحكم والقضية اما بان الموضوع محمول الى الحيوان
محمول او يقال الحكم اما بالبقاء النسبة او انقراضها وذلك لخط

فاما ان بين يدينا اشارة الى الموضوع وان كان كليا
فاما ان بين يدينا اشارة الى الموضوع من الكثرة او البعثة او لم يبين
الدال عليها اي على كية افراد في سورة اخذ من سورة الملك كذا في المحققين
وعجبت به كذا في اللغز الدال على كية افراد جسمها وعجبت بها
فان يبين فيها كية افراد الموضوع من القضية محصورة وسورة اما انها
محصورة افراد موضوعها واما انها سورة فلو شئنا ان نعلم على سورة وهي

وهي اشارة محصورة لوجه اقتسام لا يلزمكم فيها اشارة على كل فرد
على بعضها واما ما كان اما بالاجاب بالسلب فان كان الحكم فيها على كل
الفرد فمضى كية ما موجبة وسورة على كل فرد واحد لا على الكل المحمول
كقولنا كل نار حارة اي واحد واحد من افراد النار حارة واما سائبة
سورة الاشارة ولا واحد كقولنا الاشياء ولا واحد من الاشياء سمع ان
كان الحكم على بعض افراد هي قضية اما موجبة وسورة على بعض واحد
كقولنا بعض الحيوان واحد من الحيوان الانسان اي بعض افراد الحيوان
او واحد من افراد الانسان واما سائبة وسورة على بعض واحد
ليس كقولنا ليس كل حيوان باحسان والعرق بين الاسود والبيض ان ليس كل
دال على رفع الاجاب الكلي المطابقة وعلى السلب الجزئي بالانقراض وليس
وبعض ليس بالعكس من ذلك اسان ليس كل دال على رفع الاجاب الكلي
بالمطابقة فلو اننا قلنا كل حيوان انسان يكون معناه ثبوت الانسان
لكل واحد واحد من افراد الحيوان وهو الاجاب الكلي وان قلنا ليس كل
حيوان باحسان يكون معناه الصحيح انه ليس ثبوت الانسان لكل واحد
من افراد الحيوان وهو وضع الاجاب الكلي اما ان دال على السلب الجزئي
بالانقراض فلو اننا قلنا ان رفع الاجاب الكلي فاما ان يكون مسلويا عن كل
واحد واحد هو السلب الكلي او يكون مسلويا عن البعض ثبنا البعض على
كله التقديرين بعد ذلك السلب الجزئي جزوا فالسلب الجزئي من قوله واما
مفعول ليس كل اي رفع الاجاب الكلي ومن لوازمه فيكون ولا نعلم على
الانقراض مفعول ليس كل وهو وضع الاجاب الكلي اعم من السلب على الكل
ان السلب الكلي والسلب على البعض اي السلب الجزئي فلو يكون ولا على السلب
الجزئي

وهي اشارة محصورة لوجه اقتسام لا يلزمكم فيها اشارة على كل فرد
على بعضها واما ما كان اما بالاجاب بالسلب فان كان الحكم فيها على كل
الفرد فمضى كية ما موجبة وسورة على كل فرد واحد لا على الكل المحمول
كقولنا كل نار حارة اي واحد واحد من افراد النار حارة واما سائبة
سورة الاشارة ولا واحد كقولنا الاشياء ولا واحد من الاشياء سمع ان
كان الحكم على بعض افراد هي قضية اما موجبة وسورة على بعض واحد
كقولنا بعض الحيوان واحد من الحيوان الانسان اي بعض افراد الحيوان
او واحد من افراد الانسان واما سائبة وسورة على بعض واحد
ليس كقولنا ليس كل حيوان باحسان والعرق بين الاسود والبيض ان ليس كل
دال على رفع الاجاب الكلي المطابقة وعلى السلب الجزئي بالانقراض وليس
وبعض ليس بالعكس من ذلك اسان ليس كل دال على رفع الاجاب الكلي
بالمطابقة فلو اننا قلنا كل حيوان انسان يكون معناه ثبوت الانسان
لكل واحد واحد من افراد الحيوان وهو الاجاب الكلي وان قلنا ليس كل
حيوان باحسان يكون معناه الصحيح انه ليس ثبوت الانسان لكل واحد
من افراد الحيوان وهو وضع الاجاب الكلي اما ان دال على السلب الجزئي
بالانقراض فلو اننا قلنا ان رفع الاجاب الكلي فاما ان يكون مسلويا عن كل
واحد واحد هو السلب الكلي او يكون مسلويا عن البعض ثبنا البعض على
كله التقديرين بعد ذلك السلب الجزئي جزوا فالسلب الجزئي من قوله واما
مفعول ليس كل اي رفع الاجاب الكلي ومن لوازمه فيكون ولا نعلم على
الانقراض مفعول ليس كل وهو وضع الاجاب الكلي اعم من السلب على الكل
ان السلب الكلي والسلب على البعض اي السلب الجزئي فلو يكون ولا على السلب
الجزئي

هذا القسم ثان للعلمية باعتبار النسبة
الحكيمة التي تدل على الواسطة قلنا النسبة ان كانت نسبة بها سمع ان
بقا الموضوع محمول كانت القضية موجبة كسب الحيوان الى الانسان فاما
بثبوتها سمع ان يقال الانسان حيوان وان كانت قضية صحيح ان يقال
الموضوع ليس محمول فالقضية سالبة كسب الحيوان الى الانسان فاما هنا
سلبية سمع ان يقال الانسان ليس محمول هذا لا يشمل اقتضابا للحيوان
فاننا قلنا الانسان حيوان سمع ان كانت القضية موجبة والنسبة التي فيها الموضوع
ان يقال الانسان حيوان سمع ان كانت القضية سالبة والنسبة التي فيها الموضوع
سالبة والنسبة التي فيها ليست قضية سمع ان يقال الانسان حيوان
فالصواب ان يقال الحكم والقضية اما بان الموضوع محمول الى الحيوان
محمول او يقال الحكم اما بالبقاء النسبة او انقراضها وذلك لخط

فاما ان بين يدينا اشارة الى الموضوع وان كان كليا
فاما ان بين يدينا اشارة الى الموضوع من الكثرة او البعثة او لم يبين
الدال عليها اي على كية افراد في سورة اخذ من سورة الملك كذا في المحققين
وعجبت به كذا في اللغز الدال على كية افراد جسمها وعجبت بها
فان يبين فيها كية افراد الموضوع من القضية محصورة وسورة اما انها
محصورة افراد موضوعها واما انها سورة فلو شئنا ان نعلم على سورة وهي

هذا القسم ثان للعلمية باعتبار النسبة
الحكيمة التي تدل على الواسطة قلنا النسبة ان كانت نسبة بها سمع ان
بقا الموضوع محمول كانت القضية موجبة كسب الحيوان الى الانسان فاما
بثبوتها سمع ان يقال الانسان حيوان وان كانت قضية صحيح ان يقال
الموضوع ليس محمول فالقضية سالبة كسب الحيوان الى الانسان فاما هنا
سلبية سمع ان يقال الانسان ليس محمول هذا لا يشمل اقتضابا للحيوان
فاننا قلنا الانسان حيوان سمع ان كانت القضية موجبة والنسبة التي فيها الموضوع
ان يقال الانسان حيوان سمع ان كانت القضية سالبة والنسبة التي فيها الموضوع
سالبة والنسبة التي فيها ليست قضية سمع ان يقال الانسان حيوان
فالصواب ان يقال الحكم والقضية اما بان الموضوع محمول الى الحيوان
محمول او يقال الحكم اما بالبقاء النسبة او انقراضها وذلك لخط

بلا التزام لان العام لا يلائم على الخاص بعد الا ان الشك في
 اننا نقول دفع الاجاب الكلي ليس من السلب بل من التام
 عن البعض مع الاجاب السلب في هو السلب عن البعض
 كان مع الاجاب بعض ولا يكون منوطة بل يكون في التام
 السلب الكلي فالسلب في التام ليس هو السلب العام في التام
 منها يكون منوطة بالامر لا بالامر العام لان فيكون
 السلب في الامر المنوطة دفع الاجاب الكلي فيكون ليس
 كل من السلب في التام في دفع الاجاب الكلي صدق السلب
 البعض لان لو كان المحمول سلبا عن شيء من الافراد كان ثابتا
 لكل المقدرة بخلاف هذا خلف واما ان ليس بعض بعض ليس بدلائل
 على السلب في المطابقة فقط لاننا قلنا بعض الحيوان ليس بشيء
 او ليس بعض الحيوان انسانا يكون مفهوما الصريح سلبا انسانا عن
 افراد الحيوان للتصريح بالعنف والاحتياط في السلب غير وهو
 السلب الجزوي واما اننا لان على دفع الاجاب الكلي بالافراد
 فلا محمول ان كان سلبا عن بعض الافراد لا يكون ثابتا لكل
 الافراد فيكون الاجاب الكلي مرتفعا هذا هو الفرق بين ليس كل
 والاخرين واما الفرق بين الاخرين فهو ان ليس بعض قد يكون
 السلب الكلي لان البعض غير معين فان بعض بعض الافراد خارج
 عن مفهوم الجزئية فاشبه الكمية ونبات النقي وكان الكثرة في سياق
 النقي بقية العموم كذلك هي الصيغة لان احقر ان منهم من السلب
 في اي بعض كان وهو السلب الكلي بخلاف بعض ليس فان البعض هنا

لما

هو السلب

مفهومها

فاننا قلنا ان السلب الكلي
 ليس هو السلب العام في التام
 لان السلب الكلي في التام ليس
 هو السلب العام في التام
 لان السلب الكلي في التام ليس
 هو السلب العام في التام

ههنا وان كان بعض غير معين الا انه ليس واقعا في سياق النقي
 بل السلب انما هو وارد عليه وبعض ليس قد لا يكون للايجاب حتى
 اذا قيل بعض الحيوان ليس بشيء انريد الاشارة للاشياء
 بعض الحيوان لا سلب الاشارة عنه وقرئ ما بينهما كما استغف
 على بخلاف ليس بعض اذا لم يكن تصور الاجاب مع تقدم خوف
 السلب على الموضوع **فان** لم يكن فيها كناية الافراد
ان ما مر كان اذا بين في القضية كناية اقرب للموضوع ولما
 اذا لم يكن فالاجماع اما ان تصح القضية لان يصدق كناية وجوبه بان
 يكون الحكم فيها على افراد الموضوع او لم تصح بان يكون الحكم على
 طبيعة الموضوع نفسها الا على الافراد فان لم يصدق لا يصدق كلية
 وجوبه سبب طبيعة لان الحكم فيها على نفس الطبيعة فهو من الحيوان
 جنس الاشارة فان الحكم بالجنسية وعرضية ليس على ما صدق
 عليها الحيوان والافراد من الافراد على نفس طبيعتها فان صلتها
 لان يكون كلية وجوبه سبب مملكة لان الحكم فيها على افراد موضوعها
 وهذا هو بيان كناية كقولنا الانسان في خبر والافراد ليس في
 خبر ما صدق عليه الانسان من الافراد في خبر وليس في خبره ان
 ان الجملة باعتبار الموضوع مخصصة في اربعة اقسام اولها ان تقول
 في التميم موضع العمية اما حتى او كلي فان كان جزئيا فهي
 شخضية وان كان كلياً فاما ان يكون الحكم فيها على نفس الطبيعة الكلي او
 على ما صدق عليه من الافراد فان كان الحكم على نفس الطبيعة فهي
 كلية وان كان على ما صدق عليه من الافراد فاما ان يبين كناية

بعض

سلب

والفاعل والاداء على ما ينبغي في محال المحال ان شاء الله تعالى
 وانما نقول هذه الاسول فنقول قولنا كل **ل** بعينه ان يجب
 للشيء وشره حقيقة كانا حقيقة الحقيقة للشيء في العلم
 وانما يجب للشيء وشره خارجا عن الوجود الخارج للشيء في الخارج
 اما الاول فنقول بكل ما لو وجد كان **ل** من افراد الكثرة فهو
 لو وجد كان **ل** فانه ليس على ما له وجود في الخارج فخطا
 على كل ما له وجود سواء كان موجودا في الخارج او كونه
 في ان لم يكن موجودا فانه على اقله المقدرة الوجودية كونه
 كل مقادير وان كان موجودا فانه على اقله ليس مقصورا على اقله
 بل عليها وعلى افراد المقدرة ان يكون على اشياء حيوان وانما
 قد لا افراد لا مكان لا توافقت في بعض محالها الواجب
 فلا توافقت كل **ل** بذلك لا توافقت في كل مكان
ليس لو وجد كان **ل** وليس **ل** في ما لو وجد كان **ل** فهو
 لو وجد كان **ل** وانما نقول كل **ل** بذلك لا اعتبارا بال
 ان **ل** ليس **ل** لو وجد كان **ل** وليس **ل** كونه لا اعتبارا بال
 بعض ما لو وجد كان **ل** فهو بعينه لو وجد كان **ل** فان الحكم
 في القضية انما هو على افراد **ل** ومن المآخذ ان يكون **ل** ليس
 افراد **ل** فاذ قلنا على اشياء حيوان فاما اشياء الله تعالى ليس
 ليس من افراد الاشياء لان الحكم بعينه على افراد الاشياء ليس
 بصاوق على الاشياء ليس حيوان لان ليس من افراد الاشياء
 قد سبق الاشارة في مطلع باب الكليات الى ان حيزها الحكم على افراد

في قوله ليس بعينه نفس الامر بل يجب ان يكون الفرد فاذ قلنا
 اشياء ليس حيوان فانه من افراد الاشياء كونه من افراد الاشياء
 فلا توافقت لا شيء **ل** فنقول انما كان **ل** لو وجد كان **ل**

في قوله ليس بعينه نفس الامر بل يجب ان يكون الفرد فاذ قلنا
 اشياء ليس حيوان فانه من افراد الاشياء كونه من افراد الاشياء
 فلا توافقت لا شيء **ل** فنقول انما كان **ل** لو وجد كان **ل**

في قوله ليس بعينه نفس الامر بل يجب ان يكون الفرد فاذ قلنا
 اشياء ليس حيوان فانه من افراد الاشياء كونه من افراد الاشياء
 فلا توافقت لا شيء **ل** فنقول انما كان **ل** لو وجد كان **ل**

على افراده ليس بعينه نفس الامر بل يجب ان يكون الفرد فاذ قلنا
 اشياء ليس حيوان فانه من افراد الاشياء كونه من افراد الاشياء
 فلا توافقت لا شيء **ل** فنقول انما كان **ل** لو وجد كان **ل**
و في بعض ما لو وجد كان **ل** فهو بعينه لو وجد كان **ل** وهو
 قولنا لا شيء ما لو وجد كان **ل** فهو بعينه لو وجد كان **ل** ولا
 بالاشياء انما هي كونه من افراد الاشياء **ل** في الاشياء **ل**
 بالاشياء انما هي كونه من افراد الاشياء **ل** في الاشياء **ل**
 فلا توافقت لا شيء **ل** فنقول انما كان **ل** لو وجد كان **ل**
 وبعينه كان **ل** وليس **ل** في بعض ما لو وجد كان **ل** من افراد الكثرة
 بعينه لو وجد كان **ل** فلا توافقت لا شيء **ل** في بعض ما لو وجد كان **ل**
 الوضع لا مثال وهو من افراد الاشياء **ل** وكذا في بعض ما لو وجد كان **ل**
 قولنا لو وجد كان **ل** ولا مثال قد يكون بعينه في الكثرة وكقولنا
 ان كانت الشمس على الارض موجودا وقد يكون بعينه في الاشياء
 كقولنا ان كان الانسان ناطقا فانه ناطق **ل** في بعض ما لو وجد كان **ل**
 ومنه بالاشياء **ل** فاذ قلنا على اشياء حيوان فاما اشياء الله تعالى ليس
 لو وجد كان **ل** انما هو من افراد الاشياء **ل** في بعض ما لو وجد كان **ل**
 لم يكن كقولنا على اشياء حيوان **ل** في بعض ما لو وجد كان **ل**
 بعينه **ل** في بعض ما لو وجد كان **ل** في بعض ما لو وجد كان **ل**
 محصورا في الذات الممتدة واما القضايا التي احدها
 والكل هو غير لا شيء خارج عن ذلك كونه من افراد الاشياء
 والقوة اذ لا معنى للشيء ورواها لا وجود وصف المحول للذات

في قوله ليس بعينه نفس الامر بل يجب ان يكون الفرد فاذ قلنا
 اشياء ليس حيوان فانه من افراد الاشياء كونه من افراد الاشياء
 فلا توافقت لا شيء **ل** فنقول انما كان **ل** لو وجد كان **ل**

في قوله ليس بعينه نفس الامر بل يجب ان يكون الفرد فاذ قلنا
 اشياء ليس حيوان فانه من افراد الاشياء كونه من افراد الاشياء
 فلا توافقت لا شيء **ل** فنقول انما كان **ل** لو وجد كان **ل**

في قوله ليس بعينه نفس الامر بل يجب ان يكون الفرد فاذ قلنا
 اشياء ليس حيوان فانه من افراد الاشياء كونه من افراد الاشياء
 فلا توافقت لا شيء **ل** فنقول انما كان **ل** لو وجد كان **ل**

قوله في المحذور العبرة في
بعض الحكماء كذا ان
لقد اختلفوا في المحذور
المعذور منها
بعض الحكماء كذا ان
لقد اختلفوا في المحذور
المعذور منها

لقد اختلفوا في المحذور
المعذور منها

قوله في المحذور العبرة في
بعض الحكماء كذا ان
لقد اختلفوا في المحذور
المعذور منها

قوله في المحذور العبرة في
بعض الحكماء كذا ان
لقد اختلفوا في المحذور
المعذور منها

قوله في المحذور العبرة في
بعض الحكماء كذا ان
لقد اختلفوا في المحذور
المعذور منها

بالحقيقة اي لا يصدق كل ما لو وجد كان شكلا فهو موجود
كان مرعا للصدق في قولنا بعض ما لو وجد كان شكلا فهو موجود
لو وجد كان ليس مرعا وان كان الحكم متساويا في جميع الاقسام
والمقدرة صدق الكلين معا كقولنا كل انسان حيوان فاذا
يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وعلى هذا فيكون
الباقية **لما عرفت** مفهوم الوجبة الكلية مستلزم ان تعرف
مفهوم باقي المحصور بالقياس عليه فان الحكم في الوجبة الكلية
على بعض ما عليه الحكم في الوجبة الكلية فالامور الغريبة ثم يجب
الكل متحدة ههنا يجب السبع بمعنى السالبة الكلية وضع الايجاب في
عن كل واحد واحد السالبة للوجبة وضع الايجاب عن بعض الاحاد
فكما عرفت الوجبة الكلية بحقيقة والمخرج كذا ان تعرف المحصور
الاخرى بالاعتبارين وقد تقدم الفرق بين الوجبتين الكليةين ولما
الفرق بين الوجبتين فربما في الوجبة الكلية اعم مطلقا من الوجبة
الخارجية لان الايجاب على بعض الاقسام الخارجية يجب على بعض
الاقسام والمعتق مطلقا بدون التعيين وعلى هذا يكون السالبة
الكلية الخارجية اعم من السالبة الكلية الحقيقية وبين السالبتين للوجبتين
سببية جوهرية وذلك في **البحث الثالث في العوارض**
الفنية الكلية اسما معروفة او محسلة لان حروف السلب اما ان يكون
جواشي من الموضوع والمحمول او لا يكون فان كان جواش فاما من
الموضوع كقولنا الله حي جواد او من المحمول كقولنا الله لا عالم او
منهما جميعا كقولنا الله حي لا عالم سميت الفنية معروفة لوجبة

قوله في المحذور العبرة في
بعض الحكماء كذا ان
لقد اختلفوا في المحذور
المعذور منها

موجبة كانت السالبة اما الاولى فمعروفة والموضوع واما الثانية
فمعرفة والمحذور واما الثالثة فمعرفة والطرفين وانما سميت
معروفة لان حروف السلب كليها ولا وغروا ما وضع في الاصل
للسلب لرفع واذا جعل مع غيره كشي واحد فسميت لوجبة
او سلبا او عن شي فمعرفة لانه من موضوع الاصل الى غيره
واما اورد في الثانية مثلا لا دون الثالثة لا فرق علمه
من المثال الاول الموضوع العوارض ومن المثال الثاني المحصور
العوارض فقد علم مثال معروفة العوارض بجميعها وان لم يكن
حرف السلب جواشي من الموضوع والمحمول سميت الفنية محسلة
سواء كانت موجبة او سالبة كقولنا زيدا كان لوليس كان وجبة التسمية
ان حروف السلب التي يمكن جواش في كل من الطرفين وجود
محسلة وبما تضمنه اسم المحصور بالوجبة وضع السالبة مسيطرة
لان البسيطة مالا يجوز له حروف السلب ان كان موجودا فيها الا
ان ليس جواش من طرفيها وانما لا يكون لهما سالا لان جميع الحروف
في السالبة مسيطرة على حروف السالبة لهما **والاعتبار**
باجتماع الفنية **وبالذات** هو الذي ان كان فنية فتن على حروف
السلب يكون سالبة ولما كان الفنية للعوارض مستلزما على حروف
السلب مع ذلك قد يكون موجبة كذا معنى الايجاب والسلب حتى
يرفع الاشياء فمعرفة فان الايجاب هو ايقاع الشيء والسلب
وهو انما للمعتق وكون الفنية موجبة وسالبة بايقاع الشيء و
رفعها لا غير فنية كانت السالبة واختر كانت الفنية موجبة

بمعنى حروف السلب

قوله في المحذور العبرة في
بعض الحكماء كذا ان
لقد اختلفوا في المحذور
المعذور منها

قوله في المحذور العبرة في
بعض الحكماء كذا ان
لقد اختلفوا في المحذور
المعذور منها

قوله في المحذور العبرة في
بعض الحكماء كذا ان
لقد اختلفوا في المحذور
المعذور منها

قوله في المحذور العبرة في
بعض الحكماء كذا ان
لقد اختلفوا في المحذور
المعذور منها

وإن كانا طرفاها عدييين كقولنا كل ما ليس حي أو لا عالم فان
لكم يثبت اللا علية لكل ما صدق عليه انه ليس حي فيكون موجبة
اشتمال كل حرف السلب على كائنات النسبة مرفوعة فهو سائبة وأن
كان طرفاها وجوديين كقولنا اشياء من الخلق جاك فان لكم
في جانب السالكين عن كل ما صدق عليه الخلق فيكون سائبة وإن
لم يكن في شيء من طرفيها سلب فليس الاثنان ولا إيجاب السلب
إلى الا طرفي بل إلى النسبة **والسائبة البسيطة** هي التي
تقال ان يقول العدول ان كان يكون في جانب المحمول ككائن يكون في
جانب الموضوع على ما بين اثنين سائبة في الاحكام ولم يحصل
كل من العدول **الشيء** ثم ان المحمول والعدول **الشيء** كثير
قال الوجه في تخصيص السائبة البسيطة والوجه العدول **الشيء**
الذي في قولنا ما اوجب الخصم **الاول** وهو ان العدول في
الشيء من العدول سائبة في المحمول وذلك لانه في ذلك وقت
ان ساء لكم فان الموضوع وصف الحشيش واخفا وان لكم
على الشيء بالامور الوجودية بخلاف لكم على الامور العددية
فاختلفت القضية بالعدول والخصم **الحشيش** في نفسه وما
خلاف العدول والخصم **العدول** فانه لا يفرق في نفسه
القضية لان العدول والخصم انما يكونان في نفسه الموضوع وهو
غير الحكم وعليه فانه عبارة عن ان الموضوع ولكم على الشيء لا يختلف
باختلاف العبارة عنه واساوجه الخصم **الثاني** فهو اعتبار
العدول والخصم **الحشيش** ومع الضم لان حرف السلب ان كان جزءا

جزء من المحقق فالعقبة معدولة ولا محصلة كيف كان الوضع
ولما كان محققا موجبة واساتية فهذه الاربعة فتنابا موجبة محصلة
كقولنا زيات سالية محصلة كقولنا زيات يجاب وموجبة
معدولة كقولنا زيات كان وسالية معدولة كقولنا زيات ليس
بواحد ولا الثاني بين العقبتين من هذه القضايا الا بين
السلبية المحصلة والموجبة المعدولة واما بين الموجبة المحصلة و
السلبية المعدولة فليس حرف السلب الموجبة ووجوده في السالية
واما بين الموجبة المحصلة والموجبة المعدولة فلو جرد حرف السلب
المعدولة دون المحصلة واما بين الموجبة المحصلة والسالية
المعدولة فلو جرد حرف السلب السالية المعدولة فخلو في الوجه
المحصول واما بين السالية المحصلة والسالية المعدولة فلو جرد
حرف السلب المعدولة وحرف واحدة السالية المحصلة واما
بين الموجبة المعدولة والسالية المعدولة فلو جرد حرف واحدة
الايجاب وحرفين في السلب واما السالية المحصلة والموجبة
المعدولة فبينهما الناس من ان حرف السلب الوجود فبها واحد
فادان قبل زيات ليس يجاب فلا يعلم انها موجبة معدولة واساتية
محصلة بسيطة فلما اضيفت اليها النكرين بين القضايا والفرق
بينها متفرقة فنفى اما فنون السالية البسيطة اعلم الموجبة
المعدولة لان حرف صدق الموجبة المعدولة صدق السالية البسيطة
ولا يعكس اما الاول فلا ينفى فثبت الاول ان حرف صدق
البيان فانه لو لم يصدق سالب البيان غلبت البيان فكون البيان

والله بآياتيه ثابتين له وهو اجتماع التقيين واما الثاني وهو انه

لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الوجهة العدمية فلا يلزم
 الإيجاب لا يصح على العدمية ضرورة أن الإيجاب لا يقع على
 وجود الشيء لا على عدمه فالسلب كان الإيجاب بالمتبدي على
 العدمية بأن السلب على الباطنية ضرورة أن يكون الموضوع
 معدوماً في تصديق السالبة البسيطة لا صدق الإيجاب

المعروف كانه معدوم في انما شريك الباري لا يصير او لا يصدق
شريك الباري غير معدوم لان معنى الاول عدم وجود شريك الباري
ولما كان معدوما صدق سلب كونه موجودا ومعنى الثاني ان

عدم البصر ثابت لشرك البادع فلا بد ان يكون موجودا (فان قيل حتى
يكفي ثبوت شئ واحد وهو قسمة الوجود لا يحتاج الوجود في السلب عند
عدم الموصوفين لم يكن بين الوجوه الكلية والسالبة للموصوفين تناقض
لان السالبة للموصوفين لا تنافي لها مع الوجوه الكلية)

لا يراه احد يصفه ان على المذبح فان من المذبح انما هو المذبح
في اذه الوجوده وسيله عن بعض الافراد للعدوه لا تانفرد
الحكم في الكبر على الافراد الوجوده لكان الحكم والحجج على الافراد

فراج الموعودة ثبت للبرهان اننا انصدقنا ان كانت
فراج موجودة ومعنى السبيل انك تاتي بها واحد في كل
مرة واحدة في كل مرة واحدة في كل مرة واحدة في كل مرة

عنده ذلك تحقق الشافعي حرمنا وأما قول الشافعي لا يقع

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

[illegible]

توبه کما ان بعد فخرنا شريك الابرار ليس بهم حقيقه
وفاهم لا يقيمون شريك الابرار غيرهم لا حقيقه ولا
حاجه فلا يدان الكلام في انقطاع الما حقيقه والحقيقه
وهذه حقيقه حقيقه لكن يفتني بها حال الخلق والماديه
عقلم

الموجودة في مصر في السلك كالموقف على جرد الأوقاف
الموجودة في مصر في السلك كالموقف على جرد الأوقاف

لا يبيح الأعلى وجود محقق كما في الخارجية للموضوع أو مقدورا

والحقيقة الموضوع فلا دخل في بيان الفرق انك قد انما

فإنما هو محققا أو مستلزما فلا حاجة إلى الوقوف على جواب السؤالين
ههنا وبما أن غنيم بنو لوكا لا يجيبان على وجود الموضوع عن
الاجراء فستمر وجود الموضوع في الخارج فلو لم يكن في الخارج

اللفظ أصلاً لأن الحكم وبنا ليس مقصوراً على الوجودات الموجودة في الخارج وإن قسمنا بأن لا يجب أن يستلزم مطلق الوجود فأنسابه يستلزم مطلق الوجود لأن الحكم على ما لا بد أن يكون مقصوراً على

وَلَمْ يَكُنْ الْحُكْمُ بِالْإِسْلَامِ قَبْلَهُ فِي بَيْنِ السَّالِفِينَ وَالْمُؤْتَمِرِينَ وَقُلْتُ
فَأَجَابَ بِإِنْ كَلَامَهُمَا لَيْسَ إِلَّا فِي الْقَضِيَّةِ الْخَارِجَةِ وَالْحَقِيقَةِ لَا فِي
مُطْلَقِ الْقَضِيَّةِ عَلَى مَا سَبَقَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا لَمْ أَدْعُ أَنْ أَوْجِبَ

فإنه لا يمكن أن يكون موضوعاً للموضوع في الخارج
موضوعاً موجوداً في الخارج محققاً وإن كانت حقيقة هي
تكون موضوعاً لموضوع في الخارج والسبب في ذلك

الموضوع على ذلك التفسير فيقولون ان ذلك لا يمكن الا في
الوجودات التي هي في ذاتها موجودة او في ذاتها موجودة
والسببية البسيطة متناهية لان ج الوجودات لا تسلب عنه البقاء

يقول له العبد هذا هو الكلام في الفرق بيني وبين
الخلق فيكون المؤمن امان ان يكون ثلاثة او ثمانية فان كان ثمانية
فان ابطه امان ان يكون سبعة على حرف السبابة واستأخره عند

المؤرخة المرموقة

وہی سوانحیہ شمس الدین عظیمی

السالية البيضا

طوبى

مقتضى ان يكون له ان يكون له

فان تقدمت الرابطة كقولنا زيد هو الذي يكتب تكون موجبة لان مر
شأن الرابطة ان يرتبط ما بعدها بما قبلها فهناك وسط السلب ووسط
السلب ايجاب وان تأخرت عن حرف السلب كقولنا زيد ليس هو
يكتب كانت سلبية لان من يشاء حرف السلب ان يرتفع ما بعدها عما
قبلها فهناك وسط السلب فيكون القضية سلبية وان كانت ثنائية فالقضية
بينهما انما يكون من حيثين احدهما بالنسبة بان ينوي اما وسط
السلب او وسط الوجود وثانيهما بالامساق على تخصيص بعض الاشياء
بالايجاب كلفظ غير ولا وبعضها بالسلب كلفظ اذا قبل زيد غير
او لا كاتب كانت موجبة واذا قبل زيد ليس كانت سلبية
البحث الرابع في الغضايا الموجبة **قضية** الموضوع الى المحقق سواء
كانت بالايجاب او بالسلب لانها من كيفية نفس الامر كالمضرورة
واللاضرورة والدوام واللا دوام فان كل قضية نفسية اذا قيلت
الى نفس الامر تكون مكينة بكيفية الضرورة او بكيفية اللا ضرورة ومن
جهة اخرى اما ان تكون بكيفية كيفية الدوام او اللا دوام فانها قلت
كل انسان حيوان بالضرورة كانت الضرورة هي كيفية قضية الحيوان الى
الانسان واذا قلنا كل انسان كاتب بالضرورة كانت اللا ضرورة هي
كيفية قضية الكاتب الى الانسان وتلك القضية الثابتة في نفس الامر هي
مادة القضية واللفظ الدال عليها في القضية للمفردة او حكم العقل بان
القضية بكيفية بكيفية كذا في القضية المقولة من جهة القضية ومن جهة الخلف
المادة القضية كانت كاهية لان اللفظ الدال على القضية النسبية
في نفس الامر هي كيفية كذا او حكم العقل بذلك ولم تكن تلك القضية التي

قضية ان يكون له ان يكون له

الخارج في القضايا الموجبة

لا جرم شك

التي دل عليها اللفظ او حكم بها العقل هي القضية الثابتة في نفس الامر لم يكن
لحكم القضية سواها الواقع مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة
ولت اللا ضرورة وليكن ذلك في نفس الامر فلا جرم وكيفية القضية
وتلخيص الكلام في هذا المقام بان يتوالت نسبة المحقق الى الموضوع
لجباية كانت النسبة اوسلية جباية ان يكون لها وجود في نفس الامر
ووجود عند العقل ووجود في اللفظ كالموضوع والمحقق وغيرهما من
الاشياء التي لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل في وجود في اللفظ
فالنسبة متى كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها بد من ان تكون بكيفية
بكيفية انما ان حصلت عند العقل اعتبر لها كيفية هي اما عينية
الكيفية الثابتة في نفس الامر او غيرها ثم اذا وجدت في اللفظ
اوردت عبارة تدل على الكيفية المعبرة عند العقل اذ اللفظ
انما هي موضوعه بانها الصور المعقولة فكان الموضوع والمحقق
والنسبة موجودات في نفس الامر وعند العقل وبهذا الاعتبار
صاروا اجزاء القضية المقولة وفي اللفظ حتى صاروا اجزاء القضية
المقولة كذلك كيفية النسبة لها وجود في نفس الامر وعند العقل
وفي اللفظ والكيفية الثابتة في نفس الامر هي مادة القضية
والثابتة لها في العقل هي لجهة المقولة والعبارة الدال عليها هي
الجهة المقولة وما كانت الصور العقلية واللفظ الدال على اللفظ عليها
لا جرم ان يكون مطابقا للامور الثابتة في نفس الامر لم يجز مطابقة
الجهة الاربعة كذا او جباية شجرا وهو انسان واحسان بين جباية واربعا
يحصل من في مقولة صورة الانسان وهو غير شجرة الانسان وربما

قضية ان يكون له ان يكون له

قضية ان يكون له ان يكون له

كأن

ومعنى هو الدور او الدور النسبة في جميع الاوقات والوقا
كانت النسبة منسبة الا تفكلا عن الموضوع كانت تتحقق في جميع
اوقات وجوده بالضرورة وليس في كانت النسبة تتحقق في جميع الاوقات
استمع انك كما على الموضوع يجوز ان كان انك كما على الموضوع وعنه
وقوله ان المكنى لا يجب ان يكون واقعا والتاثير الشرطي العام وهو
التي حكم فيها ضرورة ثبوت المحقق للموضوع او لا يتحقق فيكون
ذات الموضوع مستقلا بوصف الموضوع اي يكون بوصف الموضوع
في تحقق الضرورة مثال الوجبة وان كان لا يتحقق الا في اصابع اليد
ماد لو كانت فان تحقق الا في اصابع اليد ضرورة ثبوت لذات الكا
اعني ان لا ايجادا مطلقا بالضرورة ثبوت انا في مظهر انا في
بوصف الكا به ومثال النسبة وثبوت بالضرورة لا شيء من الكا في
الاصابع ماد ان كان سبب كون الاصابع هي ذات الكا في مظهر
الا بشرط اضافي ايا كانت وبسبب جنسها اما بالضرورة فلا يستلزم
على شرط الوصف واما بالعام فالفا هم من الشرط العام وهو
في الركائز ودرجات الشرح العام على الفقيه التي حكم فيها ضرورة
الثبوت او ضرورة السلب في جميع اوقات ثبوت الوصف ان
يكون الوصف مدعيه في تحقق الضرورة او لا والعرفان في المصنفين
انا اذا قلنا ان كات يتحقق الا في اصابع بالضرورة ماد لو كانت لو كانت
المعنى الاول صدق كاتين وادى تا المعنى الثاني كاتين ان تحقق
الاصابع لضرورة الثبوت لذات الكا في مظهر من الاوقات
فان الكا في مظهر تحقق الضرورة غير ضرورة ثبوت لذات

كانت النسبة منسبة الا تفكلا عن الموضوع كانت تتحقق في جميع اوقات وجوده بالضرورة وليس في كانت النسبة تتحقق في جميع الاوقات استمع انك كما على الموضوع يجوز ان كان انك كما على الموضوع وعنه وقوله ان المكنى لا يجب ان يكون واقعا والتاثير الشرطي العام وهو التي حكم فيها ضرورة ثبوت المحقق للموضوع او لا يتحقق فيكون ذات الموضوع مستقلا بوصف الموضوع اي يكون بوصف الموضوع في تحقق الضرورة مثال الوجبة وان كان لا يتحقق الا في اصابع اليد ماد لو كانت فان تحقق الا في اصابع اليد ضرورة ثبوت لذات الكا اعني ان لا ايجادا مطلقا بالضرورة ثبوت انا في مظهر انا في بوصف الكا به ومثال النسبة وثبوت بالضرورة لا شيء من الكا في الاصابع ماد ان كان سبب كون الاصابع هي ذات الكا في مظهر الا بشرط اضافي ايا كانت وبسبب جنسها اما بالضرورة فلا يستلزم على شرط الوصف واما بالعام فالفا هم من الشرط العام وهو في الركائز ودرجات الشرح العام على الفقيه التي حكم فيها ضرورة الثبوت او ضرورة السلب في جميع اوقات ثبوت الوصف ان يكون الوصف مدعيه في تحقق الضرورة او لا والعرفان في المصنفين انا اذا قلنا ان كات يتحقق الا في اصابع بالضرورة ماد لو كانت لو كانت المعنى الاول صدق كاتين وادى تا المعنى الثاني كاتين ان تحقق الاصابع لضرورة الثبوت لذات الكا في مظهر من الاوقات فان الكا في مظهر تحقق الضرورة غير ضرورة ثبوت لذات

لذات الكا في مظهر اصلها فذلك بالضرورة فيا بالضرورة في
بالمعنى الاول انهم من الضرورة والذات من وجب انك قد سمعت
ان ذات الموضوع قد يكون عين وصفه وقد يكون غيره فافا
وكانت المادة مادة الضرورة صدقنا انك بالثبوت كقولنا
كل انسان حيوان بالضرورة او دائما او مادام انسانا وان تقابل
فان كانت المادة مادة الضرورة ولم يكن الوصف حقا في تحقق
الضرورة صدقنا الضرورة المطلقة والدائمة دون الشرطية
كقولنا كل كات حيوان بالضرورة لو دام كات بالضرورة مادام
كاتا فان وصف الكا في لا يتحقق في تحقق ضرورة ثبوت الحيوان
لذات الكا وان لم يكن المادة مادة الضرورة الذاتية ولا الدائمة
الذاتية وكان هذا الضرورة بشرط الوصف صدقنا الشرطية في
الضرورة والدائمة كات المثال المذكور فان تحقق الا في اصابع اليد
بضرورة ولا دام بذات الكا في بشرط الوصف واما الضرورة بالمعنى
الثاني فهو انهم من الضرورة مطلقا لا معنى ثبوت الضرورة في جميع اوقات
الذات ثبوت في جميع اوقات الوصف بدون الحكم من الدائم في جميع
لنقادتها في الادة الضرورة المطلقة وصدقنا الدائمة بدونها
حيث يتحقق الدور من الضرورة وبالعكس حيث يكون الضرورة
في جميع اوقات الوصف لا في جميع اوقات ثبوت الوصف
المثال المذكور الرابع عشر في العامة وهو ان كاتين ابدوا ضرورة
المحقق للموضوع لو سلمنا مادام ذات الموضوع مستقلا بالضرورة
ومثالها ايجابا وسلبا ما هو في الشرطية العامة من قولنا

لذات الكا في مظهر اصلها فذلك بالضرورة فيا بالضرورة في بالمعنى الاول انهم من الضرورة والذات من وجب انك قد سمعت ان ذات الموضوع قد يكون عين وصفه وقد يكون غيره فافا وكانت المادة مادة الضرورة صدقنا انك بالثبوت كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او دائما او مادام انسانا وان تقابل فان كانت المادة مادة الضرورة ولم يكن الوصف حقا في تحقق الضرورة صدقنا الضرورة المطلقة والدائمة دون الشرطية كقولنا كل كات حيوان بالضرورة لو دام كات بالضرورة مادام كاتا فان وصف الكا في لا يتحقق في تحقق ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكا وان لم يكن المادة مادة الضرورة الذاتية ولا الدائمة الذاتية وكان هذا الضرورة بشرط الوصف صدقنا الشرطية في الضرورة والدائمة كات المثال المذكور فان تحقق الا في اصابع اليد بضرورة ولا دام بذات الكا في بشرط الوصف واما الضرورة بالمعنى الثاني فهو انهم من الضرورة مطلقا لا معنى ثبوت الضرورة في جميع اوقات الذات ثبوت في جميع اوقات الوصف بدون الحكم من الدائم في جميع لنقادتها في الادة الضرورة المطلقة وصدقنا الدائمة بدونها حيث يتحقق الدور من الضرورة وبالعكس حيث يكون الضرورة في جميع اوقات الوصف لا في جميع اوقات ثبوت الوصف المثال المذكور الرابع عشر في العامة وهو ان كاتين ابدوا ضرورة المحقق للموضوع لو سلمنا مادام ذات الموضوع مستقلا بالضرورة ومثالها ايجابا وسلبا ما هو في الشرطية العامة من قولنا

الشروط الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كائن
متحرك الا صانع مادام كائنا لا اذنا فركبها من موجبة متحركة
عامة وسالبة مطلقة عامة اما الشرطية العامة للوجبة في الجز
الاول من القضية واما السالبة المطلقة العامة اي قولنا
لا شيء من الكائنات يتحرك الا صانع بالضرورة واللا وادام
لان ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دال على شي ما اذ انما
ليس محققا في جميع الاوقات واذ لم يتحقق الايجاب في جميع
الاوقات يتحقق السالبة للجز وهو معنى السالبة المطلقة وان كان
سالبة كقولنا بالضرورة كل كائن متحرك الا صانع مادام
كائنا لا اذنا فركبها من شرطية عامة سالبة وهي الجز الاول
وموجبة مطلقة عامة اي قولنا كل كائن متحرك الا صانع بالفعل
وهو مفهوم اللا وادام لان السلب اذا لم يكن دال على شي محققا في
جميع الاوقات واذ لم يتحقق السالبة في جميع الاوقات يتحقق
الايجاب الجزئي وهو الايجاب للعللة العامة فان قلت
حقيقة القضية المركبة ملزمة من الايجاب السلب فكيف تكون
موجبة وسالبة فقولنا لا اعتبار في ايجاب القضية المركبة
وسلبها بايجاب الجز الاول وسلب اصطلاحا فان كان الجز
الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا فالجز
الجزئي مخالفا في الكيفية وموافق في الكم والنسبة فيها
حيث ان القضايا البسيطة اما بينها وبين الدلائل من شبهات
كلية لانها سقيمة باللا وادام جاذبات وهو ما بين اللا وادام

حسب الذات وذلك لا والضرورة وحسب الذات لان الضرورة
الذاتية من اللا وادام وتسمى الايجابيات لان الاصل
مباينة كلية وهي اخص من الشرطية العامة مطلقا لانها الشرطية
العامة للضرورة باللا وادام والمقدار اخص من المطلق وكذا من
القضايا الثلاثة الباقية لانها اعم من الشرطية العامة

والثانية العرفية الخاصة العرفية شائعة وهي العرفية
العامة مع قية اللا وادام جاذبات وهي ان كانت موجبة كما
من قولنا كل كائن متحرك الا صانع مادام كائنا لا اذنا فركبها
من موجبة عرفية عامة وهي الجز الاول وسالبة مطلقة عامة
هي مفهوم اللا وادام وان كانت سالبة لا تقدم من قولنا لا شيء
من الكائنات يتحرك الا صانع مادام كائنا لا اذنا فركبها من
سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة وهي اعم من الشرطية
الخاصة لانه من صف الضرورة بحسب الوصف لا اذنا صديق

الدوام بحسب الوصف لا اذنا من غير عرق ومباينة للدلائل من على
ما سلف في اعم من الشرطية العامة من وجوبها في عبارة
الشرطية الخاصة وصديق الشرطية العامة بدو حقا في مادة
الضرورة واللا وادام وصديق الشرطية العامة اذا كان الدوام
بحسب الوصف من غير ضرورة واحتمل من العرفية العامة لان القضية
احتمل من المطلق وكذا من الباقين لانها اعم من العرفية العامة
واعلم ان وصف الموضوع في الشرطية العامة هو
ان يكون وصفا مقارفا للذات الموضوع فانه لو كان دال على اللا وادام

في قولنا لا شيء من الكائنات يتحرك الا صانع بالضرورة واللا وادام
لان السلب اذا لم يكن دال على شي محققا في جميع الاوقات
يتحقق الايجاب الجزئي وهو الايجاب للعللة العامة فان قلت
حقيقة القضية المركبة ملزمة من الايجاب السلب فكيف تكون
موجبة وسالبة فقولنا لا اعتبار في ايجاب القضية المركبة
وسلبها بايجاب الجز الاول وسلب اصطلاحا فان كان الجز
الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا فالجز
الجزئي مخالفا في الكيفية وموافق في الكم والنسبة فيها
حيث ان القضايا البسيطة اما بينها وبين الدلائل من شبهات
كلية لانها سقيمة باللا وادام جاذبات وهو ما بين اللا وادام

[illegible][illegible]

الاول وهو ان كانت سائبة لم تكن بالاعزورة لا متى من الاوقات
مستقلة وقت ما لا وانما هو كيان سائبة مستقلة مطلقه هي
الجزء الاول وموجبه مطلقه عامة وهي منزهة عن الاول وهو في علم من
الوقية لانها صادقة العزورة في وقت معين لا وانما صادقة
صدقت العزورة في وقت ما لا وانما يكون الفكر وتبينها مع
الاعتناء بالباقية على ما من قبل الوقية من غير فرق واعلم ان الوقية
المطلقة والمنفصلة المطلقة اللذين هما جازا الوقية والمنفصلة
فقطان بسيطتان غير معدودتين والباقي احكم في احدهما
بالاعزورة في وقت معين والآخر بالاعزورة في وقت متا
فلا يولي بيت وقية لا غير اربعين الوقت فينا ومطلقة لحد من

وكانت في سنة ١٢٠٤ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في الساعة السادسة

في سنة ١٢٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين في الساعة العاشرة
 في دار القاضي في مدينة القاهرة
 في حضور القاضي في داره
 في سنة ١٢٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين في الساعة العاشرة
 في دار القاضي في مدينة القاهرة
 في حضور القاضي في داره

تقديرها بالادوار والضرورة والاخرى متغيرة لانه لما لم يمتد
وقت الحكم فيها احتمل الحكم في كل وقت فيكون متغيرا في الاوقات
ومطلقة لانها غير متغيرة بالادوار والضرورة ولذا اذا حكمنا
باجبها احد في كل احوال من اقسامها فكلها ثابتة ومتغيرة لا
وربما يقع فيها من مطلق وقضية ومطلقة مستثناة وهما غير الوضعية
المطلقة والمنقضية المطلقة فان المطلقة الوقتية هي التي تحكم فيها بالنسبة
بالفعل في وقت معين والمطلقة المتغيرة هي التي تحكم فيها بالنسبة
بالفعل في وقت غير معين ففرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا
هو واضح لا سق في السابعة المكنة الخاصة لا

المكنة الخاصة هي التي تحكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن جارية
الاجابات والسلب في كل احوال ان كانت بالامكان الخاص
ولا شئ من الاحوال بكانت بالامكان الخاص كان معناه ان الاجابة
الكتابة للاحوال وسلبها عنه ليسا مقهورين لكن سلب ضرورة
الاجابات مكان عام سلب ضرورة السلب كان عام موجبة
فالمكنة الخاصة سواء كانت موجبة او سلبية يكون تركيبها مكنين
عائدين احدهما موجبة والاخرى سلبية فلا فرق بين موجبة
وسلبية في المعنى بل في الفضا حتى اذا عبرت بعبارة اجابية كانت
موجبة وان عبرت بعبارة سلبية كانت سلبية وهي من سلب الزكيات
لان في كل منها اجابا وسلبا ولا فرق بينهما ان يكونا مكنين بالامكان
العام ولا يلزم من امكان الاجابات ان يكون احدهما بالفعل
او بالضرورة او بالادوار ومباينة الضرورة المطلقة وان من الدائمة

ان السلب في المكنة الخاصة لا يمتد
في الاوقات

من الدائمة والعائدين والمطلقة العامة من وجب لها
الوجودية الضرورية وهذا المكنة الخاصة لا يمتد
الاخرى من الممكن من القوة الى الفعل والعكس في مادة الضرورية
واخص من المكنة العامة فقد ظهر ما ذكرنا ان المكنة العامة من
القضايا والمكنة الخاصة هي من المركبات والضرورية اخص من
الباسط والشروطية اخص من المركبات على وجه قطع من اخص
الادوار والامثلة الى مطلقة عامة والضرورة الى مكنة عامة

مخالفات في الكيف النفسية المتغيرة بها حتى اذا كانت موجبة
كانت سلبية في كل احوال كانت موجبة او سلبية
في الحكم فان كانت كلية كانت كلية وان كانت جزئية كانت جزئية
هذا هو المبدأ في معرفة تركيب العقبة المركبة وانا قال
الادوار والامثلة الى مطلقة عامة ولم يعلل الادوار ومعناه
المطلقة العامة لان المعنى اذا اطلق يراد به المعنوي المطابق
وليس معنى الضرورة والامثلة المطابق المطلقة العامة فان لا ادوار
الاجابات شلو من ضرورة المخرج ورفع ادوار الاجابات لا ادوار
فمعناه الاخرى اما الادوار ضرورة ففناه المخرج لا امكان
العام لان الضرورة الاجابات شلو هو سلب ضرورة الاجابات
وهو عين امكان السلب فلما كان احدهما العقبة عين معنى
احدهما العائدين والاخرى سلب معنى عائد الاخرى بل من ادوار
استعمل عبارة لا شلو ليكون مشتركا بينهما الفصل الثاني
في ادوار لا خلاف في المكنة من حيث وقاها الشرطيات

لا يطلق السلب ليس هو نفس رفع ادوار الاجابات
بل هو لا يمتد في الاوقات

في المكنة الخاصة

في الضرورة

في المكنة الخاصة
في الضرورة
في المكنة الخاصة

في المكنة الخاصة

وقد وجد ان الشرطية سابقة للثبوتين وهي اما مستقلة ان
اوجبت او سلبت حصول احد بهما غير الاخر او مستقلة ان اوجبت
او سلبت اخفايا احدهما عن الاخر او متفنية الاولى من جوفى الشرطية
سواء كانت متصلة او منفصلة حيث هي متعلقة بالثبوتين والتمنية
الثانية فتبالي التلوها اياها فان المقسطة اما الزمنية واما
التفاقية اما الزمنية فمنها على التالى ومنها على تقدير صدق المقدم
للعلاقة بينهما فوجب ذلك والاولى بالعلاقة فتسمى **جسيمه الاولى**
الثانية كالعينية والتخايف اما العينية فيان يكون المقدم معلوما
كقولنا ان الشمس طلعت فانها موجودة او معلومة كقولنا
ان كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة او يكونا معلولين
واحد كقولنا ان كانت النهار موجودة فالعالم مضيئ فان وجود
النهار وامانة العالم معلومان لطلوع الشمس واما التخايف
فيان يكونا معنيين كقولنا ان كان زيد باعرا وكان عمر وابنه
وهذا التخايف لا يتناول الزمنية الكازية لعدم اعتبار صدق
التالى للعلاقة فيها فالاولى ان يقال لزمنية ما حكم فيها بصدق
فقدية على تقدير فضيلة اخرى لعلاقة بينهما موجبة لذلك وهو
لتناول الزمنية الكازية لان الحكم للعلاقة ان مطابق الواقع كان
متحققة والعلاقة ايضا متحققة وان لم يتطابق الواقع واما الحكم
للكم والواقع اولشون غير علاقة واما الاتفاقية التي يكون
ان صدق التالى على تقدير صدق المقدم فيها للعلاقة موجبة لذلك
بل يجوز صدق الجزئين كقولنا ان كان الانسان ناطقا فلما ناطق

فان كان المقدم
مستقلا عن الجزئ
فان كان المقدم
مستقلا عن الجزئ

ناطق فانه لا علاقة بينهما حقيقة للمنا وناطقية الانسان حتى
يجوز العقل تحقيق كل واحد منهما واما **د** الاخر وليس فيها الا توافق
الطرفين على الصدق ولو قال هي التي حكم فيها بصدق التالى على تقدير
صدق المقدم لا لعلاقة بل بجوده صدقها المتناول الاتفاقية الكازية
لكان ولي فان الحكم بصدق التالى لا لعلاقة بل بامطاباق الواقع لا بصدق
التالى او بصدق وجود العلاقة ويكون في الاتفاقية بصدق التالى
حتى يتلوا التي حكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة
بل بجوده صدق التالى ويجوز ان يكون المقدم فيها صادقا او كاذبا
وهي بهذا المعنى اتفاقية عامة بل هي الاولى اتفاقية خاصة للعموم والخصوص
بينهما فاقترن صدق المقدم والتالى صدق التالى فهو ينكسر **فان**
واما المستقلة **فان** صدقها غير انها على ثلاثة اقسام او حقيقية وهي
التي حكم فيها بالتساوي بين جزئها صدقا وكذا كقولنا اما ان يكون هذا
العدد زوجا او واما مائة المبع وهي التي حكم فيها بالتساوي بين جزئها
صدقها صدق كقولنا اما ان يكون هذا الشئ شجرة او حجر او مائة الخلو
وهي التي حكم فيها بالتساوي بين جزئها كذا صدق كقولنا اما ان يكون زيد
في البحر واما ان لا يعرف وانما نسبت الاولى حقيقية لان التساوي بين جزئها
اشد من التساوي بين جزئها لاخيه لان الصدق والكذب يعاين احق بام
للفصلة بل هي حقيقة لا مقابلة لثانية مائة المبع لاشتمالها على
مبع المبع بين جزئها والثانية مائة الخلو لان الواقع كونه محققا لعدد
جزئها او بياض مائة المبع واما مائة الخلو على التي حكم فيها بالتساوي
في الصدق او في الكذب حلقا وهذا المعنى كونه انهم وبعض الآخر

[illegible][illegible]

2
1888
1889

فالحق موجود وان يكونا صادقين كقولنا ان كانت
طالعة فربما حسان هذا اذا كان المنفصلة لزومية واما اذا كانت
اتفاقية فكذلكهما عن صادقين محال لانه اذا صدق الطرفان
واقتر احدهما الاخر بالضرورة كقولنا ان كانا انسانا
ناطقا فاللهما ناطق فيصدق عن صادقين ولكن عن
الافتاء الثلاثة الباقية لان طرفيها ان كانا كاذبين او كانا
كاذبا والمقدم صادق فافكرن بها خالان الكاذب لا يوافق شيئا
وان كان المقدم كاذبا والتالي صادق فافكرن ذلك اعتبارا من
الطرفين فيها واما اذا اکتفينا بمجموع صدق التالي يكون صدقها
عن صادقين وعن مقدم كاذب وتال صادق فكذلكهما عن
القسامين الباطنين وهما باحت وهو ان الاتفاقية لا يكون
فيما صدق الطرفين وصدق التالي بل لا بد مع ذلك من عدم
العلاقة فيجوز كذبهما عن الصادقين اذا كان بينهما علاقة
يقضي للملازمة بينهما **قال** والمنفصلة الموجبة
الافتاء في المنفصلات ثلثة لا تستعمل من ان المقدم فيها
لا يمتاز من التالي بحسب الطبع فلهذا امان ان يكونا صادقين
او كاذبين او يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا والموجبة
الحقيقة تصدق عن صادق وكاذب لانها التي فيها حكم بعدم
اجتماع جزئيهما وعدم ارتفاعهما فلا بد ان يكون احدهما
صادقا والاخر كاذبا كقولنا اما ان يكون هذا العدد
زوجا ولا زوجا وكذب عن صادقين لاجتماعهما في الحقيقة

طالعة فربما حسان

ان كان المقدم كاذبا والتالي صادق فافكرن ذلك اعتبارا من الطرفين فيها

في الصدق كقولنا اما ان يكون الاربعة زوجا ومختص
بها واثنتين وعن كاذبين لا ارتفاعهما كقولنا اما ان يكون
الثلاثة زوجا ومختصا بثلثة واثنتين وموافقا لمع تصديق
معي الكاذبين وصادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم
اجتماع طرفيها فاجاز ان يكون طرفاهما متعينين فيكون
تركيبهما عن كاذبين كقولنا اما ان يكون زيد شجاعا وحجوا
ان يكون احدهما زيدا واقفا والاخر غير واقع فيكون تركيبها
عن صادق وكاذب لاجتماع جزئيهما كقولنا اما ان يكون زيد
انسانا وناطقا وموافقا لمع تصديق صادقين وعن
صادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم ارتفاع جزئيهما فاجاز
اجتماعهما في الوجود فيكون تركيبهما عن صادقين كقولنا اما
ان يكون زيد لا شجاعا ولا حجوا وازا ان يكون احدهما واقفا
وغيره الاخر فيكون تركيبهما عن صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون
زيد لا شجاعا ولا انسانا وكاذب عن كاذبين لا ارتفاع جزئيهما كقولنا
اما ان يكون زيد لا انسانا ولا ناطقا وهذا الحكم الموجب للتحقق
والمنفصلة واما سواها فمما في صدقها من الافتاء التي كذب
عنهما الموجب لان صدقها لا يجازي كذب السلب الاحتمال
وكيفية الشرطية **قال** كان التقسيم للملحة ينقسم الى محصور وقوله
ومختص ومرة كذلك الشرطية منقسمة الى كلي والكلية الحكم كذا
كلية الشرطية ليست لاجل ان مقدمها وتاليها طاق فان قولنا اما ان
زيد كذا فهو كذا وكذا مع ان مقدمها وتاليها شخصان بل لا

كقولنا اما ان يكون زيد انسانا او حجوا
وتكذب عن صادقين

ان كان المقدم كاذبا والتالي صادق فافكرن ذلك اعتبارا من الطرفين فيها

ضرورة ان كذب الاحجاب يقضي صدق
السلب وتكذب عن الاقسام التي
تصدق عنها الموجبات

وكما ان كلية الكلية ليس بكنية
الموضوع بل اعتبارا بكنية الحكم
او المحمول

ان كان المقدم كاذبا والتالي صادق فافكرن ذلك اعتبارا من الطرفين فيها

بحسب كلية الحكم بالانفصال والاقبال الشرطية انما يكون كلية
اذا كانت التالى لازما للقدر او في المفصلة اللزومية وعادة
له اوجه المفصلة العنادية في جميع الازمان وعلى الاوضاع الممكنة
الاجتماعية او على مقدم مع التقديم وهي الاوضاع التي يحصل فيها
عجبة لا يلازمها المفصلة الاجتماعية معه فاذا افترضنا ان كان
انسانا كان حيوانا او نارا كان لزوم الحيوانية للاضمان ثابت
في جميع الازمان ولست اقتصر على ذلك القدر بل يرد مع ذلك
ان اللزوم متحقق على جميع الاحوال التي يكون اجتماعها مع وضع
اشياء غير ان شرط كونها الواقعة او كون الشرطية قد تكون للقرار
ناقصا الى غير ذلك مما لا يتناهي وانما اعبر في الاوضاع ان يكون
ممكنة الاجتماع لانه لو اعتبر جميع الاوضاع سواء كانت ممكنة
الاجتماع او لا يكون لم يصير قاش شرطية كلية اما في الانفصال الكلية
من الاوضاع ما لا يلزم مع التالى لعدم لزوم الازمان فالتالى فان
التقديم اذا وقع على شئ من هذه الازمان الوصفية حيث لا يرد عدم التالى
او عدم لزوم التالى فلا يكون لازما على هذا الوضع وان كان
المقدم على الوضع مستلزما للتقديمين وانهما على بعض
الايضا لا يكون التالى لازما للتقديم فلا يصح ان الشايف
لا يرد على جميع الاوضاع وهو موزون فكلية على ذلك التقديم وما
في الانفصال فلا يرد من الاوضاع ما لا يرد التالى المقدم معه
كصدق الطرفين فان التالى على هذا الوضع لا يرد للتقديم فيكون
مقتضى التالى معاندا للتقديم فلو كان التقديم معاندا للتالى على هذا

هذا الوضع لزم معاندا الشئ المنقضي وانما يقع على بعض
الايضا لا يرد التالى المقدم فلا يصح ان التالى معاندا
للمقدم على سائر الاوضاع وانما اخفى هذا التفسير بالمفصلة
اللزومية والمفصلة العنادية لان الاوضاع العبودية في الاشياء
ليست هي الاوضاع الممكنة الاجتماع مطلقا بل الاوضاع الممكنة
بفرض الامكان لولا ذلك لم يصح ان الاتفاقية ككلية لا يرد
بين طرفيها علاقة توجب صدق التالى على تقدير صدق التقديم
فيكون اجتماع عدم التالى مع التقديم والا كان اجتماعا لازما
التالى ليس يتحقق على تقدير التقديم على هذا الوضع فعلى بعض الاوضاع
الممكنة الاجتماع مع وضع التقديم لا يكون التالى صادقا على تقدير
التقديم فلا يكون التالى صادقا على التقديم على جميع الاوضاع
الممكنة الاجتماع مع التقديم فلا يصح ان الكلية الاتفاقية وانما
عرفت مفهوم الكلية فكل من الجزئية المفصلة والمفصلة ليست
بجزئية التقديم والتالى بل جزئية الازمان والاحوال حتى يكون
لحكم بالاقبال والانفصال في بعض الازمان وعلى بعض الاوضاع
المذكورة كقولنا قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان اشياء فان
الحكم بلزوم الاشياء انما هو على وضع كونه مطلقا وكقولنا
قد يكون اما ان يكون هذا الشئ ناسيا او جوارا فان العنادية فيها
انما يكون على وضع كونه من العنصرية وانما خصوص الشرطية
في بعض الازمان والاحوال كقولنا نحن في الجوار كقولنا
واما اعمالنا فبما اهل الازمان والاحوال في الجملة الاوضاع

والا فتمت في الشرطية بمنزلة الاقوال في العلم فكذلك في ان
 كان على من معين في خصوصية وان لم يكن فان يكون كية الحكم ان
 على كل الاقوال او بعضها في المحصورة والا فتمت في الشرطية
 ان كان الحكم بالاقوال لا انفصال بينهما على وضع معين في خصوصية
 والا فابين كية الحكم بان على جميع الاوضاع او بعضها في محصورة
 محصورة والا فتمت في مورد الوجبة الكلية في المسئلة كمالا واما
 وبقى كقولنا كمالا او مترا وما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 وفي المسئلة كمالا كقولنا اذا ما ان يكون الشمس طالعة او
 لا يكون النهار موجودا وسواء السالبة الكلية فيها ليس السالبة
 اما في المسئلة فكقولنا ليس السالبة اذا كانت الشمس طالعة فالليل
 موجود واما في المسئلة فكقولنا ليس السالبة اما ان يكون الشمس
 طالعة واما ان يكون النهار موجودا وسواء الوجبة الجزئية فيها
 قد يكون كقولنا ان يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا
 وقد يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا وسواء
 السالبة الجزئية فيها قد لا يكون كقولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس
 طالعة كان الليل موجودا وقد لا يكون اما ان يكون الشمس طالعة
 واما ان يكون النهار موجودا وبداخل حرف السلب في مورد الإيجاب
 الكل طبعي على وليس هما وليس في المسئلة وليس في المسئلة
 لانا اذا قلنا كمالا كان كذا كان كذا كان كذا كان كذا كان كذا كان كذا
 قلنا ليس كمالا يكون معناه وقع الإيجاب الكل في محالة واذا ارتفع
 الإيجاب الكل تحقق السلب على الجزئي على ما حققه فيما سبق

وهكذا في عبارة واطلاق لفظ لوان واقله في المسئلة واما لو
 في الافضال للذهاب كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 واما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجود
 والشرطية في المسئلة لما كانت الشرطية مركبة من قضيتين والقضية
 اما ان يكون حملية او منفصلة او منفصلة كان تركيبها اما من
 حمليتين او منفصلتين او منفصلتين او مركبة من حملية ومنفصلة او من
 حملية ومنفصلة او من منفصلة لا يرد على هذا الاقوال لكن كل واحد من الاقسام هو
 الثلاثة الاخوة تنقسم في المسئلة الى قسمين لان مقدم المسئلة
 متفرع عن تالها بحسب الطبع اوجب المقصود فان مفهومه كان مقهورا لقدمه فيها
 للزوم وهو مفهوم التالي معها بالوزن ويحتمل ان يكون الشيء مسلزا وما
 لاحق ولا يكون لان كماله فالقدم في المسئلة متعين لان يكون مقدم
 والتالي متعين لان يكون تاليا بخلاف المنفصلة فان التالي فيها العا
 وعنه هو المقدم المعاند والمعاند لا بد ان يكون معاندا ايضا لان معاندا
 احدا الشيء للاخرية في معاندا الاخر اياه في كل من جزئيه عند
 الاخر حاله واحدة وانما عرنا لاحدهما ان يكون مقدا والآخر ان
 يكون تاليا بمجرد وضع لا طبع ففرق ما بين المسئلة الكلية والحملية
 والمسئلة والمقدم فيها الجزئية ومنها المقدم فيها المنفصلة بخلاف
 للمنفصلة الكلية بينهما فلا فرق بين ما اذا كان المقدم فيها الجزئية
 او المنفصلة وكذلك في الكثير من الجزئية والمنفصلة ومن المنفصلة
 المنفصلة فلا يجوز انقسمت الاقسام الثلاثة في المسئلة الى قسمين ومن
 المنفصلة فاقسام المسئلة قسمه واما المنفصلات ستة

أما اشتمل المتصل بالاول متصل من جملة ان كقولنا كما كان
هذا الشيء احانا فهو حيوان والثاني من متصلين كقولنا
كما كان هذا الشيء احانا فهو حيوان فكلما لم يكن هذا الشيء
حيوانا لم يكن احانا والثالث من متصلين كقولنا كما كان
وانما اما ان يكون متصفا بمتاويين او غير متصفا والرابع
من جملة متصل كقولنا كما كانت الشمس على لوجود النهار
فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وللمتصل كقولنا
كما كان كمالا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والشمس كذا
لطلوع الشمس والسادس من جملة متصل كقولنا كمالا
هذا معدا فهو اما نرجس واما قمر والسابع بالمتصل كقولنا
كان هذا السارد في الارض كان معدا والثامن من متصلين
كقولنا كمالا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود هذا كقولنا الشمس
طالعة واما ان يكون النهار موجودا او التاسع كقولنا ان كان
وانما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما اشتمل المتصل بالاول من
جملة ان كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فرعا والثاني من
متصلين كقولنا اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا والثالث من
متصلين كقولنا اما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فرعا
اما ان يكون هذا العدد لا زوجا ولا فرعا والرابع من جملة متصل
كقولنا اما ان لا يكون الشمس على لوجود النهار واما ان يكون

كلاما

كلاما

كلاما كانت الشمس طالعة كانت النهار موجودا والثامن من جملة
متصل كقولنا هذا الشيء ليس معدا واما ان يكون اما زوجا
واما فرعا والسادس من متصلين ومتصل كقولنا اما ان يكون
كلاما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة
واما ان لا يكون النهار موجود **قال الفصل الثالث في الحكم الاول**
اولا لما فرغ من تعريف القضية واقسامها شرع في لواحقها و
الحكامها وابتدأها بالتاثير لوقف معرفة غيره من الحكماء
عليه وهو اختلاف قضيتين بالاجاب والسلب حيث يقتضي
لذات صدق احدهما وكذب الاخرى كقولنا ان زيد احسان زير ليس
باضان فانهما مختلفان بالاجاب والسلب لاختلاف ما يقتضي لثباته
ان يكون احدهما صادقا والاخرى كاذبة فالاختلاف جسيم
لان قد يكون بين قضيتين وقد يكون بين مقدمين كالسما والارض وقد
يكون بين قضية ومقدمة كقولنا قضيتين مخرج غير قضيتين والاختلاف
القضيتين اما بالاجاب والسلب اما بغيرهما كما خلدوا منها بان
يكون احدهما جملة والاخرى تهلية او متصلة ومتصلة او معدة
ومحصلة فتولوا بالاجاب والسلب مخرج الاختلاف بغير الاجاب
والسلب والاختلاف بالاجاب والسلب يقتضي ان يكون احدهما
صادقا والاخرى كاذبة وقد يقتضي ان يكونا كقولنا زيد احسان
زيد ليس بمحمول فانهما قضيتان مختلفتان بالاجاب والسلب لكن اختلافهما
لا يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى لهما ما اذا كان قضيتان بعبارة
حيث يقتضي مخرج الاختلاف بغير القضية والاختلاف القضي

كلاما

وفي قولنا الرغبي ليس بأسود كل الرغبي هما مختلفان ووحدة
 القول يندرج فيها وحدان الحقيقة وأما اندراج وحدة
 الزمان فلان القول في قولنا ان يدعى بالزمان في قولنا ان يدعى بالزمان
 الكلامين اذ فاختلاف الزمان يستدعي اختلاف القول وأما
 اندراج وحدة الكان والاضافة والفعل ففعل ذلك انما
 ورد بها الفاعل في الوجود واحدة ووحدة النسبة للكمية
 حتى يكون السلب واراد على النسبة التي ورد عليها الالتماس وعند
 ذلك تحقق التقاطع فيما وانما كانت مردودة الى تلك الوحدة
 لا اذ اختلفت شي من الامور الثمانية اختلفت النسبة ضرورة ان
 المحول الى احد الامر من خارجة لتقبل الامر ونسبة احد الامر الى
 بشرط مغايرة لشيء اليه بشرط آخر وفي هذا فنحن اتخذنا
 اتحاد الكل وان كانت اقسامه محصورين فلا بد مع ذلك من
 اتحادها في الامور الثمانية من اختلافها في الكمية الكلية والجزئية فانها
 لو كانت كلية او جزئية لكانت اقسامها في الكمية الكلية والجزئية
 في ما يكون الموضوع انما يكون كقولنا كقولنا انسان ولا شيء من الحيوان
 باسنان فانها كما كانا باسنان وكقولنا بعض الحيوان انسان وليس
 باسنان فانها كما كانا باسنان فان قلت الجزئان انما يصدقان لاختلاف
 الموضوع ولا اتحاد الكمية فان البعض المحكوم عليه بالاشياء غير البعض
 المحكوم عليه بالسلب لاشياء فتقول النظر في جميع الاحكام انما هو في
 القضية ولا يحط بمفهوم الجزئيين وهو لا يجاب ببعض الا في الوجود
 عن بعض من يتناقضا واما تعيين الموضوع فامر متاخر عن الموضوع فان
 قلت اليس يعتبر وحدة الموضوع في القابلة لاعتبار شرطية في
 قلت المراد بالموضوع الموضوع في الذكر لا ذات الموضوع ولا يمكن
 بين الكلية والجزئية تناقضا فان ذات الموضوع في الكلية جميع الا في
 الجزئية بعضها وبها مختلفان بهذا انما يكون التقينا في موضوعات

انما هو

انما هو

ونسبة اتحاد امرين الى شيء مغايرة لنسبة الآخر اليه

فان كانا

انما اذا كانتا موجبتين فلا بد مع تلك الشروط من شرط اخر
 في الكل في المحصورات والمحصورات وهو الاختلافة
 المحبة لانها لو اختلفت في المحبة لم يتناقضا كذلك بالضرورة في ان
 الامكان كقولنا ان انسانا كاتب بالضرورة وليس كذلك بالضرورة
 بالضرورة فانها كذلك بالضرورة لانها لا يجاب عنها بالضرورة من افرادها
 انسان ليس ضروري ولا سلبها عنه وصدق المتكلمين فيها
 كقولنا انسانا كاتب الامكان وليس كذلك بالضرورة من افرادها
 مكان فقد ان الاختلاف في المحبة لا يقيم في الوجهات
 قال نقض الضرورة **قول** اعلم اولاً ان نقض كل شيء رده وهذا
 القدر كافي في اخذ النقيض لغيره فبقيت محتملة لكل قضية يكون
 نقضها وفي تلك القضية فان قلنا ان كل انسان حيوان بالضرورة مع
 نقضها انما ليس كذلك وكذلك في سائر القضايا التي انما رفع اليها
 القضية فربما يكون نقضها في غير ما يقيد به مفهوم محتمل عند النقل
 من القضايا المعبر عنها وربما يكون نقضها في مفهوم محتمل عند النقل
 من القضايا بل يكون نقضها بالضرورة مساوياً لمفهوم محتمل عند النقل
 فافهم ذلك الا ان اطلق اسم النقيض عليه فيجب ان يحصل التقاطع
 القضايا على مومات محتملة عند النقل وانما حصلت تلك المومات
 ولم يكن بالقدرة الاحتمالي في اخذ النقيض ليسهل استقراءها في الاحكام
 فالمراد بالنقيض في هذا الفصل احد الامرين اما نقض النقيض او لازمه
 السوي واذا عرفت ذلك فتقول نقض الضرورة المعقولة الممكنة
 العامة لانه لا يمكن ان العام سلب الضرورة من جانب الخالف ولا ان
 في ان اشياء الضرورة في الجانب القابل وسلبها في ذلك الجانب
 فاجتنابنا ضرورة الايجاب نقضها سلب ضرورة الايجاب
 بعينه امكان عام سلب ضرورة السلب نقضها سلب ضرورة السلب
 فهو بعينه امكان عام موجب وكذلك انما لا يجاب نقضها سلب

صورته

انما هو

اخر

فان كانا

وسلب ضرورة الايجاب هو

والا بانه

لا يجاب اي سلب سلب ضرورة السلب الذي هو عين
 ضرورة السلب وامكان السلب يقتضيه سلب امكان السلب
 اي سلب سلب ضرورة الاجاب الذي هو ضرورة الاجاب
 وتقتضي المطلقة العامة لان السلب على الاوقات بناء على
 الاجاب في البعض وانما قال بنا في الجواب ما قاله الضرورة لان
 اطلاق الاجاب لا ينافي اقتضاه وام السلب بل يلائم مقتضاه
 فان دوام السلب يقتضيه دفع دوام السلب بل يلائم اطلاق الاجاب
 لانه اذا لم يكن الجواب دائم السلب كان اما دائما مقتضاه الاجاب
 او ثابته في بعض الاوقات دونه بعضا وانما كان يتحقق اطلاق
 الاجاب وكذلك دوام الاجاب بناقتضيه دفع دوام الاجاب
 فاذا ارتفع دوام الاجاب فاما ان يدوم السلب ويتحقق السلب
 في بعض الاوقات دونه بعضا وعلى كلا التقديرين فاطلاق السلب
 لا يجرى مجازا وهكذا البيان في ان يقتضي المطلقة العامة الدائمة فانه
 اذا لم يكن الاجاب في الجمل يترك سلب دائما واذ لم يكن سلب في الجمل
 يلزم الاجاب دائما وتقتضي المشروطة العامة الجملية السالبة وهي
 التي يحكي عنها سلب الضرورة كسلب السلب من الجمل فانه لو كانت
 على من يثبت ان السلب يسلب في بعض الاوقات كونه مجزئا وذلك ان
 نسبتها الى المشروطة العامة كنسبة ممكنة العامة الى الضرورية
 المطلقة فكذلك ان الضرورة محبة الذات بناقتضيه سلب الضرورة
 محبة الذات كذلك الضرورة محبة الوصف بناقتضيه سلب ضرورة الوصف
 الوصف وتقتضي العرفية العامة تامة المطلقة وهي التي حكم بالثبوت او
 السلب بانفسه في بعض اوقات وصف الوصف واثباتها ما تقرر في ذاتها
 من بدوات الجمل يعمل بالفضل في بعض اوقات كونه مجزئا واثباتها في ذاتها
 العامة نسبة المطلقة الى الدائمة فكذلك ان الدور محبة الذات بناقتضيه سلب
 محبة الذات الدور محبة الذات بناقتضيه سلب او اما المركبات فانه

المطلقة

وبالعكس

ممكن

ف

المركبات فانه كذا يقتضيه القول الغلبة المركبة عبارة عن مجموع قضيتين
 مختلفتين بالاجاب والسلب فقتضيهما دفع ذلك المجمع كمن دفع لمجمع
 انما يكونه برفع احد جزئيه على التبعين فان جزئيه اذا تحققت كمن دفع لمجمع
 ورفع احد الجزئين بواحد يقتضي الجزئين لا على التبعين فيكون لا زما
 مساويا لا يقتضي المركبة وهو المفهوم المردود بين يقتضي الجزئين
 لان احد القيتين مفروم مرتبة بينهما ويقال لهما هذا يقتضي واما ذلك
 وبالحقيقة من منفصل ما خالف الجزئيه من يقتضي الجزئيه فيكون اخذ
 طريق يقتضي المركبة ان تحلل ببطءه او بطءه كل منهما يقتضي وتركيب
 منفصل بانه المعلوم يقتضيهما في مساوية يقتضيهما لانه من صدق
 الاصل كذا مقتضاه لا يترتب صدق في الاصل صدق في جزءه ومن صدق
 الجزء كذا مقتضاه لا يترتب صدق في الاصل كذا مقتضاه فانه كذا مقتضاه
 من كذا مقتضاه لا يترتب صدق في الاصل كذا مقتضاه فانه كذا مقتضاه
 ان كذا مقتضاه لا يترتب صدق في الاصل كذا مقتضاه فانه كذا مقتضاه
 جزئيه او تلك التي اقتضيه المركبة جعلت على ما لا يمكنه كذا مقتضاه
 وتقتضي السلب فانه كذا مقتضاه ان الوجود في كذا مقتضاه
 من مقتضيهما من اوليهما موافقة للاصل في كذا مقتضاه وانما خالفه
 لهما في كذا مقتضاه ان يقتضي المطلقة العامة الموافقة الدائمة الخالصة
 يقتضي المطلقة العامة الخالصة الدائمة الموافقة على ان يقتضي الوجود
 للدائمة اما الدائم الخالصة الدائمة الموافقة وان قلت كل اشارة
 بالفضل لا ما يكونه فقط ان كذا مقتضاه ان ما ليس به كذا مقتضاه
 دائما وبعض الاشارة ما كذا مقتضاه انما قولنا ان ليس كذا مقتضاه
 رفع المجمع يقتضيه الصريح وقولنا ان ما لا يقتضيه المساواة
 للضرورة على هذا القياس في سائر المركبات وان كان جزئيه
 ما مر كانه حكم بتركيب الجزئيه فلا يقتضي يقتضيهما ما ذكره المفهوم
 المردود بين يقتضي الجزئيه بل يتركيب المركبة الجزئيه كذا مقتضاه

المطلقة

وبالعكس

الممكنة واما المركبات

الممكنة

المركبة

او عكس قولنا لاشي من الاشياء حجر فلنا لاشي من الحجارة انسان والحجارة الحجر
 الاول والحجارة الثاني الجزء في الذكر لانه الحقيقة في الجزء الاول والثاني في
 الحقيقة الحقيقة بوقت الموضوع ووصف المحمول والعكس لا يصح ان
 الموضوع محمول لا ووصف المحمول موضوعا بل موضوع العكس بوقت المحمول
 في الاصل والمحمول هو وصف الموضوع فالبس في الجزئين في الذكر ان
 في الوصف القواني ووصف المحمول لانه الجزئين الحقيقة لا يقال على
 يلزم ان يكون العكس محمول جزئيا متبناه في الذكر والموضوع وان لم يتغير
 بمحيطه فانا بدلي احدنا بالآخر فيكس العكس التعريف فيكس متغيرا
 بانها لا تكس لها لانا قولنا لان ان الفصل لا تكس لها لانه الظهور في قولنا اما ان
 يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا الحكم بزمانه العدد بزمانه فوجبه
 ومن قولنا اما ان يكون العدد فردا او زوجا الحكم على فردية العدد بزمانه
 الزوجية ولا تكس في الظهور من معادلة هذا التاكيد غير المقبول من معادلة
 فكلت لهما فيكون المنفصل عكس متغيرا في المعلوم لانه لا يمكن فيه فان
 لم يتغير لانه احد في المعادين فكل على الاخر في مكانهم ما حصلوا مقولهم
 لا يمكن انفصال الا في ذلك وانما قال الجزء الاول من القضية لانه لا تبدل الوصف
 في المحمول كذا في بعضه ليس بمتغير بل في الشرطيات والشرطيات بغير
 الصدق في الاصل والعكس كونه صادقا في الواقع في المراد ان الاستدلال
 فيكون فرض صدق لم يصدق العكس وانما الضرورة في الصدق لانه العكس
 لازم من لوازم الحقيقة في الحقيقة في صدق الصدق للضرورة وصدق صدق
 الا في ضرورة لم يجرى ان العكس ان لا يكون من كتب المذموم في الاصل
 قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكس هو قولنا بعض الحيوان انسان
 حيوان والمراد ببقا الكس في الاصل قولنا كذا في العكس ايضا
 موصيا واما كان سائبا فابا وانا وقع الاصل مع طبعه لانه يتناول
 الغضايا فلم يجد حالي الاكثر بعد التبدل صادقة لازمة لا موقوفة
 لها في الكس واما السؤال فانه كما تكفي قد جرت العادة بتقدير كس

وتجيب

ان كان من بعضه عكس في
 العكس في قولنا كذا في العكس

مورد

عكس السؤال لانه منها ما يتعكس كذا والعكس وان كان سلبا انصرف
 من الجزئ وان كان عاما لانه اقل في العلوم واضبط فالسؤال اما
 كلية او جزئية فان كانت كلية فيسبها وهي الوقوفان الموجودتان و
 المستثنان والمطلق العادة لا تكس لانه يخصها وهي الوقفية لا تكس
 وهي لا تكس لانه لا تكس لانه عام اما الوقفية لا تكس فصدق قولنا كذا
 من القول بمتغير بالضرورة وقت التوسع لانا مع كذب قولنا بعض
 الشخص ليس بغير كذا لان الذي هو عام لانه لا كل متغير في وقت
 بالضرورة واما انما يتكس الاخص لا يتكس لانه عام فلو لم يتكس
 الا عام لا تكس لانه لا تكس لانه عام والاعم والاعم لا تكس الاخص
 والاعم لا تكس لانه عام والاعم لا تكس لانه عام والاعم لا تكس لانه عام
 كلية فلو تبين صدق العكس في مادة واحدة بل يتجلى الى برهان
 بنطق على وجه الواقع وهو عدم التكس في ان ليس يلزم ما العكس لزوما
 كما في بعض ذلك في الحقيقة مادة واحدة فانه لو لم يكن كذا لم يتكس
 في غير من المواد فلهذا التفسير في بيان عدم التكس في مادة واحدة
 وهو ان التكس في او اما الضرورة في قولنا من السؤال في الحقيقة
 المطلق والدلالة المطلقة في كس سائبا لانه لا تكس لانه اصدق
 بالضرورة او انما لاشي من ج ب وجان يصدق دائما لاشي من
 ج ب ج ولا فليصدق بقبضه وهو بعض ج ب بالاطلاق وينظم
 الى الاصل كذا بعض ج ب ج بالاطلاق ولا لاشي من ج ب بالضرورة
 او انما يتجى بعض ب ليس ب بالضرورة في الضرورة وبالضرورة الدالة
 وهو محال وبه الحال ليس بالضرورة من تركه للقدمين بعض ومن الاصل
 لانه من صدق في حقيقة كذا يكون لا لاشي من نقيض العكس في كذا العكس
 حقا ليقال ان كذا قولنا بعض ب ليس ب لانه يكون الموضوع صدق
 فصدق ب ليس ب لانا نقول صدق السائبا اما لعدم موضوعها او
 لوجوده مع عدم المحمول كمن الاول صحتها متوقف لوجوده عين ب ج ب

بعضه اذا تكس الا عام يتكس بغيره

بعضه اذا تكس الا عام يتكس بغيره

فيكون محال

فيكون محال

فيكون محال

بالضرورة وان لم يتعكس الاخص لم يتعكس الاعم لان الانعكاس
الاعم مستلزم للانعكاس الاخص لا يقال قد سبق السوال المستوفى
لان تعكس في بعض من ذلك عدم انعكاس في شيئا بل ان انعكاس
من الجواب وعدم انعكاس الاخص مستلزم لعدم انعكاس الاخص
في ذلك منع وكما نرى في هذا الطويل لانا نقول هذا طريق
بيان عدم انعكاس الجزئيات ونقول الطريق ليس في هذا الطريق
قوله واما الموجبة العكسية **قوله** ما مر كان حكم السوال واما الموجبة
فهي لا تعكس في الحكم سواء كانت كلية او جزئية لانه لو كان المحمول
فيها اعم من الموضوع واستناع حمل الخاص على كل افراد العام كقولنا كل
انسان حيوان عكسيه كليا كاذب واما في الجزئية فالضرورة وان كان
والاعراض تعكس في مطلقه بالخلق فان اذا صدق كل ج او م
ب فوجب ان يصدق بعض ج ب ومن يوجب ولا يصدق بعض
ويكون في من يوجب ما دام ب يوجب الاصل في ج ب ج واما
ان كان الاصل ضروريا او دائما او مادام ج امكن احد العاضدين
ويكون محال وليس لاحد ان يمنع استحقاقه على جزاء سلب الشيء فانه قد
عدم لان الاصل يوجب كون ج موجودا فاما ان تنكس ان جنة
مطلقة لا دائما فانه اذا صدق بالضرورة او دائما كج او بعض ج
ب ما دام ج لا دائما صدق بعض ج ب حين يوجب لا دائما اما الجنية
ويجب بعض ج حين يوجب فلكون لا لازمة لعمليتها واما الاكراه
ويجب بعض ب ليس ج بالاطلاق فلا يتركز ب لصدق كل ج ب
ونقول في الجزئية الاول من الاصل كذا كج ب دائما وبالضرورة او دائما
كج ب ما دام ج ليس كذا ب دائما ونقول في الثاني الذي هو الثاني
ونقول كج ب دائما ولا شيء من ج ب بالاطلاق فيجب لا شيء من ب
ما لا يطلق لصدق كل ج ب دائما لزم صدق كل ب ب دائما فانه
من ب ب بالاطلاق وانما اجتناع الضدين ويوجب هذا ان كان الاصل

باجد الجهات الا سبع اي بالضرورة او دائما او مادام ج

كلها واما ان كان جزئيا فلا يتم فيه بيانها لانه جزئيا جزئيا والجزئية
لا يتبع في كبرها الشكل الاول على ما سبق فلا بد من طريق اخر وسلكنا
بانه نفس الذات التي صدق عليها ج وب ما دام ج لا دائما فاذ ب
ويوجد وليس ج بالفعل ولا كان ج دائما فيكون ب دائما لانا كنا
في الاصل ان ب ما دام ج فذكا ب لا دائما هذا خلف واذا صدق
عليها ب وليس ج بالفعل صدق بعض ب ليس ج بالفعل وهو مضمون
لا واما العكس فيكون في هذا الطريق في الاصل كذا كج ب دائما فيكون ب
في الاصل الجزئية لانه لو كان كذا لا يتحقق والوقتيان والوجوديات والاطلاق
العامة تعكس مطلقه لانه اذا صدق كل ج ب باحد الجانبين بعض
ج ب دائما ولا فلا شيء من ج ب دائما ويوجب الاصل في ج ب لا شيء من
ج ب دائما ويوجب **قوله** وان شئت **قوله** للقوم في بيان كونهما
ثالث طرق الخلف وهو ان بعض العكس من الاصل يتبع محال او لا يتراض
ويوفر من ذلك الموضوع شيئا جينا وحمل وصف الموضوع والحول عليه
ليحصل مفهوم العكس ويؤيد الجري الا في الموجبات والسوال المركبة
لوجود الموضوع فيه ما يخلف الخلف فانه يوجب الجمع والثالث طريق
العكس وهو ان يعكس بعض العكس يحصل ما ينافي الاصل فلما نبين ما سبق
على الطريقين الاولين حاولنا التفسير على هذا الطريق ايضا فكل من
تعكس بعض العكس الوحي يحصل بعض الاصل ولاخص منه فانه
لا اصل اذا كان كليا ونقيضه كسب كذا كج ب العكس بعض كذا كج
كلها وهو اخص من بعض الاصل فان كان جزئيا فان كان مطلقا فانه
انعكس بعض كسبها الزاوية فبعضها كذا كج ب كسبها سائبة كذا كج ب
تعكس كسبها لا في جميعها وان كان احدى القضايا الباقية انعكس بعض
عكسها الى ما هو اخص من نقابها اما في الدائمة والعامة والواجبة
الخاصة فلا تعكس كسبها عكسية فانه لا يعكس في العكسية العامة التي هي
اخص من بعض نقابها واما في الوقعية والوجودية فلا تعكس

في ان كان الاصل

تكونها سائداً وعكسها من غير ان يتغير اصلها
ببالاتفاق صدق بعض ج ب بالاتفاق فلا شيء من ج ب
وهو نقيض بعض ج ب بالاتفاق فلو اجتمع النقيضين وانما صدق
بعض ج ب بالضرورة فبعض ج ب حين جوب ولا فلا شيء من ج ب
ج ب ما لم يرب فلا شيء من ج ب ما لم يرب وهو اخص من نقيض بعض
ج ب بالضرورة اعني قولنا لا شيء من ج ب بالامكان ولا شيء من ج ب
هذا القياس وانما يخص هذا الطريق الموجبات لان بيان الحكم
السوالت يوقف على كون الموجبات كما وقف بيان الحكم على
كون السوالت فلما قلنا انها ممكنة ان يبين بكون الموجبات
السوالت **واما** المكناات فلما قلنا في التفسير **فقد** ما
التفسير ذهبوا الى انكاس الممكنة من مكناات مستندوا الى
احد اقسام الخلف لان اذا صدق بعض ج ب بالامكان صدق بعض ج ب
بالامكان العام ولا فلا شيء من ج ب بالضرورة ونفرض لاصل
وتقول بعض ج ب بالامكان فلا شيء من ج ب بالضرورة يتحقق
ج ب ليس ج ب بالضرورة وانما هي في انفسها لا في جوب وهو جوب
ج ب وبه قد ب بالامكان ووجه بعض ج ب بالامكان وهو المطلوب
فالشيء طريق الحكم فانه لو كذب بعض ج ب بالامكان فلا شيء من
ب ج بالضرورة وقد كان نقيضه لا شيء من ج ب بالضرورة وقد كان
ب ج ب بالامكان فيجتمع النقيضان وهذه الدلائل لا يتم اما الاولان فلو
فقط على نتائج الحضر المكنا في الشكل الاول والثالث وستكون
عقبة واما الثالث فلو فرض على انكاس الضرورة ككسها وقد
بين انهما لا يمكن ان ياتوا فلما لم يتم هذه الدلائل ولم يظفر المراد بل
ج ب بل على انكاس ج ب على عدمه فترفع فينا على اننا لو اخرجنا
الموضوع بالفعل على ما ذهب الشيخ عدم انكاس المكنا لا يصح ولا كل
اه ما يوجب بالفعل ج ب بالامكان ومعلوم انكاس ان ما هو ب بالفعل

نحو
ونقيض
ب ج ب

في قوله لا شيء من ج ب

بالفعل ج ب بالامكان ومعلوم انكاس ان ما هو ب بالفعل
ج ب بالامكان ويحوز ان يكون ج ب بالامكان ولا يخرج عن القوم
الى الفعل اصدوا فانه يصدق العكس ما يصدق في المثال المذكور
في السالبة الضرورية فانه يصدق ج ب بامكان فانه لا يمكن
ويكذب بعض ما هو مركوب زيد بالنقل ج ب بالامكان لا بكل
ما هو مركوب زيد بالفعل فرب بالضرورة ولا شيء من الفرس
بجاء بالضرورة فلا شيء مما هو مركوب زيد بالفعل بجاء بالضرورة
واما ما اعتراه بالامكان كما لم يرب الفارابي فيمكنه كنهه
لان مظهره ان ما يوجب بالامكان فهو ج ب بالامكان فاما يوجب
بالامكان ج ب بالامكان ولا محال ويتضح لك من هذا الباعث
ان انكاس السالبة الضرورية ككسها يستلزم لا انكاس الممكنة
لوجبة ككسها وبالعكس في كل ذلك نظير بقا العكس **واما**
الشرطية فالمتصلة الموجبة في الشرطية المتصلة ان كانت في
نحو كانت موجبة كلية او جزئية تنكس موجبة جزئية وان كانت
سالبة ككسها تنكس سائبة كلية بالضرورة فلا بد لو صدق نقيض العكس
مع العكس فيا سائبة كلية بالضرورة اما ان كانت موجبة جزئية فلا بد ان صدق
كلها كان او قد يكون اذا كان ان يحد وجب ان يصدق قد يكون
اذا كان ج ب قاي لا فليست ان كان ج ب قاي في قطع الاصل
يكمن قد يكون اذا كان ا ب ج ب وليس فليست اذا كان ج ب قاي في قطع الاصل
اذا كان ا ب قاي وهو ج ب ضرورية فليست ان كان ا ب قاي واما اذا
كانت سائبة فلا بد ان صدق ليس فليست اذا كان ا ب ج ب فليست فليست اذا كان
ج ب قاي ولا فقد يكون اذا كان ج ب قاي وهو لا يصلح في قطع الاصل
اذا كان ج ب قاي وانما تنكس الوجبة الكلية بكونها لا يكون التالي
اخر من المقدرة واشتاع استلزامها انما هي ان مكنا كقولنا ككنا
كاه الشيء انما كان حيوانا ونكسها ككنا كاذب واما السالبة

وهو مركوب

في قوله لا شيء من ج ب

الجزء فلا يتعكس الصدق قولنا قد لا يكون انما كان هذا حيوانا فهو
الاشارة بكونه قد لا يكون اذا كان هذا انسانا كان حيوانا فانه
كذلك كان هذا انسانا كان حيوانا هذا اذا كانت المتصلة لزومية
اما اذا كانت انتقائية فان كانت خاصة لم يتعد كسها لانه
موافقة صادق الصادق فكما ان هذا الصادق يوافق في كون
الصادق كذا فكذلك يوافق هذا في كونه صادق في كون
الحيوان موافقة الصادق في تقديره وهو العكس حيث لا يكون تقدير
صائب او اما المتصلات فلا تصور فيها العكس لعدم
اشياء جزئية يحاط بها فيكون ذلك في صدق
قوله في تعكس النقيض الى امر قال قدما للتقدير
عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني جزءا اوليا ونقيض الاول
جزءا ثانويا مع بقاء الكيفية والصدق في جملة فاذا قلنا كل انسان
حيوان كان عكسه كلما ليس حيوانا ليس انسانا وعكس الموجبات
في حكم السالبة في العكس المستوي والعكس حتى انه الموجه الكلية
في العكس كنهها فاذا صدق قولنا كل حيوان عكسه في قولنا
كلما ليس بغيره ولا في بعض ما ليس بغيره ويتعكس العكس المستوي
الى قولنا جميع ليس بغيره وقد كان كل حيوان عكسه في قولنا
كلما ليس بغيره ليس بغيره وكل حيوان بغيره ليس بغيره
والموجبة الجزئية لا تتعكس لصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان
وكذلك بعض الانسان لا حيوان والسالبة كلية كانت او جزئية
تتعكس في السالبة جزئية فاذا قلنا لا شيء من حيوان ليس بغيره
بالتصريح فلعكس في ليس بغيره ما ليس بغيره ولا في ليس بغيره
بالتصريح وتعكس النقيض الى قولنا كل حيوان بغيره في قولنا لا شيء
او ليس بغيره بغيره وكذا الشرط المتصلة الموجبة
الكلية تتعكس نفسها لانه اذا صدق كذا كان اب في قولنا لا شيء

لم يكن **قوله** لا تتعكس الا في قولنا لا شيء من حيوان لا شيء من حيوان
الاول مع بقاء الملقوم وهو ما يهدم الملقوم في قولنا لا شيء من حيوان
الجزئية لا تتعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا كان
لا انسانا وكذا قولنا قد يكون اذا كان انسانا كان لم يكن حيوانا
والسالبان تتعكسان الى سالب جزئية لانه اذا صدق ليس لشيء
او قد لا يكون اذا كان بغيره فقد لا يكون اذا كان لم يكن بغيره ولم يكن
اب ولا كل ما لم يكن بغيره لم يكن اب وتعكس كذا كان اب كان
ج وقد كان ليس لشيء او قد لا يكون اذا كان بغيره في قولنا لا شيء من حيوان
لما خروجه لانه لم يزل لم يكن بغيره في قولنا ليس بغيره لم يكن بغيره
غائبا في الباب ان يزل وصدق قولنا ليس بغيره ليس بغيره لم يكن بغيره
من صدق بغيره ما ليس بغيره لانه السالبة المعطوفة لانه من الوجبة
المحصلة وصدق الا عكس المستوي وصدق الا عكس في قولنا لا شيء من حيوان
غيره والموجبة الجزئية لا تتعكس لصدق قولنا لا شيء من حيوان
الاول والثاني عكس الاول مع مخالفة الاصل في الكيفية وموافقة
في الصدق قالوا راديا لفقته ههنا هي التي تحصل بعد هذا التبدل
تخلو في القضية المذكورة في تعريف العكس المستوي فانها هي اصل
يقع تأخذ الجزء الثاني من الاصل وتجعل الجزء الاول نقيضا له وتأخذ الجزء
الاول من الاصل وتجعل الجزء الثاني نقيضا له فاذا عكس قولنا كل
انسان حيوان اخذنا الحيوان وجعلنا الجزء الاول نقيضا له
الاحيوان واخذنا الانسان وجعلنا الجزء الثاني نقيضا له فيحصل
لا شيء مما ليس بغيره باسائه وهي القضية المطلوبة من العكس في الاصل
انه يقال ان جعل نقيض الجزء الثاني من الاصل ولا عين الجزء الاول
ثانيا مع مخالفة في الكيفية **قوله** واما الموجبات **قوله** على راديا لفقته
حكم الموجبات حكم السالبة في العكس المستوي بدو العكس فالموجبات
اذا كانت كلية فالسبع التي لا تتعكس سوابها بالعكس المستوي لا تتعكس

في قولنا لا شيء من حيوان لا شيء من حيوان
في قولنا لا شيء من حيوان لا شيء من حيوان
في قولنا لا شيء من حيوان لا شيء من حيوان

في قولنا لا شيء من حيوان لا شيء من حيوان
في قولنا لا شيء من حيوان لا شيء من حيوان
في قولنا لا شيء من حيوان لا شيء من حيوان

لان الوقفة اخضا وبها لا يمكن تصديق قولنا بالضرورة وكل قسط
 ليس بخلف وقت التبع لا دامنا كذب بحدس وبوليد بعض الخلف بقرائنا
 العام لما عرفت من ان كل خلف بالضرورة والما لم يمكن الوقفة لم يمكن
 شي من السبع لان عدم انكاس الما لم يمكن يستلزم عدم انكاس الاصل لما
 غير منق والضرورة بالذات عكسا لا بالذات كذا اذا صدق بالضرورة
 او دامنا كل ج ب فلما لا شي من مالم يسج والا فحق ما ليس بـ
 بالفعل وبغير الما لم اصل ونقول بعض ما ليس بـ ج بالفعل او بالضرورة
 او دامنا كل ج ب يتبع بعض ما ليس بـ فهو بالضرورة ان كان الاصل
 ضروريا او دامنا ان كان داما وهو ج والضرورة لا يمكن شي
 لا تصديق في المثال المذكور بالضرورة كل مركوب زيد فليس من كذب
 لا شي مالم ليس بـ مركوب زيد بالضرورة لصدق قول مالم ليس بـ
 مركوب زيد بالمكان العام وهو الحار والشرط والوقفة
 العاقلان تفكسا عرفة مالم كذا لا باطلا بالضرورة او دامنا كل ج
 ب ما دام ج فلما لا شي مالم ليس بـ ج ما دام ليس بـ ج والا فحق ما ليس بـ
 ج حين بوليس بـ فيتم الى اصل هكذا بعض ما ليس بـ ج حين بوليس بـ
 وبالضرورة او دامنا كل ج ب ما دام ج يتبع بعض ما ليس بـ ج حين بوليس بـ
 ب وان خلف والشرط والوقفة الحامسان يمكن شي بامانة لا
 في البعض فاما خلفا صدق بالضرورة او دامنا كل ج ب ما دام ج لا دامنا
 قولنا لا شي مالم ليس بـ ج ما دام ليس بـ ج داما في البعض اما صدق قولنا لا شي
 مالم ليس بـ ج ما دام ليس بـ ج فلو لا لازم للعامين ولازم العام
 لازم الخاص اما الا دوام في البعض اي بعض ما ليس بـ ج لا يلحق
 العام فلو لا لولا لصدق لا شي مالم ليس بـ ج لا فحق قولنا لا شي من ج
 ب داما وقد كان لا دوام لصدق لا شي من ج ب بالفعل المستند لممكن
 ج فلو ليس بـ بالفعل لا مستند الى السالبة البسيطة الموجبة الصدق لا عند وجود
 الموضوع الذي هو محقق بها بسبب ايجاب الاصل كمن كل ج بوليس بـ

بالفعل صادق لصدق لا شي من ج ب لا شي من ج ب ليس بـ داما فلو كان
 الا دوام في البعض حقا او كانت جزئية **اقول** ان الحامسان من الحد
 الموجبة الجزئية تفكسا عرفة خاصة لانا صدق بالضرورة او دامنا
 بعض ج ب ما دام ج لا دامنا فحق ما ليس بـ ج ما دام ليس بـ ج
 لانا انفس ذات الموضوع دون ليس بـ بالفعل كذا لا دوام الاصل
 و ليس ج ما دام ليس بـ ج ولا كان ج في بعض اوقات كونه ليس بـ فهو
 ليس بـ في بعض اوقات كونه ج وقد كان بـ في جميع اوقات كونه ج
 بـ **يقول** بالمثل ويوط واذا صدق على د انه ليس بـ ج وليس ج ما دام
 ليس بـ بعض ما ليس بـ ج ما دام ليس بـ ج بولجزء الاول من الكس
 واذا صدق على ج ب بالفعل فحق ما ليس بـ ج بالفعل وهو مضمون
 الا دوام تصديق الكس بجزئية وهو الما لاما الموجبة الجزئية الباقية
 فلو يمكن ان الوقفة اخضا والسبع والضرورة اخضا لا شي مالم ليس بـ ج
 ب في الدائمان والعامان وهما لا تفكسا اما الضرورة بل صدق
 قولنا بالضرورة بعض الجوان ليس بـ ج بكونه عكسا وهو بعض الا
 ليس بـ ج بكونه بالامكان العام لصدق كل اشيا ج وانه بالضرورة و
 اما الوقفة فلا تصديق بعض الفرس تفكسا بالتوقيت كذب بعض الخلف
 ليس بـ بالضرورة بالامكان لا كل خلف بالضرورة ومن لم تفكسا
 لم يمكن شي من الموجبات الجزئية لما عرفت مرارا **وقول** اما السالبة الجزئية كانت
 او جزئية **اقول** اما السالبة الجزئية كانت او جزئية تفكسا لا احتمال
 ان يكون لقبض المحمول اعم من الموضوع واشتراط ايجاب الخلف لكل افراد
 الا كمن قولنا لا شي من الانسان يجرى في البحر اعم من الانسان فاشترطه
 يتكفل كل ما ليس بـ ج بـ وتفكسا الحامسان جنية مطلقا لا مطلقا
 بالضرورة او دامنا لا شي من ج ب بوليس بـ ج ما دام ج لا دامنا
 فليصدق بعض ما ليس بـ ج حين بوليس بـ ج لان ذات الموضوع موجود
 لانا الا دوام عليه فحقه **يقول** بـ بوليس بـ ج بولجزء الاول **يقول**

في الامانة
 في الامانة

في الامانة

[illegible]

النها ولا يقال التنبؤ بقضها فقيدها لاحتمالها الصدق والكلية
 والمذكور في القياس الاستثنائي ليس بقتية فلا يكون عين
 التنبؤ او قضيها مكتوبة في القياس بالفعل لما تقول المراد
 ان يكون طرفا التنبؤ مكتوبين في القياس بالترتيب الذي في التنبؤ
 وعلى هذا ينفع الاشكال **وموضوع المطبوع اصغر**
 القياس لا يقتضي ما عدا ان تركيبه جملتين او شرطيتين او مركبة
 فيها واما كمال الجملتين البسط فلهذا يوجب القول بالانفراد باعتبار
 حصوله من القياس حتى يتبين باعتبار استقامتها من مطبوع وكل
 قياس على ما لا يميز من مقدمتين احداهما شرطية على كماله موضوع المطبوع
 كالحق في المثال المذكور وفيها يميز على كماله كالحادث وهما يشتركان
 في حد كمال الخلف فرضه المطبوع اصغر فلا يكون في الانفراد حصول
 الاختلاف في الشرطين اصغر ومحموليهما كمالا كما انهم في اكثر
 اقوالهم والحد المشترك الكبيرين لا صغر ولا كبير مسمى هذا الوسطا
 المتوسط بين طرفي المقدن التي فيها الا صغر صغرها لانه ذات الا صغر
 والتي فيها الكبير كبير كماله ذات الا كبير واقتضا الصغر الكبير
 لها اكبرها وبسببها وكثيرها وجوئها ما يميز في شرطية وطرفها واليهما
 صلة من وضع الحد الاوسط عند الحديث عن اخرين بحسب حكم كل
 عليها او موضوعها او محمولها احد الطرفين او وضعه للآخرين كمالا وهو
 اربعة لانه الحد الاوسطا كان محمولا في الصغرى وموضوعا في
 الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيها فهو الشكل الثاني وان
 كان موضوعا فيها فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا
 في الكبرى فهو الشكل الرابع وان وضع الحد الاوسط في حد كمال المرتب لانه
 الشكل الاول على نظم الطرفين فان نظم الطرفين بالانتقال من موضوع المطبوع
 الى المحمول او سطره من المحمول الى طرفي المقدن الانتقال من موضوع
 الى محمول وهذا لا يوجد الا في الاول فلذلك وضع في المرتبة الاولى

ثم وضع الشكل الثاني لانه اقرب من الاشكال الباقية ليس
لشاكلته اياه في صفه وهو اشرف المقدمين لا شرا في موضوع الخط
الذي هو اشرف من المحمول اذا المحمول انما يطلب لما جله ايجابا
او سلبا ثم الشكل الثالث لانه اقرب مما اليه الشرا في اياه في
احسن المقدمتين ثم الرابع لانه اقرب لما اصلها المقدمات
في المقدمتين وبعده عن الطبع **قوله** اما الشكل الاول فشرطه
اجاب الصفري **قوله** اعلم انه لا يتلوه لا في شرا ولا في سلب
المقدمة وكثيرا وغرطه بحجة المقدمات اما الشرط
الذي بحسب الجبهة فشرطها انما في فصل المخططات واما الذي
الذي بحسب الكيفية والكيفية ففي الشكل الاول امران احدهما ان الكيفية
اجاب الصفري وثانيهما بحسب الكيفية الكبرى اما الاول فطالما
الصفري لو كان متساويا ليدرج في الصفري في الوسط فلم يحصل
الا ناهج لانه الكبرى يدل على ان ما ثبت له لا وسط فهو محكوم عليه
بالكبر والصفري على تقدير كونها متساوية كانا لا وسط
مساوية بين الاصفري فالاصفري لا يكون في اقلها فثبت له لا وسط
فالكم على ما ثبت له لا وسط لا يتعدى الى الاصفري فلا يلزم النتيجة
واما الثاني فلانه الكبرى لو كانت جزئية كان مضادا لبعضها
الا وهو سطح محكوم عليه بالكبر وجاز ان يكون الاصفري في ذلك
الجزء فالكم على بعض الاوسط لا يتعدى الى صفه الاصفري فلا
يصديق لانهما حيوان وبعض الحيوان فرس فلا يصح في بعض الاشكال
فرس وضروريه الثاني انما جاز انما من هذا من البشر طين وبقوله في
الاشكال الثاني لانه في كل شكل من هذه فاكه فاكه عرفنا ان
القضية تحصر في السلبية والشمولية والشمولية هي السلبية
مطلوبه الكلية لانهما في كل كبرى في الشكل فاما في السلب
وزيد انما في السلب في الصفري من الانسان والشمولية في الصفري

الحكمة

المطلوبه القضية العنصرية ليست الا المحصورة وهي اربعة الاشكال
والخبرية وهي متبقية في الصفري وفي الكبرى فالاقرب احد
الصفريات الا ربعها احد الكبريات الرابع يحصل منه ستة عشر
لكن الشرا الاول اسقط فاقربا ضرب الصفريان الباقين من الكبر
بات الرابع والاشكال الثاني اربعة اخرى الصفريان الموجودتان مع
الجزئيتين فلم يبق الا اربعة ضرب الاول من موجبتين كلتيني
فينتج موجبة كلية كقول كل **ج ب** وكل **ب ا** فكل **ج ا** **قوله** اما
من كل ا كبرى سلبية فينتج سلبية كل **ج ب** ولا شرا من **ب ا** فلا شرا
ج ب الثاني من موجبتين والصفري جزئية فينتج موجبة جزئية كقولنا بعض
ج ب وكل **ب ا** فينتج **ج ا** الرابع من موجبة جزئية صفري وسلبية
جزئية كقولنا بعض **ج ب** ولا شرا من **ب ا** فينتج **ج ا** ونتلوه هذه
الصفري سلبية لانها لا تحتاج الى برهان واعلم ان سلبا كيفيتين ايجابا
وسلبا واشرفها الايجاب لانه وجود والسلب عدم والوجود اشرف
من عدمه وكثيرا الكلية والجزئية واشرفها الكلية لانه اشد وانفع في القول
واخص من الجزئية والاشكال الثاني على امرنا انما اشرف فيكون الوجبة
الكبرى اشرف المحصورات لانهما على الشرفين واحسبها السالبة
الجزئية لا تحتويها على المستفيضة والسالبة الكلية اشرف من الوجبة
الجزئية لانه اشرف السلب الكلية اشرفا من السلب والاشكال الثاني
بحسب الايجاب واشرف الايجاب موجبة واحدة واشرفا كلية من جملة
محددة ولا كان المقصود من الاقرب انما جاز انما ثبتنا جازا اشرفا
فقد نتج الا اشرف على غيره **قوله** واما الشكل الثاني فشرطه **قوله**
لا تلوه الاشكال الثاني ايضا اشرفا بحسب الكيفية والكيفية فاختلافه
مقدمته في الكيفية بالكون اهدى من موجبة واحدة في سلبه واما بحسب
الكيفية فكيف الكبرى وذلك لانه لو لم يتحقق احد الصفريين يحصل الاختلاف في الجزئية
وهو عند القياس ناه عن الايجاب واخرى السلب والاختلاف في المقدم

اما لزوم الاختلاف على تقدير استغناء الشرط الاول فلا يلتزم
للمقدّم في الكيف فاما ان يكون موجبين او سالبين واياما كان
يتحقق الاختلاف ام لا فاما ان يكونا موجبين فلا يتصدق في كل شأن
حيوان وكل ناطق حيوان والحق لا يجاب ولو بد لنا الكبرى فلنا
وكل فرس حيوان كان الحق السلب اما ان كانتا سالبين فانه
قولنا لا شيء من الاشياء بموجب لا شيء من الفرس بموجب الحق السلب
ولو قلنا لا شيء من الاشياء على فالحق لا يجاب فاما لزوم الاختلاف
على تقدير استغناء الشرط الثاني فلا يلزم كونت الكبرى جزئية فهي
اما ان يكون موجب او سالب وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف
اما على تقدير لا يجابها فلصدق قولنا لا شيء من الاشياء بفرس
وبعض حيوان فرس والصادق لا يجاب ولو بد لنا الكبرى فلنا
وبعض الصاهل فرس كان الصادق السلب واما على تقدير سلبها
فلصدق قولنا لا شيء حيوان وبعض الجمل ليس حيوان والعقاري
لا يجاب وبعض الجمل ليس حيوان والحق السلب واما ان يكونا لا
موجبهما فقياس فلا يتصدق مع الايجاب لم يكن متجها للصدق
صدق مع السلب لم يكن متجها للايجاب لان الحق لا ينتاج استلزام
القياس لا عددهما **قوله** وضروبنا ايضا اربعة **قوله** الضروب
المتبعة في الشكل الثاني بحيث على الشرط ايضا اربعة لا يستطاع
باعتبار الشرط الاول ثمانية اضرب السالبين والموجبات اربعة
الجزئيات والاختلاف وباعتبار الشرط الثاني اربعة اخرى الكبرى والجزئية
الموجبة مع السالبة المتين والجزئية السالبة مع الموجبتين فيبقى الضروب
الناجية اربعة الاول سلكين والكبرى سالبين يتبقى سالبية كلية كثرنا
ج ب ولا شيء من ج ب ولا شيء من ج ا ب اية والعكس اما الفرضية فبما
الشكل ان ياتوا فبقين البنية ويجعل صدق لان نتائج هذا الشكل سالبية
تتبعها وهو الموجبة والموجبة يتبعها بعض ودية الشكل الاول ويجعل

المعنى

تفاوت

الشرط الثاني

ويجوز كبرى القياس كبر لانها كبرى بعض كبرى الشكل الاول فبقين منها
قياس الشكل الاول ويتبقى لنا ثمانية الضروب فقال اولها صدق لا شيء من
ج البعد في بعض **ج** او بعضها لا كبرى حكمة بعض **ج** ولا شيء من **ج** ليس
وقد كانا الضمير لكل **ج** ب هـ والخط لا يلزم من الصورة لانها بدنية
الانتاج فكون من المادة وليس كبرى لانها مفردة الصدق فبقين لا يكون
من بقين النتيجة فكون لها لا فالنتيجة حق واما الشكل الثاني فبما كبرى كبرى لا شيء من
الشكل الاول ويتبقى النتيجة المذكورة فينا من صدق القديمة حذفت الضمير
مع كبرى كبرى من صدق مع كبرى كبرى من صدق النتيجة في صدق القديمة
صدق النتيجة وهو الطريق ان في كبرى كبرى والضمير سالب يتبقى سالبية كلية
لا شيء من **ج** وكل **ج** فلا يتبقى **ج** ا ب الخلق والعكس اما الخط الثاني
الذكرية واما كبرى كبرى كبرى لانها لا يجابها لا تتكلم في جزئية
والجزئية لا يتبقى في كبرى الشكل الاول بل عكس الضمير وك
تجعلها كبرى ثم يمكن النتيجة فاذا عكسنا لا شيء من **ج** الى لا شيء
من **ج** وجعلنا كبرى وكبرى القياس وقولنا كل **ج** ب ولا شيء
من **ج** يتبقى من **ج** لا شيء من **ج** لا شيء من **ج** وهو متكلم في لا شيء من **ج**
وهو الخط الثاني من ضمني موجب جزئية وكبرى سالبية كلية يتبقى
سالبية جزئية كقولنا بعض **ج** ب ولا شيء من **ج** بعض **ج** ليس بالخط
والعكس كما مر والآخر من وهو ان نفرض موضوع الضمير **د** وك
ب وكلا **ج** ثم نضم المقدّم الاول كبرى يقال **ج** ب ولا شيء من
ج يتبقى من **ج** لا شيء من **ج** لا شيء من **ج** لا شيء من **ج** لا شيء من **ج** لا شيء من **ج**
بعض **ج** ونضم مع تنبيه القياس الاول كذا بعض **ج** ب ولا شيء من
ج يتبقى من **ج** لا شيء من **ج** ليس من **ج** وليس من **ج** لا شيء من **ج** لا شيء من **ج**
من قياسي احد هـ ا ذلك وكس من **ج** ساجل ولا شيء من **ج** لا شيء من **ج**
الاول والاربع من **ج** ساجل جزئية وكبرى موجبية يتبقى من **ج** لا شيء من **ج**
بعض **ج** ليس وكل بعض **ج** ليس ولا يتبقى بيان هذا الشكل عكس

قوله

قوله

الشرط الثاني

وهو في الحقيقة
الاولى في الحقيقة

لا انعكس كغيره لانها معكس جزيئية والمخزنية لا تعكس كغيره الشكل الاول
ويكس الصغرى لانها تقبل انعكس بتغير فعلها لا تنفع في كبري الشكل
الاول في انما بالملح والاشتراف ان كانت السالبة الجزئية مركبة
لنصف وجوده لوضوح وانما ثبت الضرر ب ذلك الترتيب لان القيمة
الاولى متجانسة للكل فلا بد من تقديمها على الاخرين وقدم الاول
على الثاني والثالث على الرابع كشماليه على صغرى الشكل الاول
بجلائل الثاني والثالث **قوله** اما الشكل الثالث فشرط **اقل**
يشترط في اشراج الشكل الثالث بحكيمة المقدمة ما يتجلى بالصغرى
ويجب ان يكون احدي المقدمين اما ايجاب الصغرى فلهما
كانت سالبة كغيره اما ان يكون موجبة او سالبة وانما كان يحصل
الاختلاف الموجب لعدم الاشراج اما اذا كانت موجبة فكذلك الاكبر
من الانسان بنفسي وكل انسان حيوان او ناطق والحق في الاول لا يوجب
وفي الثاني سالبة اما اذا كانت سالبة فكما ان ايجاب الكبري يوجب
لا شيء من الانسان ايجابا او حاد او صاد في الاول لا يوجب
الثاني سالبا ايجابا كونه احد المقدمين فلا يملك ان يوجب
ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه لا كغير البعض من الاوسط
المحكوم عليه لا الصغرى فليجب ان يكون من الاوسط الى الصغرى كونه
بعض الحيوان انسان وبعض غير الانسان على بعض الحيوان بالقرينة لا يوجب
الى البعض المحكوم عليه بالاشارة باعتبار سلب الشرطين يحصل العكس
مستلزم اشتراط ايجاب الصغرى حتى ثمانية ضرب كما في الاول
واشتراط كلية احدهما احد من اثنين اخرين وهما الكبريان الجزئيان
مع الموجبة الجزئية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كونه
كل ب وكل **ب** **افعض ج** اوجبه من احدها بالملح وطريقه في هذا الشكل
ان يميل الى ان ينتج كلية كبري ان هذا الشكل لا ينتج الجزئية وصغرى
القياس لا يوجبها صغرى فنتعلم منها قياس في الشكل الاول ينتج الثاني

وهو في الحقيقة
الاولى في الحقيقة

وهو في الحقيقة
الاولى في الحقيقة

الكبري فعلا ان لو لم يصدق بعض الصدق لاشي من **ج** **كل ب** **ج**
ولا شيء من **ج** ينتج لاشي من **ب** وكان الكبري كل **ب** **افعض ج**
وثانيهما كغيره لاشي من **ج** يرجع الى الشكل الاول وينتج النتيجة المطلوبة
بعينها الثاني من كليتين والكبري سالبة ينتج سالبة جزئية **كل ب** **ج**
ولا شيء من **ب** **افعض ج** ليس بالملح فيكس الصغرى كالسلف في الصغرى
الاولى لا فرق وانما ينتج هذا ان الضربان الكلية لهما انهما
المهمة الاكبر واشتراج ايجاب الكبري لكل فرد لا عام وسلبه من كل
كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولا شيء من الانسان من غير واذ
لم ينتج الكلية ينتج شيء من الضروب الباقية لان الضرب الاول والخص
الضروب المتبقية لا يوجب والضرب الثاني اخص الضروب المتبقية
للسلب وعدم اشراج الاخر مستلزم لعدم اشراج الاخر الثالث
من موجبتين والكبري كلية ينتج موجبة جزئية كونه بعض **ب** **ج**
وكل **ب** **افعض ج** بالحق ويكس الصغرى وهو شرط في الاشراج
وان فرض موضوع الجزئية وكل **ب** **ج** **افعض ج** ثم نضع المقدمة الاول
الكبري بالقياس لنتخرج من الشكل الاول كل دائمة بحيلة كبري المستند
الثاني ينتج من اول هذا الشكل بعض **ج** او هو الملح الرابع من موجبة
جزئية كقولنا بعض **ب** **ج** ولا شيء من **ب** **افعض ج** ليس بالطرف
الثالث والكل في الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة
جزئية كقولنا كل **ب** **ج** وبعض **ب** **افعض ج** بالملح والاشراج وهو
فرض موضوع الكبري وكل **ب** **ج** **افعض ج** ثم نقول كل **ب** **ج**
وكل **ب** **افعض ج** او يكس كبري وجعلها صغرى ثم يكس الجزئية لا يعكس
الصغرى لان الكبري جزئية لا يعلم كبري الشكل الاول السادس من
موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبري ينتج سالبة جزئية كونه كل
ب **افعض ج** ليس **ب** **افعض ج** ليس بالملح والاشراج في الكبري
ان كانت مركبة لتحقيق وجود الموضوع لا يعكس العكس لان الجزئية لا يقع

وهو في الحقيقة
الاولى في الحقيقة

الاولاد ومع الصغير لكن القياس الصادق المقدمات أصحتها
لزم صدق الملزوم بدون الا لازم وان نخرج ومع العرفية العامة
نتيج دائمة بهذا الضرورة وهي نفي الصغير منها فلم يبق الا الدوام
ومع العرفية الخاصة دائمة بهذا الضرورة ومنه الاولاد ولهم القياس
الصادق المقدمات لا يتكلم منها ايضا والصغير الذي مع الدوام
العامة ينتج دائمة ومع احدى الحاتين دائمة لا دائمة ولا يتصدق
مقدمتا القياس منها ايضا كما عرفت لا يقال بالضرورة ان قسرت
بالضرورة ما دام الوصف ينتج الصغير الذي معها ضرورة كما عرفت
لان الكبير ضرورة لا كبير كل ما ثبت لا الاوسط ما دام وصف لا اوسط
وما يدوم له وصف لا اوسط هو الا صغير يكون الاكبر ضرورة في الجوت
لو ان قسرت بالضرورة بشرط الوصف ينتج الصغير الضرورية معها
ضرورية كانه لا بد له من الاكبر على ضرورة الاكبر بشرط الوصف لا لازم
ليس لان الاكبر ضرورة لا صغير بشرط الوصف لا اوسط لكن لا اوسط
واجب الحد في النتيجة فانه لا ينتج ضرورة الاكبر نا قول وصف الاوسط
او اكان ضرورة الذات الا صغير فكيف تحقق الا صغير
تحقق ذات الا صغير وصف الاوسط بالضرورة
وكيف تحققت ضرورة الاكبر فكيف تحقق الا صغير
ثبت ضرورة الاكبر وهو المطلوب من انك
لو تأملت ادق تأمل امكن ان تستخرج
نتائج الاختلافات الباقية من القيد
الضابطة المذكورة وان اشكل
عليك شئ منها فارجع
الى هذا الجدول تعقف عليها
مفصلة

جدول الشكل الأول

[illegible]

من الموهبات السبعة
سبعة والباقي
مكتوب في
الكتاب
ومن الموهبات السبعة
سبعة والباقي
مكتوب في
الكتاب
واعلم الخاف منها
كأنه شرط الشكل
فعلية الصفة
مكتوب

قوله واما الشكل الناس فله طبع الجبهة اما **الاول** فيترط ان يكون
انثى بجبهه الجبهة اكل واحد منها احد العينين الا اول صفة
الدوام على الصغرى كما كونها ضرورة وانما تكون الكبر من
القضاء الى الحكمة السوال في ذلك لانه لو انتفى كان

واما الحكم الرابع
 لا تاح النكاح الرابع
 الجهة شرطا من الاول
 كونه القياس من الغضبات
 حتم لا يستعمل فيه كونه اصل
 لان الحكم اما ان يكون موجبه
 او ساله واما ما كان لا ينفخ
 واما الثاني فكما سبق في قوله
 الشرط الثامن وجوب الحكم
 السالبه فيه واما الحكم الموجبه
 فلا انها اما ان يكون صفوه او
 كبره عكس التقديرين يتفق
 الاختلاف اما ان كانت صفوه

7

على صغر ما به يكون ضرورة او دلتا او العرفي العام على كراهة بان يكون من
القضايا المستلزمة للعكس السوابق فانه لا ينشأ الامر ان كانت الصغرى
احد القضايا الغير الضرورية والدلتا وهي احدى ضرورية والكبرى بعد
البيع لما كانت الصغرى في هذا الصنف سابعة وقد تبين ان السابعة
المستلزمة بهذا الشكل بحيث يكون منقطع من تلك الجزاء اختلاف
الصغرى احد البيع والكبرى في بين الاختلاف الصغرى احدى الضرورية
الاربع من احدى الأربع من تلك الجزاء المستلزمة بالضرورة
الكبرى بالوقفة وهي لا ينتج معها فلو كانت في الوقف وذلك لا يصدق
لانها من الصنف ينشأ بالامانة فالقرينة بالضرورة ما دام حتمنا لانها
وكل صغر مختلف بالوقفة لانها من اشياء صنف غير من الصنف بالامانة
القرينة واعلم ان البيان في الشرط الثاني وان شئت انما يتم لو ثبت فيها
الاشياء من غير لزوم الاختلاف كما في النظر بصورة نقض بين علم شرط

الرابع كونه من غير العدمية الشاوية من الفضائل التي انكسرت
 السواد الذي من العدمية الشاوية من الفضائل التي انكسرت
 الى الشكر الثاني فلو بقيت في احد هذه الفضائل سالتا ما لم يتصل
 الانعكاس لما عرفت انما عرفت سبق تباينها ان يكون العدمية الشاوية منها

دائرة في سوق المصنوعات

۱۰۰

武

على الشرط المقترن بحجة في الشكل الثاني لجعل النبي وشروطه
 لم يصدق الدوام على صفاته هو كونه كبراً من الصفات الستة السالفة
 فيكون كونه كبراً الضرب السادس كونه شرطاً الخامس كونه الضرب
 الضرب الثامن احدى صفاته كونه كبراً مما يصدق عليه في العام
 لا انما انما يظهر بعكس الضرب الرابع الى الاول ثم كونه شرطاً
 بدين ان يكون معدته مع كونه شرطاً لثلاثة احدى صفاته الاخرى
 استجنا سالبه خاصة ليقبل الانكسار الى النتيجة المطلقة والشكل الاول
 انما ينتج سالبه خاصة لكونه كبراً احدى صفاته كونه شرطاً
 احدى صفاته الست التي يصدق عليها العرفي العاطف اذا
 كانت احدى الصفات الاربع قطرية واما ان كانت احدى الصفات
 قطرية فتنتج ضرورية كونه دائمة دائمة وهي احدى صفات العرفية
 القائمة فيصدق في النتيجة السالبة الجزئية العرفية القائمة وهي عكس
 الى النتيجة المطلقة فيكون ضروري هذا الضرب احدى صفاته كونه شرطاً
 كبري الشكل الاول وكبره من صفاته الست لانه صفة الشكل الاول
 ومن بينها نظير الضرب السابع لكان اشياء اثنتين عكس الكبر
 ليعبر عن الشكل الثاني وعصبه يكون السالبة المستعينة فيه فالباقية
 لا انكسار وان كونه موجب مع عكسها على شرط اشياء اثنتين
 فلا بد في ايضاً من شرطية احدى صفاته كونه سالبه احدى صفاته
 وثانيها ان يكون الموجبة لانه الضرب الستة عكس في الشكل الثاني
 وانما يذكر ذلك في كتابه لان الشرط الاول قد علم بفضل القياس
 والشرط الثاني قد علم من اول الشروط وسو عدم استعمال الممكنة
 في هذا الشكل والنتيجة في الضرب الاولين والاشياء الستة من
 الاختلافات كونه شرطاً المذكورة في كل واحد من الضرب الاولين
 مائة واحد وعشرون وهي الحاصلة من ضرب الوجوه الستة الستة الى
 احدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثاني ستة واربعون وهي الحاصلة

بأن تعدل الحروف
 على الترتيب
 على الترتيب
 على الترتيب

الحاصلة من الضربين الدائمين مع الضرب الاحدى عشرة ومن
 الصفات المنفردة وطنز والفرق بين الصفات الستة السالفة
 في الرابع والخامس ستة وستون وهي التي يحصل من الصفات الستة
 الاحدى عشرة مع الصفات الستة السالفة وفي السادس والثامن
 يحصل من الضربين الثمانيين مائة ثمانية وستون وفي السابع
 وعشرون يحصل من الضربين الحاديين مائة ثمانية وستون وفي الثامن
 في الضرب الاولين على الضرب ان كانت حروفها ودائمة وكان القياس
 من الصفات الستة السالفة والافاضة عامة وفي الضرب الثاني ان كانت
 ان كانت حروفها ودائمة والافاضة العامة وفي الرابع والخامس
 دائمة كانت حروفها ودائمة والافاضة العامة وفي السادس
 بانه كبر بالبرهان المذكور في المطلق وفي السادس لاني الشكل الثاني قد
 عكس الضرب وفي السابع كان الشكل الثاني عكس الكبر وفي الثامن
 كونه شرطية عكس الضرب وبالمثل كانت هذه القدر والاشياء الستة
 الى الشكل الثاني المذكور في ذكره العطف كان نتاج عكسها نتائج
 لا شك ايضاً في السادس والسابع وعكسها في الثامن وعكسها بطلانية
 هذه المداويل

حدود

جدول الضربين الاولين



جدول الفهرس الثالث

[illegible]

تصحيحه
في نسخة
الخط

جدول القرية الرابع والخامس

صغرى
المنصورة
الدائرية
المستوية والمانعة
العربية العامة
الشعرية والمفاتيح
العربية الخاصة
المطلقة العامة
الوحدانية الأولى
الوحدانية الثانية
الوحدانية الثالثة

مطلقة

مطلقة

عامة

فانما في هذه الحقايق
منها ما هو من صفات الله
منها ما هو من صفات الملائكة
وهي صفات الله

المزق

حدود الفزج السابع

[illegible]

الطائفة العامة
والدائرة
المجتمعة

جدول الفقه السادى والثامى

صفو
 المشروط
 العرفية
 العامة
 الدائنة
 المشروط
 العامة
 العرفية
 العامة
 المشروط
 العامة
 العرفية
 العامة

زراعة ناصالية

الغزوية والرهبة كبرو والمزلة الخاضع والرهبة
الخاضع ينتج دعة في الرضا لاسم في الرضا
وحالان في الرضا والرهبة من الرضا
ونتيجة عروبة عامة

لن نفجدها الا بعد ان نلوك من الصعود والهبوط

قال الفصل الثالث ليس المراد القضاء بل هو الشرطي
 هذه المركب من الشرطيات بل لا يتبرك من الجزئية سواء
 شرب من الشرطيات المحظورة والشرطية والجزئية أو قسم
 الموصلة لانه اما ان يتركب من متصلتين او منفصلتين
 او جزئية ومنصلة او جملة ومنفصلة او منفصلة او
 القسم الاول لا يتركب من متصلتين ويشترط فيها اما في جزئها
 من كل واحد منها او في مقدم كماله او الثاني كماله واما في جزئها
 تام منها اي جزء من مقدم والثاني واما في جزئها تام من احد
 غير تام من الآخر فله ثلثة اقسام كقريب بالفتح الاول
 منها

كانا كما ذكرنا به كل موجود من الوجود وان ولاء العالم قضاء لا يتناهي ولا انقضاء
 ستمائة الى انفسه في غير الوجود من غير ان يكون له وجودا في الوجود بل في غير الوجود
 من الاول والاولاد من العقل والشرع وتكذيبها الحكم الوهم في الاشياء بانها
 ولم ينفع اصلا وما يعرف به كذب الوهم انه بسا بعد العقل في المقدما لا
 المتبقي لتفويض ما يحكم بها كما يحكم الوهم بالخوف من الموت مع انه موافق للعقل في ان
 المتبقي له حياة والحداد لا يخاف من المتبقي لكونه الميت لا يخاف منه فان اوجبت
 والوهم الى التيقن بكون الوهم والكم والقياس المركب منها من سفسط والفرق
 منه بقليل الخضم واسكانه واعطى قائدها موقفها لا حشرها **قال**
 والمخاطبة قياس **قال** المخاطبة قياس فاسد اما من جهة الصورة او من جهة
 المادة اما من جهة الصورة فان لا يكون على هيئة متغيرة لا اختلاف في طبع
 بحسب الكمية او الكيفية او الزمان كما ان كبر السهل الا ورجوته او صغرها
 او مكنه واما من جهة المادة فيها ان يكون الخط وبعض مقدماته شيئا واحدا
 وهو المصادرة على الخط كقولنا ان الانسان بشرا وكل بشرا حيوانا فكذلك
 انسان صمكا او ان يكون بعض مقدماته كاذبة بشبهة المصادرة وشبه كقولنا
 بالصادق اما من حيث المعنى او من حيث الصورة اما من حيث الصورة فكل
 الصورة الفرق المنقوش على الحداد انما فرق وكل فرق صهيال لشيء واحد
 الصورة صهيال واما من حيث المعنى فكذلك رعيته وجود الموضوع في القوة
 كقولنا كل انسان وقرص فهو انسان فكل انسان وقرص فهو قرص بشرط ان
 بعض الانسان قرص والخط في صورته الموضوع المقدم من ليس بوجود
 ان ليس في موجوده وصدق عليه انه انسان وقرص وتوضيح التقيد
 الطبيعية مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج ان
 الانسان جنس في ما يعتبر العيان ويقال انفس ثابت للحيوان والحيوان ثابت
 للانسان فانه انفس ثابت للانسان لان الانسان ثابت للنفس ثابت لنفسه
 الجنس ثابت للانسان واما الخط ان الكثرة ليست كلية وكما في الدقيق
 مكانا الى رجا كقولنا الحدوث حادث وكل حادث فله حدوثا

كذا
 في
 المتن

حدوثا فله حدوثا وحدها وحدها وكما في المتن وشا كما في المتن كقولنا
 الحيوان موجود في المتن في كل واحد من المتن في المتن فانما بالذهن وكل
 فانما بالذهن عموما ينتج ان الحيوان عموما فلا بد من اعماد جميع ذلك
 تقع الخط وقرى اخذ وضع الطبيعة مقام الكلية من باب فساد المادة نظر
 لان العسل في المتن ليس الا اختلاف في المتن لا انتاج الذي هو الكلية
 فيكون من باب فساد الخط الصورة لا المادة ومن يستعمل الخط ان قال
 بها الحكم فهو سفسطاني وان قابل بها الجدول فهو شافعي **قال** الباقين
 في اجزاء العلوم **قال** اجزاء العلوم ثلثة موضوعات وباري ومسايل
 اما الموضوع فقد عرفت في صدر الكتاب وهو اما امر واحد كالعدد
 الحساب او امر متعدد ولا بد من اشتراكها في امر ملائم في سائر
 العلم كونه متوقفا على هذا الحق فانما يشترك في الايمان الى الخط المحيول
 الى الايمان كونه العلوم المتفرقة على واحد واما المبادئ فهي التي
 يتوقف عليها سائر العلوم وهي اما مقدمات واما مقدماتها اما
 التصورات فهي حدود الموضوعات واما المقدمات واما المقدمات
 واما المقدمات فهي المقدمات في اشياء وهي عموما متعارضة كقولنا في علم
 الهندسة المقادير المساوية لشيء واحد متساوية واما غير متساوية
 فانه انما هي المتعلم بها بحسب النظر سببا صولا من موضوع كقولنا ان مثل
 بين كل نقطتين خط مستقيم وان تلقيها بالاكثار والتشكيك ست
 مصادرات كقولنا ان مثل على ابي بدو على كل ابي نقطة شيئا وفيكون
 الموضوع جزءا من العلم على من نظر لانه ان اراد به التصديق بالموضوع
 فهو ليس من اجزاء العلم لعدم توقف العلم عليه بل هو متعلق بالشرع في مثل
 ما مر وان اراد به التصور الموضوع فهو من المبادئ وليس جزءا
 آخر بالاستقلال واما المسائل فهي المطالب التي يبرهن عليها
 في العلم كانت كسبة ولها موضوعات ومجالات اما موضوعها
 فقد يكون موضوع العلم كقولنا كل عددا واما ما ذكره اوساين

في تصور الموضوعات
 في تصور الموضوعات
 في تصور الموضوعات

والمتعار موضوع علم الهندسية وقد يكون موضوع العلم مع عرض
ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط بالزاوية
فالمتعار موضوع العلم وقد اخذ في المسئلة مع كونه وسطا في النسبة
وهو عرض ذاتي وقد يكون نوع موضوع العلم كقولنا كل مجيء شبيه
فاه الخط نوع من المتعار وقد يكون نوع موضوع العلم مع عرض ذاتي
كقولنا كل خط قائم على خط فان زاويتين جفتا فاه او ثلثا او ثلثي لهما
فالخط نوع من المتعار وقد اخذ في المتعار المسئلة مع قيامه على خط
وهو عرض ذاتي للمتعار وقد يكون عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث متساوي
الساقيين فاه زاويتين قاعدة متساويتان هذا موضوعات المسائل و
بالجملة هي اما موضوعات العلل وجزئياتها واما عرضها الذاتية او جزئياتها
واما محمولاتها فمن الاعراض الذاتية لموضوع العلم فلا بد ان يكون ما
خارج عن موضوعاتها لا تشاع ان يكون جزء الشيء على ما يبرهن لان
لايجاد بنية الثبوت للشيء ولكن بهذا آخر ما اوردنا ايرادها في
هذه الاوراق والمجد لواحيا الموجودات بما هي متعارات لا زائدة والصلح
على افضل البشور على الاطلاق البعوث لتسمم مكادرم الاخلا في محمد
المصطفى والرضا بريح الدجا وصحابه ستا مع الجوانه
اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب تمت
بمودة الله الملك الوهاب تاريح
ست سبعة عشر ومانيه وثلثه

كاتبه حسن بن محمد

عمره له

ولو الله

لا اله الا الله

كان الدجاجة محمد في ثمانية عشر ايام والاثر في سبعة ايام وكان البرق محمد في ثلاثين يوما ولو كان ايام
صغير زيادة او نقصان من اعطى لما محمد السن كما هو في العقلاء وشي من جنس الدجاجة اربعة بيكرية القس
مصر الدجاجة لا محمد ثمانية الا بالوزن في اربعين يوما بلان يتبع يوم الاول واحد لوزن في الثاني اثنين وفي يوم هذا
الى اربعين يوما وان سالت طريق الاستطلاع ان يتطلع القوم مع الدجاجة بعد كسرهم